المشهد الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٢/٧/٢٤م الموافق ٥ رمضان ١٤٣٣هـ العدد ٢٨٦ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

محور خاص:

أحزاب «الوسط» في إسرائيل بين الماضي والحاضر

صفحـ(٢)ـة

هكذا تكلم فيلسوف المنظومة القيمية والسلوكية للجيش الإسرائيلي

صفحـ(٥)ـة

نتنياهو وباراك: إسرائيل ستمنع أي عمليات تهريب أسلحة غير تقليدية من سورية إلى حزب الله!

أكد كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك، أول من أمس (الأحد)، أن إسرائيل لن تقبل أي عمليات تهريب أسلحة غير تقليدية من سورية إلى حزب الله في لبنان، وأنها يمكن أن تلجأ إلى الوسائل العسكرية للحؤول دون ذلك.

وقال رئيس الحكومة، في سياق مقابلة أجرتها معه شبكة التلفزة الأميركية فوكس نيوز، إن ما يقلقه في الوقت الحالي هو ليس سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وإنما ما الذي سيحدث بشأن ترسانة الأسلحة الكيماوية والصواريخ والقذائف الصاروخية الموجودة في حيازة سورية عندما تسقط السلطة المركزية في دمشق.

وأضاف أن هذه المشكلة تعتبر صعبة للغاية لأن وصول ترسانة أسلحة كهذه إلى أيدي حزب الله، الذي يشن عمليات «إرهابية» في العالم كافة بدعم من إيران، شأنه شأن وصولها إلى تنظيم القاعدة، وهذا أمر لن تقبل به إسرائيل وربما ستضطر إلى التحرك لمنعه إذا ما اقتضت الضرورة.

وأكد أنه لا يستبعد إمكان اللجوء إلى عملية عسكرية لتحقيق هذا الهدف.

في موازاة ذلك أكد وزير الدفاع، في أثناء جولة قام بها أول من أمس (الأحد) في أحد مواقع استقبال المنخرطين الجدد في صفوف الجيش الإسرائيلي، أن إسرائيل لن تقبل أي عملية نقل منظومات قتالية متطورة، أو أسلحة كيماوية، من سورية إلى لبنان.

وأشار إلى أن نظام الأسد آخذ في الانهيار، وأن سقوطه بات حتمياً، وذلك على الرغم من المساعدات التي يتلقاها من كل من إيران وحزب الله.

وأقرّ باراك بصحة تقارير بريطانية تحدثت عن أن إسرائيل أرسلت عملاء استخبارات إلى لندن لإحباط هجمات محتملة ضد رياضيين إسرائيليين خلال دورة الألعاب الأوليمبية التي ستنطلق قريبا.

وقال باراك إنه «توجد جهوزية استخباراتية مع اقتراب افتتاح الألعاب الأوليمبية، وخاصة من جانب البريطانيين، وهم جيدون في هذه الناحية، والألعاب الأولمبية تجذب بطبيعة الحال تهديدات حتى لو تكن هناك تحذيرات محددة».

وكرر باراك الاتهام الإسرائيلي لحزب الله بأنه مسؤول عن العملية التفجيرية التي استهدفت سياحا إسرائيليين في بلغاريا وسقط فيها ٥ منهم يوم الأربعاء الماضي، وقال إنه «واضح أن هذه كانت عملية بتوجيه من حزب الله».

وأضاف «إننا في خضم حملة عالمية لتصعيد الإرهاب عموما وفي إسرائيل خصوصا، وهناك نجاحات غير مألوفة حققتها أجهزة الاستخبارات وتم إحباط عمليات طوال العام».

وقال باراك مخاطبا المجندين الجدد «إنكم تتجندون في فترة ليست سهلة، وليس كل شيء منوط بنا، على سبيل المثال في مصر وسورية، ومن جهة ثانية ننظر إلى سورية ونتابع مجرى الأمور، واعتقدنا أنه عندما يبلغ السيل الزبى سيتدخل العالم لكن هذا ليس صحيحا».

وفي سياق متصل قال رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست روني بار أون للإذاعة العامة الإسرائيلية إنه «بسبب الوضع في سورية فإنه يوجد تخوف كبير (في إسرائيل) من تسرب أسلحة إلى أيدي حزب الله أو عصابات إرهابية في سورية ولبنان، وليس واضحا ما إذا كانت مجموعات المعارضة في سورية من هذه الناحية أفضل من النظام الحالي».

وأشار بار أون إلى أن الحديث يدور عن أسلحة كيماوية وصواريخ متطورة مضادة للطائرات وصواريخ أرض - أرض وغيرها.

من جانبه قال رئيس الدائرة السياسية - الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس غلعاد لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن بحوزة سورية كميات هائلة من الأسلحة الكيماوية وأن التخوف في إسرائيل هو من استيلاء «مجموعات إرهابية» في سورية ولبنان، وليس فقط حزب الله، على أسلحة كهذه.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن قيادة الجيش الإسرائيلي أجرت خلال الأيام القليلة الفائتة عدة مداولات سرية تتعلق باحتمال تهريب أسلحة متطورة من سورية إلى حزب الله، وقد اشترك فيها جميع قادة الأجهزة الاستخباراتية وكبار ضباط هيئة الأركان العامة. كما أن رئيس هيئة الأركان العامة اللواء بيني غانتس عقد عدة اجتماعات في هذا الشأن مع كل من رئيس الحكومة ووزير الدفاع.

وأضافت أن عددًا من المحللين في الدول الغربية يقدّر بأنه في حال انتقال أي أسلحة كيماوية من سورية إلى حزب الله، فإن إسرائيل لن تظل مكتوفة اليدين، وستهاجم القوافل التي ستقوم بتهريبها.

وقال عاموس هرئيل، المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، أمس (الاثنين)، إن الكلام الإسرائيلي عن السلاح الكيماوي السوري يثير الكثير من التساؤلات.

وأضاف: على الرغم من الجدل الذي لا يتوقف بشأن الهجوم على إيران، فإن الاهتمام الإسرائيلي موجه في هذه الأيام إلى ما يجري على الجبهة الشمالية، والدليل على ذلك الزيارات المتتالية التي يقوم بها كبار المسؤولين في القيادة العسكرية العليا إلى الفرق العسكرية في قيادة الشمال. فقد قام رئيس هيئة الأركان العامة غانتس بزيارة الفرقة ٩١ على الحدود مع لبنان أول من أمس، في حين زار وزير الدفاع إيهود باراك يوم الخميس الفائت الفرقة ٣٦ في هضبة الجولان. ولقد أبدت إسرائيل قلقها إزاء مصير مخزون السلاح الكيماوي والصاروخي الذي يملكه الجيش السوري في حال انهيار نظام بشار الأسد.

وكان هناك اتفاق في الرأي خلال المشاورات التي أجراها غانتس وباراك في الأيام الأخيرة، على أن نهاية النظام السوري باتت وشيكة، إلاّ إن توقيتها لا يزال غير واضح. وثمة سبب آخر للقلق الإسرائيلي يتعلق بحزب الله وبإمكان تنفيذه هجوماً جديداً ضد أهداف إسرائيلية في الخارج بعد الهجوم الانتحاري الذي نفذه على باص يقل سياحاً إسرائيليين في بلغاريا الأسبوع الماضي. فنجاح حزب الله في هجومه الأخير، أو الرغبة في ردعه عن القيام بهجوم جديد، قد يدفعان إسرائيل إلى القيام بعملية ضد أهداف للحزب في لبنان.

ومضى قائلاً: خلال الأسبوع الماضي تعرض رئيس الحكومة للانتقاد لتسرعه في توجيه الاتهامات إلى إيران في هجوم بلغاريا، ثم مسارعته إلى تغيير اتجاه الاتهام نحو حزب الله. وليست هذه أول مرة يحمّل فيها نتنياهو إيران المسؤولية عن هكذا هجمات. وفي الواقع، فإن ما يحدث ليس بحاجة إلى اتهامات رئيس الحكومة، إذ يبدو واضحاً أن كل العمليات الإرهابية في الخارج يمكن ربطها بتنظيمين يعملان معاً كما لو أنهما تنظيم واحد. فالمعروف أن هناك تنسيقاً كبيراً بين «سرايا القدس» التابعة للحرس الثوري الإيراني، وبين جهاز العمليات الخارجية في حزب الله.

وبرأيه فإن سيل تصريحات القيادة الإسرائيلية بشأن الأحداث في سورية وهجوم بلغاريا يثير عدداً من التساؤلات، فهل معنى ذلك أن القيادة الإسرائيلية تنوي القيام بعمل ما ضد أعدائها وترغب في ردعهم عن تنفيذ مخططاتهم، أم أن هذه التصريحات لا تعدو أن تكون مجرد كلام؟ مع ذلك، لا شك في أن إسرائيل تواجه وضعاً معقداً ينطوي على مخاطر تفوق كثيراً تلك التي واجهتها في الماضي. والسؤال هو ما إذا كانت هذه السلسلة من التصريحات العلنية هي من أجل خدمة هدف ما، أم أن هدفها الرئيس هو مواصلة تأجيج القلق الأمني؟.

وقال الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب شلومو بروم، في مقابلة خاصة مع «المشهد الإسرائيلي»، إن هذه التطورات الخارجية تتيح لرئيس الحكومة نتنياهو إمكان صرف أنظار الرأي العام في إسرائيل عن المشاكل الداخلية وتوجيهها نحو المشاكل الخارجية [طالع نص المقابلة على ص ٣].

أيهود باراك في جولة تفقدية للجولان المحتل.

محاولة رئيس الحكومة شق كاديما مُنيت بالفشل

نتنياهو يصر على استبعاد وزارة الدفاع من مهمة إعداد مشروع القانون الجديد بشأن التجنيد!

«المشهد الاسرائيلي»: رفض رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو طلبًا تقدّم به وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، خلال الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية أول من أمس (الأحد)، بأن تتولى وزارة الدفاع مهمة الإعداد لمشروع القانون الجديد المتعلق بالتجنيد والذي من المفترض أن يحل محل القانون القديم، ومحل «قانون طال» (ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية) والذي ينتهي سريان مفعوله في الأول من شهر آب المقبل.

وأصرّ رئيس الحكومة على أن تبقى مهمة إعداد مشروع القانون المذكور موكولة إلى النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعلون.

وقد عرض يعلون خلال اجتماع الحكومة نفسه المبادئ العريضة لمشروع القانون الجديد بشأن التجنيد الذي يعكف على بلورته.

ووفقاً لها سيتم خفض سن إعفاء الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينياً) من الخدمة العسكرية الإلزامية من ٢٨ عاماً إلى ٢٦ عاماً، وستُمنح امتيازات خاصة للشبان الحريديم الذين يتجندون منذ سن ١٨ عاماً، وسيُلزم الذين لا يتجندون من هؤلاء الشبان في سن ١٨ عاماً بأن يختاروا حتى سن ٢٢ عاماً إمّا الانخراط في صفوف الخدمة العسكرية وإمّا الانخراط في الخدمة المدنية.

كما تنص هذه المبادئ على فرض عقوبات شخصية على كل من يرفض أداء الخدمة العسكرية، وفرض عقوبات اقتصادية على مؤسسات التعليم الحريدية التي يرفض طلابها تحمل عبء الخدمة العسكرية أو المدنية.

ويدعو مشروع القانون الجديد إلى انخراط الشبان العرب الذين يبلغون سن التجنيد في صفوف الخدمة المدنية.

وقال يعلون: إن مشروع القانون الجديد يضع نصب عينيه هدف رفع عدد الشبان الحريديم المنخرطين في صفوف الخدمة العسكرية إلى ٦٠٠٠ حتى العام ٢٠١٦، وهدف رفع عدد الشبان العرب المنخرطين في الخدمة المدنية إلى ٥٠٠٠ حتى العام ٢٠١٦.

وقال رئيس الحكومة: إن الوزير يعلون سيستكمل المشاورات بشأن مشروع قانون التجنيد الجديد مع الوزارات المعنية هذا الأسبوع، وذلك من أجل طرحه على جدول أعمال الحكومة وإقراره في الاجتماع الذي ستعقده يوم الأحد المقبل.

وقالت كتلة كاديما في الكنيست إن مشروع القانون الجديد هو نسخة طبق الأصل عن «قانون طال».

وأكد وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أن حزبه لن يؤيد مشروع القانون هذا وسيعمل على إحباطه.

في هذه الأثناء استمرت الاتصالات بين حزب الليكود وأعضاء كنيست من حزب كاديما لشق هذا الأخير وانضمام ٧ من نوابه إلى الليكود.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية صباح أمس الاثنين أن ٦ أعضاء كنيست من كاديما أعلنوا عن نيتهم الانشقاق عن حزبهم فيما تجري اتصالات لتجنيد عضو كنيست سابع يوافق على الانشقاق، إذ أن القانون يسمح بانشقاق ٧ أعضاء كنيست على الأقل عن هذا الحزب أو تنفيذ الانشقاق بالاتفاق.

لكن تبين بعد الظهر أن عدد أعضاء الكنيست الذين ينوون الانشقاق لا يتجاوز ٤ أعضاء.

وأتى هذا الحراك في كاديما في أعقاب استطلاعات للرأي العام تنبأت بانهيار هذا الحزب بشكل كبير بحيث سيحصل في الانتخابات المقبلة على ٧ مقاعد في الكنيست من أصل ٢٨ مقعدا في دورة الكنيست الحالية، الأمر الذي دفع أعضاء كنيست إلى البحث عن أحزاب أخرى لضمان مستقبلهم السياسي. وقد تزعم الحراك الوزير السابق من كاديما تساحي هنغبي.

ووفقا لتقارير إسرائيلية فإن نتنياهو وعد أعضاء الكنيست الذين سينشقون عن كاديما بالحصول على مناصب، وتعيين هنغبي وزيرا للجبهة الداخلية، رغم وجود احتمال بإلغاء المحكمة العليا لهذا التعيين بسبب وصمة عار ملصقة بهنغبي بعد إدانته بقضية فساد من دون الحكم عليه بالسجن.

ودعا عضو الكنيست يسرائيل حسون من كاديما رئيس الحزب موفاز إلى طرد أعضاء الكنيست الستة من صفوف الحزب، وقال للإذاعة العامة الإسرائيلية إن الانشقاق هو خطوة مرفوضة من أجل تحقيق هدف مرفوض وهو ضمان أغلبية في الكنيست من صفوف أحزاب التحالف لتأييد مشروع قانون التجنيد الجديد.

وعقب موفاز على احتمالات الانشقاق في حزبه قائلا إن «كاديما يخرج إلى طريق جديدة من دون شحنة زائدة ومن دون انتهازية، واليوم تم القضاء على حكومة نتنياهو، فالجمهور يرى المشاهد ويسمع الأصوات ويدرك أن هذه أيام الرشى السياسية التي لم تشهد إسرائيل مثيلا لها أبدا».

ووصف بيان صادر عن حزب كاديما محاولة نتنياهو بإقناع أعضاء كنيست بالانشقاق عن كاديما بأنه «رشوة سياسية من أسوأ الأنواع وأكثرها تدنيا وحقارة، ونتنياهو يحاول شراء أعضاء كنيست من أجل شرعنة فضيحة قانون التجنيد مقابل مناصب غير مهمة في الحكومة المضخمة، بعد أن رفض تسوية تاريخية وفقا لاقتراح كاديما (حول قانون تجنيد الحريديم)».

وشكك عضو الكنيست مئير شيطريت من كاديما بإمكان نجاح الانشقاق وقال «برأيي لن يكون لديهم ٧ أعضاء كنيست ولست واثقا من أن قسما ممن تم ذكرت أسماؤهم بأنهم سينشقون قد وافق على هذه الخطوة، وفي تقديري أنه لا يوجد احتمال كبير لحدوث انشقاق كهذا».

وحول انهيار شعبية كاديما قال شيطريت «لا شك في أن موفاز ارتكب خطأ كبيرا بانضمامه إلى الحكومة» ورأى أن بالإمكان الآن تحسين وضع كاديما بعد انسحابها من الحكومة.

ويذكر أن موفاز أعلن يوم الثلاثاء الماضي انسحاب كاديما من الحكومة بعد ٧٠ يوما من الانضمام إليها، وتم الانسحاب على خلفية عدم الاتفاق بين كاديما والليكود على صيغة لمشروع قانون تجنيد الحريديم.

١٤ إسرائيليًا حاولوا إحراق أنفسهم خلال أسبوع واحد احتجاجًا على سوء أوضاعهم الاقتصادية!

أقدم مواطن إسرائيلي مقعد يتنقل بواسطة كرسي عجلات ظهر أول من أمس الأحد على إحراق نفسه في مدينة يهود في وسط إسرائيل ما أدى إلى إصابته بجروح خطيرة، وذلك في ثاني محاولة انتحار من نوعها خلال ثمانية أيام.

ويبلغ عمر هذا الرجل المقعد ٤٥ عاما، وقد أضرم النار في نفسه لدى تواجده في محطة للحافلات في مدينة يهود، وقام أشخاص تواجدوا في المكان بإخماد النار المشتعلة في جسد الرجل بواسطة سكب الماء عليه.

وذكرت مصلحة الإسعاف الأولي الإسرائيلية «نجمة داوود الحمراء» أن الرجل أصيب بحروق في ٨٠٪ من جسده، ووصفت حالته بأنها خطيرة للغاية.

وقال شاهد عيان لإذاعة الجيش الإسرائيلي «رأيت رجلا ممددا على الأرض وكان محروقا ومتفحما، وقد وصلت إلى المكان بعد إخماد النار التي اشتعلت في جسده وسكبوا عليه الماء».

وأضاف الشاهد «لقد رأيت أيضا كرسي العجلات التي تعود للشخص نفسه برأيي، ولا يبدو أنه شخص عادي، وكانت ملابسه محروقة، وقد صرخ من شدة الألم، وكان يتلوى على الأرض».

وقال أقرباؤه إنه كان يعاني من أوضاع اقتصادية صعبة للغاية بسبب شح المخصصات التي يتلقاها من مؤسسة التأمين الوطني، وقد تسبب ذلك بتورطه في ديون كبيرة. وأكد شقيقه أنه حاول الانتحار عدة مرات في السابق جراء هذه الأوضاع.

وتوفي يوم الجمعة الماضي موشيه سيلمان (٥٨ عامًا) من حيفا متأثراً بالحروق التي أصيب بها بعد أن أقدم على إحراق نفسه احتجاجاً على عدم تلقيه مساعدات من الحكومة لحل أزمته الاقتصادية، وذلك في أثناء التظاهرة التي جرت مساء يوم السبت الفائت في تل أبيب في مناسبة مرور عام على انطلاق حملة الاحتجاج الاجتماعية.

وقد أصيب سيلمان بحروق في ٩٤٪ من جسده. وفي حينه قالت إحدى قائدات حملة الاحتجاج الاجتماعية في حيفا لصحيفة «يديعوت أحرونوت» إن سيلمان سبق أن هدّد بإحراق نفسه جراء عدم قدرته على دفع أجرة البيت الذي يسكن فيه، وعدم تلقيه أي مساعدة في هذا الشأن من الجهات المختصة. وأضافت أن دولة إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عما حلّ به.

وشهدت مدن تل أبيب والقدس وبئر السبع وحيفا مساء يوم السبت الماضي تظاهرات حاشدة إحياء لذكرى سيلمان. وقد جرت تظاهرة تل أبيب بالقرب من المكان الذي أحرق نفسه فيه، وعقد في ختامها اجتماع صامت إحياء لذكراه. وأقيمت تظاهرة القدس قبالة بيت رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وتكلم فيها أحد نشيطي حملة الاحتجاج فقال إن سيلمان دفع حياته ثمناً لما تفعله الحكومة بالمواطنين. وفي بئر السبع أقدم المتظاهرون على إغلاق أحد الشوارع الرئيسة في مدخل المدينة، وقامت الشرطة بإخلائهم منه بالقوة.

على صعيد آخر ذكرت تقارير صحافية أن ١٤ إسرائيليا حاولوا إحراق أنفسهم خلال الأسبوع الماضي، وأن بعضهم دخل إلى فرع بنك أو إلى مكتب تابع لمؤسسة التأمين الوطني أو مكتب رفاه اجتماعي حاملا زجاجة مليئة بمادة البنزين وهدد بإحراق نفسه نتيجة لضائقته الاقتصادية والاجتماعية.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

أصدقاء «مركز مدار» الأعزاء،

نود إعلامكم بأننا قمنا بتوفير أعداد من مجلة «قضايا إسرائيلية» ومن سلسلة «أوراق إسرائيلية» من الأعوام ٢٠٠١- ٢٠٠٧ مجاناً على موقعنا الإلكتروني بملفات pdf كاملة، حيث يمكنكم تصفحها وتنزيلها.
للوصول إلى المواد على الموقع الرجاء الدخول إلى العناوين المشار إليها أدناه:

إصدارات مدار
- ابحاث
- مجلة قضايا اسرائيلية
- ترجمات
- اوراق اسرائيلية
- تقرير "مدار" الاستراتيجي
- ندوات
- تقارير خاصة

محور خاص: أحزاب «الوسط» في إسرائيل بين الماضي والحاضر

سباق على هامش ضبابي...!

خلال تسعة أشهر، أعلنت ثلاث شخصيات عامة عن تأسيس أو نية تأسيس ثلاثة أحزاب لتنافس على «أصوات الوسط» *قطاع «الوسط» في إسرائيل ليس واضحا، وأصلا «كاديما» و«العمل» يتنافسان عليه *مصير الأحزاب الثلاثة ضبابي، ولكنه لن يكون أفضل من أحزاب كثيرة قامت على هذا النحو في العقدين الأخيرين واختفت بنفس السرعة التي ظهرت بها

كتب برهوم جرايسي:

أعلن الوزير الإسرائيلي الأسبق حاييم رامون، في الأسابيع القليلة الماضية، عن بدء تشكيل حزب جديد، واصفا إياه بأنه سيكون حزبا ينافس على أصوات «الوسط» في إسرائيل، والتي قدّر رامون حجمها بثلاثين مقعدا برلمانيا من أصل ١٢٠ مقعدا في الكنيست.

ويكون بذلك ثالث حزب يُعلن عنه في إسرائيل في غضون تسعة أشهر، وجميعها ينافس على ما يسمونه «أصوات الوسط».

وقد سبق رامون في إعلانه هذا الرئيس الأسبق لحزب شاس الأصولي والوزير الأسبق آرييه درعي، الذي ظهر مجددا على واجهة السياسة قبل أقل من عام، وتكثف الحديث حول استعداده لخوض الانتخابات المقبلة على رأس حزب جديد. وتلاه، في مطلع العام الجاري، الصحافي يائير لبيد، ابن الوزير الأسبق والراحل يوسف لبيد.

وتنضم هذه الأحزاب أو المبادرات الحزبية الجديدة إلى حزبي «كاديما» و«العمل» اللذين يدعيان أيضا تمثيل «الوسط».

فهل حقا هناك مجال للمنافسة، وما هي طبيعة الأحزاب الجديدة وقدرتها على البقاء؟.

كانت العقود الخمسة الأولى لإسرائيل تشهد منافسة سياسية بين قطبين للحلبة السياسية: حزب «العمل» بتسمياته المتقلبة على مدى السنين، وحزب «الليكود» الذي يُعدّ استمرارا لحزب «حيروت» اليميني المتشدد. وبالإمكان القول، إن المنافسة بين هذين القطبين كانت غائبة كليا في السنوات الخمس والعشرين الأولى لإسرائيل، إلى حين تبلور حزب «الليكود» وفي صلبه «حيروت» ومعه عدة أحزاب يمينية صغيرة، في أواخر العام ١٩٧٣، ولكن لم يصل إلى الحكم إلا في العام ١٩٧٧.

ومنذ ذلك الحين بدأ تناوب على الحكم بين «الليكود» والعمل»، إلى أن انقلبت الموازين الحزبية، وتلقى «العمل» ضربات، ونشأ حزب «كاديما» في سنوات الألفين، ونحن لسنا في صدد سرد تاريخ، بل هذا للإشارة إلى أنه على مدى العقود الخمسة، لم نشهد ظاهرة «الوسط» بل نشوء واختفاء أحزاب دارت في فلك واحد من الحزبين الكبيرين.

وكانت هذه الأحزاب الصغيرة المؤقتة تظهر وتختفي للرد والتجاوب مع أسئلة مرحلية ومتنوعة، مثل قضية الصراع الديني العلماني، وهذه رأيناها في حالتين بارزتين في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٩، أو على خلفية توجهات سياسية ولكنها تبقى ضبابية، أو على خلفية قضايا اجتماعية، وأحزاب أخرى ظهرت نتيجة انشقاقات في أحزاب عدة، ولكن كل هذه الأحزاب كانت تظهر وتختفي بسرعة، وتصمد إما لدورة برلمانية واحدة أو اثنتين على الأكثر.

وقد برزت تسمية «الوسط» في العقود الأخيرة، بعد غياب أجندات سياسية ودخول الحلبة الإسرائيلية إلى مرحلة ضبابية، وبالذات، حينما غيّب حزب «العمل» بزعامة إيهود باراك، ابتداء من العام ١٩٩٩، برنامجه السياسي، وبدأ الحزب يتهاوى، ومن ثم انحسرت قوة اليسار الصهيوني، الذي كان «العمل» رمزه الأكبر، وحينما نقول «يسار» فهذا وفق المفاهيم الإسرائيلية الصهيونية.

ولهذا رأينا مبادرات سياسية تسعى إلى الانقضاض على «الغنيمة» الانتخابية: مئات آلاف الناخبين الذين هجروا حزبي «العمل» و«ميرتس»، وبات يطلق على هذا القطاع اسم «الوسط»، واستنادا إلى نتائج الانتخابات السابقة في العقد الأخير، فقد تراوح التصويت في هذا القطاع، بين الإحجام عن المشاركة في الانتخابات، أو التنقل بين «العمل» و«ميرتس» وأحزاب ظهرت حديثا، بينها بطبيعة الحال حزب «كاديما»، الذي جذب الكثير من أصوات «العمل» التقليدية، خاصة في الانتخابات الأخيرة في العام ٢٠٠٩.

أرجوحة الاستطلاعات

وبموازاة استعراض هذه المبادرات الحزبية الثلاث الجديدة، هناك ظاهرة يجدر الالتفات لها، وهي ظهور كل واحدة من هذه المبادرات فور الإعلان عنها في استطلاعات الرأي العام، وهذا أمر ليس بجديد، بل شهدناه مع تطور الإعلام وتقلب الخريطة الحزبية، بشكل خاص في العقدين الأخيرين.

فمثلا حينما ظهر آرييه درعي على سطح الحلبة السياسية، ظهرت عدة استطلاعات للرأي العام، لتمنحه ما بين ٧ مقاعد إلى ١٠ مقاعد، ولكن لم تمر سوى بضعة أشهر قليلة، حتى اختفى تقريبا عن الاستطلاعات، وبشكل خاص في مطلع شهر أيار الماضي، حينما كانت إسرائيل على وشك انتخابات برلمانية مبكرة، وكانت هناك استطلاعات لم تذكره إطلاقا.

ومثله تقريبا حزب الصحافي يائير لبيد، ففور الإعلان رسميا عن انطلاق حزبه، أجمعت تقريبا كل استطلاعات الرأي على منحه ما بين ١٢ إلى ١٦ مقعدا، ولكن تدريجيا بدأ يتراجع في استطلاعات الرأي، وفي استطلاعات أيار هبط إلى مستوى ما بين ٦ مقاعد إلى ٩ مقاعد، وحينها لم يكن رامون قد أعلن حزبه.

وهذه ظاهرة ليست جديدة، ومثال ساطع عليها كان حزب «المركز» الذي ظهر في العام ١٩٩٩، برئاسة إسحق مردخاي ومع رئيس هيئة الأركان العامة الأسبق أمنون ليبكين شاحك، وابنة إسحق رابين، داليا، وغيرهم، فحينما ظهر هذا الحزب بنجومه العسكرية والسياسية، منحته استطلاعات الرأي بداية ما يقارب ٢٠ مقعدا، ثم بدأ يتهاوى في غضون أسابيع قليلة، ليحصل في انتخابات ذلك العام على ٦ مقاعد لا أكثر، واختفى في الانتخابات التالية.

وهذه ظاهرة بالإمكان تفسيرها في عدة اتجاهات، منها حماسة جمهور آنية لحزب جديد، متأثرا من ضجة إعلامية حوله، وأيضا كانعكاس لنهج الإثارة الزائدة، الذي تتبعه وسائل الإعلام الإسرائيلية، وهذا نهج يزيد من أجواء البلبلة في الشارع الإسرائيلي، وليس صدفة أن هذه الأحزاب، وهي ليست قليلة في العقدين الأخيرين، كانت أشبه بفقاعات صابونية تظهر فجأة، وتختفي بصورة أسرع من تلك التي ظهرت بها.

الخلاصة

إن موسم الإعلان عن أحزاب جديدة في إسرائيل قد تراجع قليلا مع تراجع أجواء الانتخابات المبكرة، وحتى إعلان رامون عن حزبه الجديد كان باهتا.

وستبقى هذه الأحزاب ضبابية، تتنافس على قطاع مصوتين هو أيضا ضبابي، تتحرك فيه العديد من المجموعات، منها مثلا ناشطون في إطار «حملة الاحتجاجات الشعبية» التي تحاول استئناف زخمها الذي كان لبضعة أسابيع في صيف العام الماضي، وحتى الآن لم تنجح.

الملفت للنظر أن هذه المجموعات تتكاثر في الوقت الذي يتقلص فيه حيز المناورة، فهي مثلا لا تخرج بخطاب سياسي واضح، منافس لحكم اليمين المتشدد، في مسعى لاسترداد قطاعات دخلت مؤخرا إلى معسكر اليمين، ولا تخرج مثلا بخطاب يستنهض قطاعات واسعة من الإسرائيليين تسيطر عليها أجواء اليأس والإحباط، بفعل نهج أحزاب «الوسط» واليسار الصهيوني في الحكومات السابقة.

الوجوه القديمة والجديدة لقادة أحزاب الوسط

آرييه درعي

يعتبر آرييه درعي من أبرز الشخصيات الدينية الأصولية الشرقية، وقد ظهر على الساحة الإسرائيلية، حينما كان ابن ٢٧ عاما، في العام ١٩٨٦، بتوليه منصب مدير عام لوزارة الداخلية، في الدورة الاولى التي تظهر فيها حركة «شاس»، التي كان درعي من شخصيات الصف الأول فيها، وهذا بسبب قربه المميز للزعيم الروحي للحركة عوفاديا يوسيف، ولكن قبل ذلك، في الأعوام ١٩٨١- ١٩٨٣، كان عضوا في مجلس مستوطنات «غوش عتسيون»، غربي مدينة بيت لحم المحتلة.

وعلى الرغم من صغر سنه نسبيا ليتولى منصبا هاما جدا في وزارة الداخلية، فقد سطع نجمه، كالرجل القوي في حركة «شاس»، وفي العام ١٩٩٢ قاد الحركة في الانتخابات البرلمانية، ووصلت لأول مرة الى ٦ مقاعد، بدلا من ٤ مقاعد في انتخابات سنوات الثمانين، وكانت الشريكة الوحيدة لحكومة إسحق رابين من خارج معسكر اليسار الصهيوني.

وبفعل توجهاته البراغماتية، نجح درعي في إقناع القيادة الروحية الأصولية الشرقية، بدعم مسار اتفاقيات أوسلو، وحتى أنه كان وراء فتوى عوفاديا يوسيف الشهيرة، وهي إجازة «الانسحاب من أراض من أجل حقن الدماء»، التي كان لها أثر كبير على جمهور الحركة، قبل أن تتنصل منها بالممارسة لاحقا.

لكن ما أن ظهر درعي بهذه القوة في رأس الهرم الحاكم، حتى بدأت تدور حوله شبهات الفساد الخطيرة جدا، فتشعبت التحقيقات إلى خارج البلاد، وكانت تلميحات لانحدار الشبهات إلى المستوى الجنائي الخطير مثل القتل، ولكن بعد سنوات طوال من التحقيقات والمحاكمات، دخل درعي إلى السجن لأربع سنوات، أمضى منها ثلثيها، بعد إدانته بالحصول على أموال غير مشروعة وغيرها.

ولم يفقد درعي شعبيته وهو في السجن، بل ظهر في صورة «اليهودي الشرقي المُلاحق والمُعذّب»، وكثر الحديث عن نظرية المؤامرة، خاصة بعد أن حقق درعي للحركة في انتخابات ١٩٩٩ البرلمانية ١٧ مقعدا.

ولكن لاحقا، وفي إطار الصراع على مراكز القوى في حركة «شاس» تحت مظلة عوفاديا يوسيف، بدأ يظهر انطباع بأن درعي شخص غير مرغوب فيه، كي لا يتمرد على هذا الأخير باعتباره الشخص الأول والزعيم الروحي في الحركة، وقد رسّخ هذا الانطباع الرئيس السياسي للحركة حاليا إيلي يشاي، الذي هو أيضا وصل إلى السياسة في سن مبكرة، مدعوما من يوسيف وبعض أبنائه.

غير أنه على مر السنين، بقي «شبح» درعي يحوم فوق «شاس»، وفي أروقتها، وفي العامين الأخيرين، كثر الحديث عن عزم درعي العودة إلى الحلبة السياسية، ولكن ليس في إطار «شاس» بل في إطار حزب خاص به.

من غير الممكن تحديد قوة درعي السياسية بعد مرور كل تلك السنين، وهناك شروط كثيرة يجب أن تتحقق حتى يدخل إلى الكنيست على رأس حزب جديد، منها كسب مجموعات «ممتعضة» في داخل «شاس» ولها مراكز قوة محدودة داخل الحركة، وضمان تمويل ضخم للحركة، ليعمل في نفس الطريقة التي تعمل بها «شاس» لكسب الأصوات، وإيجاد تحالفات جديدة من خارج الشارع الأصولي، وهذا الموضوع الأخير بدأ درعي يبحث عنه.

لكن الأهم من كل هذا، أن على درعي إيجاد الصيغة لمواجهة الهجوم الاعلامي الحزبي ضده، في حال خاض الانتخابات، كونه «الفاسد الذي حكم عليه وقبع في السجن»، فهذه مقولة ليست ذات وزن كبير في القطاع الأصولي الذي يتحرك فيه درعي، ولكنها تخلق حالة عدم ثقة باحتمال اجتيازه نسبة الحسم، وهو ما يضعف قوته كثيرا.

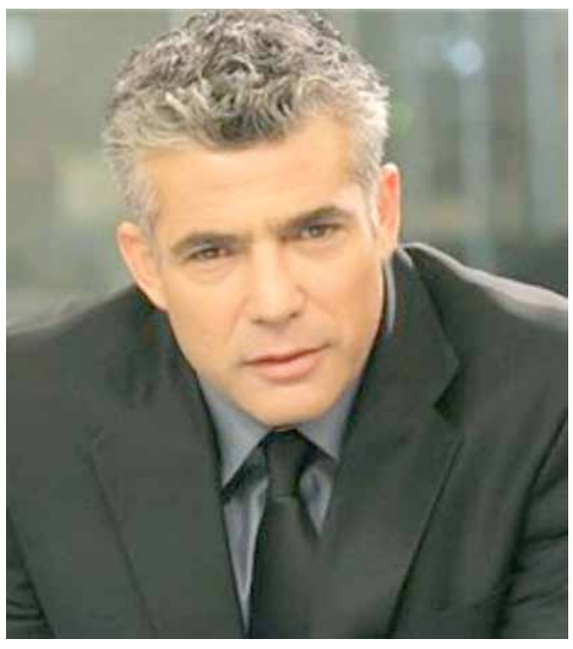

يائير لبيد

يعمل يائير لبيد على طريقة نجوم السياسة الاميركية، فكل رصيده أنه صحافي بالأساس تلفزيوني، ومقدم برامج ترفيهية ومن ثم إخبارية، ولاحقا كاتب زاوية ثابتة في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، وكما يبدو يحاول لبيد ترجمة جاذبيته لجمهور الشباب، على الأقل كما يتم وصفه في وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلى مكسب سياسي، مستندا إلى تجربة والده يوسف (طومي) لبيد القصيرة في السياسة، من العام ١٩٩٩ وحتى العام ٢٠٠٦.

وكان والده يوسف معروفا كصحافي ذي توجهات يمينية «معتدلة»، وفق منطق السياسة الإسرائيلية، ولكنه حاد وشرس في مواجهته للحركات الأصولية اليهودية، عارضا إياها كحركات ابتزازية لخزينة الدولة، ومعارضته فرض الإكراه الديني، وتأييده تحرر كل الأنظمة من الشرائع اليهودية وغيرها، وعلى أساس هذه الأجندة، قاد حركة «شينوي» بعد انشقاق جزء منها عن حركة «ميرتس» في انتخابات ١٩٩٩، وحقق للحركة ٦ مقاعد، وفي انتخابات ٢٠٠٣ قفز إلى ١٥ مقعدا، لتتحطم الحركة كليا في انتخابات ٢٠٠٦، ولم تحصل سوى على عدة آلاف من الأصوات، لأنها رفعت مستوى التوقعات عاليا منها في قضايا الإكراه الديني، ولم تحقق شيئا، وطغت الضبابية على نهجها السياسي، وغير ذلك من الأسباب.

ويحاول الابن يائير لبيد لملمة تجربة والده، ولكن بصيغة ليّنة أكثر، معتبرا نفسه كمن يمثل الشرائح الوسطى، وأيضا «الوسط» السياسي، ولكن من دون وضوح رؤية للقضية الساخنة على الساحة الإسرائيلية، ومنها مستقبل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وكما ذكر سابقا هنا، فإن لبيد لا يزال حزب استطلاعات، فما أن أسدل الستار على الانتخابات البرلمانية المبكرة، حتى غاب كليا عن المشهدين السياسي والإعلامي، ويطل في الأيام الأخيرة في ما ندر، حول مسألة تجنيد الشبان الأصوليين في جيش الاحتلال الإسرائيلي، وفي نهاية الأسبوع، على خلفية انسحاب حزب «كاديما» من الحكومة.

وإذا ما جرت الانتخابات البرلمانية، في موعدها الرسمي في خريف العام ٢٠١٣، فإن بريق لبيد سيتراجع أكثر، وإذا ما أصر على خوض الانتخابات، فليس بالضرورة في الإطار الذي يطرحه اليوم: «خال من أي عضو كنيست حالي أو سابق»، لأنه قد يجد نفسه مضطرا للاستناد إلى قاعدة حزبية قائمة، إذا ما أراد الظهور بقوة نسبيا في الحلبة البرلمانية.

حاييم رامون

كما يبدو فإن حاييم رامون قرر أن يقفز قفزته الحزبية الرابعة، وهذا عدا عن قفزاته وتأرجحاته في الأطر السياسية التي نشط فيها، فقد «ولد وترعرع» سياسيا في حزب «العمل» منذ سنوات شبابه الأولى، وكان الفتى المدلل لدى «الحرس القديم» في الحزب، ووصل إلى الكنيست في العام ١٩٨٣، العام الأخير للدورة العاشرة، وبقي عضوا في الكنيست حتى صيف العام ٢٠٠٩.

وسعى رامون دائما إلى كسب النجومية، وتنقل كثيرا بين تيارات حزب «العمل»، وفي مطلع العام ١٩٩٠ كان واحدا من مجموعة النواب «الحمائم» الثمانية في الحزب، التي دعمت انتخاب إسحق رابين رئيسا للحزب، وإحداث انقلاب على شمعون بيريس، ولم يكتف رامون بتولي وزارة الصحة، في حكومة رابين في العام ١٩٩٢، رغم الانقلاب الذي أحدثه في قانون الصحة، بل قاد تمردا في داخل الحزب على الحرس القديم المسيطر على اتحاد النقابات، فرفض الحزب مبادرته، وقاد رامون مع زميله عمير بيرتس، لائحة مستقلة منشقة عن الحزب، رغم بقائه في كتلته النيابية، وحقق فوزا وانقلابا على قادة حزبه في اتحاد النقابات (الهستدروت) في العام ١٩٩٤.

لكن رامون الذي دخل إلى رئاسة النقابات كسرعة البرق، أحدث فيها انقلابا، لخدمة كبار اصحاب رأس المال، فخصخص شركات النقابات، التي كانت تسيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد الإسرائيلي، وغيّر أنظمة عضوية النقابات، ولم يبق فيها سوى ١٥٪ من الأعضاء، وبات اتحاد النقابات هشا من غير وزن، مقارنة مع وزنه التاريخي في إسرائيل.

وكما دخل، خرج رامون من النقابات، مستقيلا بصورة مفاجئة، ليعود إلى الحكومة بعد اغتيال رابين، وكان رامون دائما المتمرد على كل رئيس حزب ينتخب، وبشكل خاص إيهود باراك.

وفي نهاية العام ٢٠٠٥، تبين أنه كان ينشط من وراء الكواليس مع زعيم حزب «الليكود» السابق أريئيل شارون، الذي كان يستعد للانشقاق عن حزبه، وتشكيل حزب «كاديما»، فلجأ له رامون منشقا هو أيضا، مع شمعون بيريس وداليا إيتسيك، عن حزب «العمل» ليكونوا من مقيمي «كاديما» في الأيام الأخيرة لشارون على الساحة، قبل أن

يسقط في غيبوبة ما زال غارقا فيها.

ومع بدء ولاية حكومة إيهود أولمرت، وحزبه «كاديما»، سقط رامون في مطب أخلاقي، فهو اعترف بارتكابه جنحة أخلاقية، ولكن نظرية المؤامرة كانت تظهر بقوة في قضيته، ففي يوم ١٢ تموز العام ٢٠٠٦، حينما هرع رامون مع وزراء كبار في حكومة اولمرت، لاتخاذ قرار «الرد» على عملية حزب الله على الشمال، وعمليا اتخاذ قرار بشن حرب على لبنان، قام رامون بتقبيل مجندة في مكتب أولمرت، بشكل يتجاوز «المقبول»، وتعددت الروايات حينها، ولكن رامون وجد نفسه متهما في قضية تحرش جنسي، أبعدته عن حقيبة العدل، في الوقت الذي كان يستعد لإحداث انقلاب اشكالي جدا في جهاز القضاء، وأمضى رامون عقوبة، كانت عبارة عن عمل لصالح الجمهور لمدة ١٢٠ ساعة، من دون وصمه بالعار، الذي يمنعه من العودة إلى السياسة لعدة سنوات.

غير أن رامون خاض انتخابات ٢٠٠٩ ضمن حزبه «كاديما» الذي خسر الحكم حينها، وكما يبدو شعر رامون أنه في الظل، فسارع للاستقالة من عضوية الكنيست بعد أقل من خمسة أشهر لتلك الانتخابات، ليتولى رئاسة المجلس المركزي لحزب «كاديما».

وكان رامون وما زال مقربا من رئيسة الحزب السابقة تسيبي ليفني، وهو أيضا لم يقبل بهزيمتها في الانتخابات، فاستقال من رئاسة المجلس، فور انضمام الحزب إلى حكومة بنيامين نتنياهو، قبل أقل من ثلاثة أشهر، وتبعت ذلك استقالة ليفني من الحزب كليا، بعد أن استقالت من الكنيست، في مطلع الدورة الصيفية المنتهية هذا الأسبوع.

إن اعلان رامون عن تشكيله لحزب جديد يستند كما يبدو إلى لملمة النواب المعترضين على نهج رئيس «كاديما» الحالي شاؤول موفاز، إضافة إلى ليفني، وكما يبدو فإن رامون ينتظر تطورات الأمور في «كاديما» خاصة على المستوى الداخلي للحزب، وبعد الانسحاب من الحكومة.

لكن في الوقت الذي يجري الحديث فيه عن احتمال تحطم «كاديما» في الانتخابات المقبلة، فإن حال المنشقين عنه ليس بأفضل، لأنهم هم أيضا ورثة نهج التخبطات الذي ميّز هذا الحزب، وعدم تميزه كليا عن معسكر اليمين، وفي أحيان معينة عدم تميزه عن معسكر اليمين المتشدد. وبما أن مستقبل «كاديما» ضبابي، فإن مستقبل حزب رامون الجديد لا يعتبر أقل ضبابية.

مقابلة خاصة مع الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

شلومو بروم لـ «المشهد الإسرائيلي»: الأوضاع في سورية والعملية في بلغاريا تتيحان لنتياهو إمكان تركيز الأنظار على المشاكل الخارجية!

* في حال كانت المعلومات التي لدى إسرائيل بشأن انتقال الأسلحة غير التقليدية من سورية إلى جهات «إرهابية» تتطلب شن عملية عسكرية فإن إسرائيل ستشن عملية كهذه *

كتب ب. ضاهر:

تصاعدت في الأيام القليلة الماضية التهديدات الإسرائيلية ضد إيران وحزب الله، في أعقاب العملية التفجيرية التي استهدفت حافلة سياح إسرائيليين في مدينة بورغاس البلغارية، يوم الأربعاء الماضي.

ووجه رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، اصبع الاتهام إلى إيران وحملها المسؤولية عن العملية في بورغاس، بعد ساعات قليلة جدا من وقوعها، ما أدى إلى توجيه انتقادات له في إسرائيل. وبعد ذلك قال نتنياهو إن حزب الله الذي نفذ هذه العملية. كذلك حمل وزير الدفاع الإسرائيلي، ايهود باراك، حزب الله مسؤولية تنفيذ العملية في بورغاس.

وفي موازاة ذلك صعد نتنياهو وباراك تهديداتهم بمهاجمة سورية ولبنان على خلفية مخاوف من نقل أسلحة متطورة موجودة بحوزة سورية، بينها أسلحة كيماوية وصواريخ حديثة مضادة للطائرات، إلى حزب الله، أو استيلاء منظمات مسلحة تابعة للجهاد العالمي على أسلحة كهذه.

وقال باراك، أمس الأول الأحد، «إننا نتابع احتمال محاولة حزب الله نقل منظومة أسلحة متطورة، وإسرائيل لا يمكنها الموافقة على ذلك». وأضاف أنه «في هذا المحيط، الذي لا يمكن فيه لشعب أن يغير جيرانه، سندافع عن أنفسنا في كل مكان وبكل طريقة من خلال ترجيح الرأي والتحلي بالمسؤولية».

وكرر باراك اتهام حزب الله بأنه مسؤول عن عملية بورغاس التفجيرية التي وقال إنه «واضح أن هذه كانت عملية بتوجيه من حزب الله». وأضاف «نحن داخل حملة عالمية لتصعيد الإرهاب عموما وفي إسرائيل خصوصا، وهناك نجاحات غير مألوفة حققتها أجهزة الاستخبارات وتم إحباط عمليات طوال العام».

وقال باراك مخاطبا مجندين جددا للجيش الإسرائيلي «أنتم تتجندون في فترة غير سهلة، وليس كل شيء منوط بنا، على سبيل المثال في مصر وسورية. ومن جهة ثانية ننظر إلى سورية ونتابع مجرى الأمور، واعتقدنا أنه عندما يبلغ السيل الزبى سيتدخل العالم لكن هذا ليس صحيحا». وأضاف «يجب أن تكون إسرائيل قوية وهذه ورديتكم هذه المرة». وحذر من أن «الأمور ستكون صعبة جسديا وعقليا، وأولئك الذي يجلسون إلى جانبكم سيكونون أصدقاءكم كل الحياة وأنا أحسدكم بعض الشيء فهذه فترة صعبة وتنطوي على مطالب ولكنها تضع تحديا».

وفي سياق متصل قال رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، روني بار أون، للإذاعة العامة الإسرائيلية إنه «بسبب الوضع في سورية فإنه يوجد تخوف كبير (في إسرائيل) من تسرب أسلحة إلى أيدي حزب الله أو عصابات إرهابية في سورية ولبنان. وليس واضحا ما إذا كانت مجموعات المعارضة في سورية أفضل من هذه الناحية من النظام الحالي». وأشار بار أون إلى أن الحديث يدور على أسلحة كيماوية وصواريخ متطورة مضادة للطائرات وصواريخ أرض - أرض وغيرها.

من جانبه قال رئيس الدائرة السياسية - الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، عاموس غلعاد، لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن بحوزة سورية كميات هائلة من الأسلحة الكيماوية وأن التخوف في إسرائيل هو من استيلاء «مجموعات إرهابية» في سورية ولبنان، وليس فقط حزب الله، على أسلحة كهذه.

وقال رئيسا الموساد، تامير باردو، وجهاز الأمن العام الإسرائيلي (شاباك)، يورام كوهين، خلال اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعي، أمس الأول، إن إيران وحزب الله حاولا تنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية في أكثر من ٢٠ دولة خلال العامين الماضيين.

وامتدح نتنياهو «كشف الجهات التي تقف وراء الاعتداءات» وقال إن «ثمة أهمية كبيرة للقدرة على الإثبات للعالم أن إيران وحزب الله مسؤولان عن موجة الاعتداءات هذه العابرة للقارات». كذلك شكر نتنياهو «أفراد الموساد والشاباك على أنشطتهم الخفية التي يقومون بها في أنحاء العالم من أجل الدفاع عن مواطني الدولة» وأكد أن «موجة الإرهاب الإيرانية التي يتم تنفيذها بواسطة حزب الله أيضا توجه وستواجه أنشطة حازمة» من جانب الاستخبارات الإسرائيلية.

وأجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، شلومو بروم، حول احتمالات التصعيد في المنطقة، وتأثير ذلك على العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ماذا يقف وراء تصريحات باراك بأن إسرائيل لا تقبل ولن تسمح بنقل أسلحة متطورة، أسلحة كيماوية خصوصا، من سورية إلى حزب الله. هل ستهاجم إسرائيل سورية ولبنان؟

بروم: «ما يقف وراء هذه التصريحات هو خوف حقيقي من وضع تتفكك فيه سورية، وهذا أمر نراه أمام أعيننا، فالحكم المركزي السوري يفقد السيطرة على مخزون الأسلحة المتطورة، وهذا ليس سلاحا نوويا فقط وإنما هناك مضادات جوية متطورة جدا، وهذا السلاح قد يسقط في أيدي جهات تشكل خطرا على إسرائيل، مثل تنظيمات جهادية قريبة من تنظيم القاعدة داخل سورية، أو تنظيمات في لبنان وبالأساس حزب الله. ومعنى هذا الأمر هو أنه إذا كانت هناك معلومات استخباراتية لدى إسرائيل بهذا الخصوص وفي حال كانت هذه المعلومات تتطلب تنفيذ عملية عسكرية فإن إسرائيل ستنفذ عملية عسكرية».

(*) ماذا سيحدث في حال استولت المعارضة السورية على هذه الأسلحة؟

بروم: «إذا استولت المعارضة السورية المركزية، الممثلة في جيش سورية الحر والمجلس السوري الوطني، فإن هذا أمر حسن. فالموقف الرسمي لحكومة إسرائيل هو أنها تؤيد تغيير النظام في سورية. والأمر المهم هو أن يتم تغيير النظام وأن ينشأ حكم مركزي آخر. هذا أمر حسن وأنا لا أتحدث عن عملية عسكرية إسرائيلية في حال حدوث سيناريو كهذا».

(*) نتنياهو سارع إلى تحميل إيران المسؤولية عن العملية التفجيرية في مدينة بورغاس البلغارية، الأسبوع الماضي. هل نتنياهو كان يتحدث إلى العالم عندما وجه هذا الاتهام إلى إيران، أم أنه كانت بحوزته معلومات حول ضلوع إيران في العملية، بعد ساعات قليلة جدا من وقوعها؟

بروم: «لا أعرف ما إذا كانت بيدي نتنياهو معلومات معينة حول ضلوع إيران. لكن واضح أنه يوجد مرشحان لتنفيذ هذه العملية، وهما حزب الله وإيران، وربما يكون كلاهما ضالعين في هذه العملية. وما يمكنني أن اقوله كمراقب من الخارج، هو أن مميزات العملية تلائم أسلوب عمل حزب الله أكثر من أسلوب عمل إيران. فعندما كانت إيران ضالعة في عمليات، كتلك التي وقعت في تايلاند ونيودلهي وأذربيجان، فإنه كان ضالعا في تنفيذها عملاء إيرانيون وكانوا يحملون جوازات سفر إيرانية. وهذه لم تكن الحال في بورغاس، وكانت هناك بصمات لحزب الله. فمنفذ العملية كان انتحاريا، وتوجد هنا محاولة لعدم إمكانية التعرف على هوية الانتحاري الذي نفذ العملية».

(*) على ما يبدو أن إسرائيل باتت اليوم في بداية معركة الانتخابات العامة، بعد انسحاب حزب كاديما من التحالف. كيف يؤثر هذا الوضع على عملية اتخاذ القرارات في حكومة إسرائيل؟

بروم: «أعتقد أنه إذا نظرنا إلى الأداء السياسي في إسرائيل فإن الدولة موجودة في معركة انتخابية طوال الوقت، وهذا ينطبق على الأجواء الحالية بكل تأكيد. كيف يؤثر هذا؟ هذا الوضع مريح لنتنياهو، لأن بإمكانه أن يصرف الأنظار إلى مواضيع خارجية وأمنية، التي يشعر فيها أنه أقوى من التركيز على المواضيع الداخلية، مثل المساواة في تحمل الأعباء والمشاكل الاجتماعية وما إلى ذلك».

سورية: انقلاب اقليمي غير واضح المعالم.

(*) ما هي التخوفات في إسرائيل من حكم الإخوان المسلمين في مصر؟

بروم: «التخوف في إسرائيل هو أن يطبق الإخوان المسلمون أيديولوجيتهم. وإذا عدنا إلى الفترة التي سبقت تنحي (الرئيس المصري المخلوع حسني) مبارك، وراجعنا تصريحات وكتابات الإخوان المسلمين، طوال السنوات العشرين الأخيرة، فإنه بالإمكان أن نرى بوضوح أن الإخوان كانوا ضد اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر. وهم لا يعترفون بشرعية وجود إسرائيل، وسيكونون مسرورين إذا اختفت إسرائيل عن الوجود. والسؤال الجوهري هو بالطبع هو ما إذا سيستمرون بالتحدث والعمل وفقا لهذه الأيديولوجيا عندما أصبحوا في مركز مسؤول. فعندما تصبح في مركز تحمل المسؤولية، فإنك، في الواقع، تصبح مسؤولا بالاهتمام بمشاكل الدولة، والاهتمام باحتياجات أكثر من ثمانين مليون نسمة، وأن يحصلوا على احتياجاتهم الأساسية. لذلك تصبح الاعتبارات في هذه الحالة مختلفة بعض الشيء. ولا يوجد نقص في المشاكل في مصر. وأية حكومة ستشكل هناك ستواجه صعوبات في مواجهة هذه المشاكل. ولذلك يصعب علي أن أقتنع بأن أداء الإخوان المسلمين سيكون وفقا لأيديولوجيتهم المعلنة. وأعتقد أنهم سيبحثون عن تسوية ما بين هذه الأيديولوجيا والواقع المصري، ومن الجائز أن يتم التعبير عن ذلك من خلال إطلاق تصريحات معادية لإسرائيل، ولكن في المستوى العملي ستكون سياستهم معتدلة أكثر. فهل سيسعى الإخوان المسلمون إلى المس باتفاقية السلام مع إسرائيل؟ لا أعتقد ذلك».

(*) كيف تؤثر كل هذه الأوضاع المتوترة في المنطقة على العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية وعلى مستقبل إدارة الصراع؟

بروم: «لا يوجد تأثير جيد لهذه الأوضاع على هذه العلاقات، لأنه تم حشر العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين في الزاوية قبل بدء الربيع العربي في مصر وسورية، ولا يوجد اهتمام حقيقي للاعتناء بهذه العملية، لا في إسرائيل ولا في الولايات المتحدة ولست واثقا من وجود اهتمام بهذا الموضوع في أوروبا أيضا رغم تصريحات الأوروبيين. وبرأيي أنه لا يوجد اهتمام جدي بتقدم العملية في رام الله أيضا. وما حدث في سياق الربيع العربي يزيد من حدة الوضع فيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية، لأن اللاعبين العرب على اختلافهم سيركزون الآن أكثر على مشاكلهم الداخلية ولن يتمكنوا من التفرغ لمعالجة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. لكن هكذا ستكون الحال في المدى القريب والمدى المتوسط، وأنا أرى تطورات مشجعة في المدى البعيد، وبضمن ذلك ما يحدث في حركة حماس».

(*) ماذا تقصد؟

بروم: «حقيقة أن حماس اضطرت إلى التنازل عن راعييها التقليديين، وهما إيران وسورية، لأنه لو بقيت حماس موالية لهما لوجدت نفسها في الصفحة غير الصحيحة من التاريخ. والآن يتعين على حماس البحث عن راع جديد، المتمثل في مصر وقطر والسعودية. ومصر الجديدة، وللأسباب التي ذكرتها سابقا، وكذلك قطر، والسعودية طبعا، ليست مهتمة باندلاع موجة عنف جديدة لدى الفلسطينيين. ويوجد اهتمام أساس لدى هؤلاء اللاعبين الثلاثة باستمرار العملية السياسية وسيهتمون بأن تكون حماس جزءا من العملية السياسية. ومن أجل تحقق ذلك يتعين على حماس مواصلة عملية التغيير الجارية فيها».

توقعات بتقديم موعد الانتخابات المقبلة عقب انسحاب كاديما من الحكومة

تعالت في الحلبة السياسية الإسرائيلية دعوات من أجل تقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة عقب انسحاب كاديما من حكومة بنيامين نتنياهو الأسبوع الفائت.

وقد جاء هذا الانسحاب على خلفية عدم الاتفاق بين كاديما والليكود حول سن قانون جديد ينظم الخدمة العسكرية والمدنية للحريديم، ويكون بديلا لـ «قانون طال» الذي منح امتيازات وإعفاءات للحريديم من الخدمة العسكرية وقررت المحكمة العليا إلغاء سريان مفعوله بدءا من الأول من آب المقبل.

ودعت رئيسة المعارضة وحزب العمل، عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش، إلى إجراء الانتخابات العامة في ٢٧ تشرين الثاني المقبل. وقالت في مؤتمر صحافي عقدته في الكنيست «أدعو نتنياهو إلى الانتخابات، ولدينا تاريخ منطقي».

وهاجمت يحيموفيتش نتنياهو قائلة إن «أسطورة بيبي (أي بنيامين نتنياهو) تم تضخيمها وتعظيمها بواسطة جهاز علاقات عامة. ولا شك في أن رئيس الحكومة يتميز بها، ونتنياهو هو سياسي قوي لكنه مجرد سياسي».

وأضافت «إننا في نهاية سيرك سياسي مقيت وخاصة أنه امتد لأكثر من شهرين» منذ انضمام كاديما إلى الحكومة «ويوجد في حفلات السيرك عناصر الترفيه لكن لم يكن هناك أي عنصر مسل في حفلة السيرك هذه، وإنما فقط استهتار وجلب العار للمؤسسة السياسية كلها».

وتابعت يحيموفيتش «لقد شهدنا سياسة صغيرة من الخدع والسعي للبقاء في الكرسي والمناورات السياسية... وقد أدى هذا إلى أن يفقد الجمهور ثقته بالمؤسسة السياسية عندما ينظر إلى كومة المناورات غير المسبوقة. ويوجد حلم لدى نتنياهو وهذا الحلم اسمه بنيامين نتنياهو وبهذا تتلخص كل أفعاله».

كذلك دعا رئيس حزب «يوجد مستقبل» الجديد، يائير لبيد، إلى تقديم موعد الانتخابات قائلا «لقد انتهى الأمر وكاديما انسحب، والآن يجب حل الكنيست والإعلان عن انتخابات مبكرة».

وكتب لبيد على صفحته في الشبكة الاجتماعية على الانترنت «فيسبوك» أنه «كان بإمكان نتنياهو أن يختار الحل المناسب لخدمة متساوية للجميع لكن بعد تقلب مواقفه والالتواءات المعهودة استسلم أخيرا وكالعادة للحريديم. ونحن في 'يوجد مستقبل' مستعدون للانتخابات وحان الوقت لإسقاط هذه الحكومة السيئة عن كرسي الحكم».

من جانبه أكد رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، أن حزبه لا يعتزم الانسحاب من الحكومة حتى لو لم يؤيد التحالف قانون التجنيد من سن ١٨ عاما الذي يطرحه حزبه. وقال ليبرمان لإذاعة الجيش الإسرائيلي «إننا لسنا في طريقنا إلى خارج الحكومة وواضح أن من يتحدث عن انسحابنا يهمه إسقاط الحكومة».

وقدر ليبرمان أن الانتخابات العامة المقبلة (موعدها الرسمي في تشرين الثاني من العام المقبل) لن تجري قبل شهر شباط المقبل، وذلك على خلفية صعوبات سيواجهها التحالف في سن قانون الميزانية العامة، بعد أن بات مدعوما الآن من ٦٦ عضو كنيست.

وفي هذه الأثناء يسعى حزب كاديما إلى تحسين صورته أمام الجمهور الإسرائيلي، لكن استطلاعا للرأي العام نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوم الجمعة الماضي، أظهر انهيار كاديما إلى حضيض غير مسبوق، وتراجع شعبية حزب الليكود. وتبين من الاستطلاع أن المستفيد الأكبر من التحولات السياسية في إسرائيل خلال الفترة الأخيرة هو حزب العمل.

وتبين من الاستطلاع أن قوة حزب الليكود تراجعت عن نتائج استطلاع سابق من ٣٠ مقعدا إلى ٢٥ مقعدا، بينما ارتفعت قوة حزب العمل من ١٨ إلى ٢١ مقعدا. وأظهر الاستطلاع أن حزب كاديما، الممثل في دورة الكنيست الحالية بـ ٢٨ نائبا، قد انهار تماما وتراجع من ١١ مقعدا في الاستطلاع السابق إلى ٧ مقاعد في الاستطلاع الحالي. وحافظ حزب «إسرائيل بيتنا» على قوته المتمثلة بـ ١٣ مقعدا، بينما ارتفعت شعبية حزب شاس من ٧ إلى ١٠ مقاعد، وحافظت الأحزاب العربية على قوتها.

ورأى ٤٤٪ من المشاركين في الاستطلاع أن نتنياهو أهدر فرصة تاريخية لسن «قانون المساواة في تحمل العبء» البديل لـ «قانون طال»، بينما اعتبر ٣٤٪ أنه ما زال بالإمكان سن قانون كهذا من دون وجود كاديما في التحالف. وقال ٤٩٪ من المشاركين في الاستطلاع إنهم يؤيدون تجنيد جميع المواطنين في إسرائيل ببلوغهم سن ١٨ عاما، علما أن الكنيست أسقط مشروع قانون بهذه الروح قدمه حزب «إسرائيل بيتنا» يوم الأربعاء الماضي. وأيد ٢٤٪ فرض الخدمة الإلزامية على جميع اليهود لدى بلوغهم سن ١٨ عاما، وأيد ١٣٪ فقط تأجيل خدمة الحريديم إلى سن ٢٦ عاما.

تعليقات صحافية: نتنياهو وموفاز خرجا خاسرين من تحالفهما!

وكتب كبير المعلقين في «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، أن «الرباط بين نتنياهو وموفاز بدا منذ اليوم الأول على أنه زواج لتحقيق فائدة. فقد رأى موفاز بانضمامه إلى التحالف سلما يمكنه من الهرب مؤقتا من حكم الناخب. ونتنياهو أراد أن يثبت أنه يسيطر على الجميع، وأنه ليس لديه خصوم أو منافسون».

وأضاف برنياع أن «كل واحد منهما أخطأ في تقييم الآخر. فنتنياهو بالغ في تقدير يأس موفاز (من انهيار قوة حزب كاديما في استطلاعات الرأي العام التي سبقت تشكيل حكومة الوحدة)، ولم يدرك أن سياسيا يائسا قد يكون لديه طموح. وموفاز أخطأ في تقييم نوايا نتنياهو، فلقد اعتقد أن نتنياهو ضم كاديما انطلاقا من نيته في تنفيذ أمور، ولم يدرك أن هذا الأخير ضم كاديما من أجل ألا يفعل شيئا».

وأشار برنياع إلى عودة أجواء الانتخابات وأنها ربما تجري في الشتاء أو الربيع المقبلين، وأنها لن تجري في موعدها المحدد قانونيا. وأضاف أن «نتنياهو يعرف أن الوقت يعمل ضده في المجالات الاقتصادية والأمنية والعلاقات الخارجية، ومن الأفضل أن يمسك بالناخب قبل أن يهرب».

ورأت محللة الشؤون الحزبية في «يديعوت أحرونوت»، سيما كدمون، أن التحالف بين نتنياهو وموفاز، لدى تشكيلهما حكومة الوحدة، في الثامن من أيار الماضي، كان نابعا من غريزة البقاء في الكرسي والحكم، والحديث عن التغيير، لكنهما «وجدا نفسيهما بعد عشرة أسابيع دون أن يُحدثا أي تغيير، وفي منزلة أقل مما كانت عشية الشراكة، لأنه كانت هنا في الخلاصة خطوة سياسية فاشلة، والفشل هو فشل الاثنين، وهو أيضا فشل وطني وشخصي».

وأضافت كدمون أن موفاز «نجح في هذه الخطوة، وهو الذي انتقد تسيبي ليفني لأنها لم تنضم الى الحكومة، في أن يبرهن على صدق موقفها. وحينما أُتيحت له فرصة فشل فيها. وهو يعود الآن الى المعارضة مهزوما ضعيفا. ونتنياهو الذي كان يستطيع أن يتجه الى الانتخابات في أيلول دون ان يضر به اتصاله بالحريديم عند الجمهور سيمضي الى الانتخابات المقبلة ومن خلفه هذه الأزمة».

ولفتت كدمون إلى أن «هذا هو السبب الذي لن يجعله، على ما يبدو، يسارع في إجرائها. ورغم وجود قانون لحل الكنيست اجتاز الإعداد للقراءتين الثانية والثالثة، ويمكن اجراء انتخابات في مطلع تشرين الثاني، فإننا نشك في أن يمضي نتنياهو في ذلك، وإنما سيفضل ان يُبعد أثر الأزمة قدر المستطاع. وسيخرج الكنيست (هذا الأسبوع) في عطلة طويلة، فلماذا إحداث الشغب وما هو المُلح؟ دعونا ندع موفاز يغرق في حزب ممزق ومعارضة صغيرة ونجذب لبيد الى بضعة أشهر أخرى من الإضعاف، ولنهتم بأن نُنسي الجمهور الانعطافة الأخيرة. وفي رسالة الاستقالة التي كتبها موفاز الى نتنياهو عاد الى الأسلوب اللاذع المباشر قبل التحالف، ويبدو انه قال عن نتنياهو كل شيء ما عدا كلمة كاذب. لكن لا تقلقوا فستأتي هذه أيضا».

من جانبه كتب رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، أن «شاؤول موفاز أنهى حياته السياسية ببيانه عن انسحاب كاديما من تحالف بنيامين نتنياهو. وأيام ولايته كنائب لرئيس الحكومة كانت عديمة الأهمية، ولم تؤثر شيئا على سياسة حكومة اليمين والحريديم. وقد أدرك موفاز ذلك وهرب، في محاولة لتقليص خسائره».

وتوقع بن أنه «في الأيام القريبة المقبلة سيحاول موفاز أن يبيع حيلة رجل المبادئ، الذي لم يوافق على تنازلات نتنياهو للحريديم. وهذا مقنع تقريبا مثل الشروحات التي قدمتها سلفه في قيادة كاديما، تسيبي ليفني، لفشلها في تشكيل حكومة بديلة بعد استقالة إيهود أولمرت. فمثل موفاز اليوم، حاولت ليفني أيضا، في حينه، أن تظهر كمقاتلة ضد الحريديم ولم تخضع لمطالب شاس المالية والسياسية. وكان لهذه الحيلة بعض المشترين، ولكن النتيجة كانت بشعة، إذ أن صعودها إلى القمة توقف، مع أنها قادت كاديما الى الانتصار في صناديق الاقتراع، وأخذت حياتها السياسية تخبو الى أن خسرتها لصالح موفاز».

وأشار بن إلى أن «موفاز لم ينجح في إبعاد نتنياهو عن شركائه الطبيعيين وعن أيديولوجيته اليمينية».

وأضاف أنه «منذ انتخب موفاز لرئاسة كاديما لم يظهر كبديل جدي لسلطة نتنياهو، لا كرئيس المعارضة، ولا كنائب لرئيس الحكومة، ولا كرئيس للمعارضة من جديد. حياته السياسية كزعيم سياسي ضائعة، وولايته القصيرة في الحكومة لم تنقذه، ولكن انسحابه قد يحرك مسيرة تؤدي إلى تغيير القيادة».

ورأى بن أنه «في المناورة الليلية لدخول الائتلاف في ٨ أيار الماضي حقق موفاز شيئا واحدا فقط، وهو تأجيل الانتخابات لعدة أشهر. وتراجع نتنياهو في حينه، وفضّل الائتلاف الواسع على خطر الانتخابات المبكرة، الذي لاح له فيها انتصار ساحق. وحصل خصوم نتنياهو على وقت ثمين لتنظيم أنفسهم وجمع القوى. والاحتجاجات الاجتماعية واحتجاجات التجنيد تتعززان في الشوارع. ولا يوجد حتى الآن خصم واضح يمكنه أن يتنافس مع نتنياهو على قيادة الدولة، ولكن رئيس الحكومة بات أكثر هشاشة بكثير».

المشهد الاسرائيلي محلي

"المشهد" الاقتصادي

إعداد: برهوم جرايسي

العجز في الميزانية الإسرائيلية العامة سيتجاوز ما حُدّد له!

* قلق لدى الأوساط الاقتصادية من أن يصل العجز هذا العام إلى ٤٪ بدلا من ٢٪ كما حُدّد سابقا *

* مؤسسات دولية تهدد بتخفيض مستوى الاعتمادات الممنوحة لإسرائيل *

بدأت تقديرات في إسرائيل تتحدث عن أن العجز في الميزانية العامة، قد يصل هذا العام إلى نسبة تتراوح ما بين ٣ر٥٪ إلى ٤٪ من حجم الناتج العام، في حين أن النسبة التي تم تحديدها لهذا العام ٢٪، وهذا ما ترك قلقا في الاوساط الاقتصادية، التي تتوقع ان خرق سقف العجز المُحدد قد يستمر في العامين المقبلين ٢٠١٣ و٢٠١٤، ولكن مراقبين لم يستبعدوا سيناريو أن وزارة المالية بدأت تكثف التقارير السوداوية، كي تقلص سقف التوقعات من ميزانية العام المقبل ٢٠١٣، التي على الحكومة اقرار اطارها العام حتى الشهر المقبل- آب.

وقال تقرير نشرته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، إنه من المتوقع ان ينتهي العام الجاري ٢٠١٢ بنسبة عجز تتراوح ما بين ٣ر٥٪ إلى ٤٪، في حين أن نسبة النمو الاقتصادي المتوقعة لهذا العام هي ٣٪ أو أكثر بقليل، ما يعني عمليا زيادة الدين العام.

وحسب التقرير، فإن القلق بين الأوساط الاقتصادية لا يتوقف عند معطيات العام الجاري، بل بسبب توقعات بأن خرق سقف العجز في الميزانية العامة قد يستمر في العامين المقبلين ٢٠١٣ و٢٠١٤، فقد تم تحديد سقف عجز للعامين المقبلين ٣٪ و٢ر٧٥٪ على التوالي، في حين أن التوقعات تشير إلى أن نسبة النمو الاقتصادي في العام المقبل ٢٠١٣ قد تصل إلى ٣ر٥٪، ولكن وزارة المالية ومعها بنك إسرائيل يشيران إلى أن هذه النسبة باتت في خطر، وأن النمو الاقتصادي قد يتراوح ما بين ٢ر٥٪ إلى ٣٪.

وتقول الصحيفة إن وزارة المالية شرعت في إجراء تعديلات في الميزانية العامة للعام المقبل بقيمة ٥ مليارات دولار، من أصل حوالي ٩٠ مليار دولار، من بينها تقليص في ميزانية العام المقبل بحوالي ٣ر٢٥ مليار دولار، من أجل عدم خرق العجز في الميزانية العامة.

ويشير التقرير إلى إن عائدات الضرائب لم تحقق أهدافها، في حين ان عائدات الصادرات تسجل أدنى مستوياتها في السنوات الأخيرة، بسبب التباطؤ الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة.

وتتهم أوساط اقتصادية محلية وخارجية حكومة بنيامين نتنياهو بعدم انتهاج مسؤولية اقتصادية، حسب تعبير الصحيفة، ولهذا، فقد هدد معهد «بي أند إس» بتخفيض مستوى الاعتمادات الممنوحة لإسرائيل في العالم، إذا لم يتم تدارك الأمر.

التضخم المالي يتراجع

وما يزيد من قلق المحللين والمراقبين الاقتصاديين في الأيام الأخيرة هو وتيرة التضخم المالي، التي تراجعت بشكل حاد في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، وبشكل خاص في شهر حزيران الماضي، الذي تراجع فيه التضخم المالي بنسبة ٣ر٠٪، ولكن في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة مجتمعة ارتفع التضخم المالي بنسبة ٩ر٠٪، أي أقل من الحد الأدنى لمجال التضخم الذي تطمح له السياسة الاقتصادية وهو ١٪، والحد الأعلى وهو ٣٪، ويعتبر المحللون أن هذا يشكل انعكاسا لتباطؤ اقتصادي.

ولولا ارتفاع سعر صرف الدولار في الأسابيع الأخيرة، ووصوله إلى مستوى ٤ شواكل، وهو المستوى الذي كان عليه آخر مرّة في الشهرين الأولين من العام ٢٠٠٨، لكان التضخم واصل وتيرة النمو المنخفضة أكثر، في اعقاب تراجع الأسعار. لكن وعلى الرغم من ارتفاع سعر الدولار، الذي قد ينعكس على أسعار الوقود، فإن الشهر الجاري والذي بعده، يتميزان بتراجع أسعار موسمي.

وبحسب التقديرات، فإن محافظ بنك إسرائيل، ستانلي فيشر، لن يُقدم على تخفيض الفائدة البنكية بنسبة ٢٥ر٠٪، كما فعل في مطلع الشهر الجاري، وهذا بدافع مراقبة التطورات الاقتصادية، وانعكاسات استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار، رغم أنه ارتفاع مطلوب للاقتصاد الإسرائيلي، من أجل زيادة عائدات الصادرات إلى الخارج، حيث أن هذه العائدات تراجعت بشكل كبير في السنوات الأربع الأخيرة بفعل تراجع سعر صرف الدولار.

شتاينيتس: لا مفر من رفع سن التقاعد!

*وزير المالية يطالب برفع جيل التقاعد للنساء والرجال *جيل التقاعد حاليا ٦٢ عاما للنساء و٦٧ عاما للرجال *

* نقابيون يرفضون بشدة دعوات شتاينيتس ويحذرون من مخاطرها*

أثارت تصريحات وزير المالية الإسرائيلية يوفال شتاينيتس في الأسبوع الماضي، والتي دعا فيها إلى رفع جيل التقاعد للرجال والنساء، ردود فعل غاضبة، إذا أثار بذلك من جديد جدلا، بعد بضعة أشهر على قرار الكنيست بتجميد رفع جيل التقاعد للنساء لمدة خمس سنوات.

ويبلغ جيل التقاعد للرجال في إسرائيل حاليا ٦٧ عاما، والنساء ٦٢ عاما، وهذا بعد رفعه في العام ٢٠٠٤، من ٦٥ عاما للرجال و٦٠ عاما للنساء، والسبب في ذلك استمرار ارتفاع معدلات الأعمار في إسرائيل، التي تعتبر من الأعلى في العالم، إذ بلغ معدل الأعمار للنساء حوالي ٨٤ عاما، وأكثر من ٨٠ عاما للرجال. وقد تحول هذا إلى مصدر قلق في المؤسسة الحاكمة وأذرعها ذات الصلة.

ونسبة من هم فوق ٦٥ عاما من بين السكان، تدور حول ١٠٪، ولكن كل المؤشرات تؤكد أن هذه النسبة سترتفع في إسرائيل باستمرار وبوتيرة أسرع مما تتخيلها المؤسسة، نظرا إلى ارتفاع معدل الأعمار بشكل دائم في إسرائيل، وحسب الأبحاث، فإنه ليس فقط من هم ٦٥ عاما سترتفع نسبتهم في إسرائيل، بل ايضا الشريحة من عمر ٧٥ عاما إلى ٨٥ عاما، ترتفع بوتيرة سريعة رغم ضعف نسبتهم حاليا.

وقد بادرت الحكومة الإسرائيلية في حينه إلى رفع جيل التقاعد، بداية كي لا تثقل على مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية التي تدفع مخصصات شيخوخة، وأيضا بنفس القدر، كي تخفف عن صناديق التقاعد، التي تعمل على أساس دفع راتب شهري للمؤمنين، كل بحسب معدل حجم راتبه قبل التقاعد.

واحتد الجدل في السنوات الأخيرة، خاصة مع إنذار مؤسسة الضمان الاجتماعي أنها ستبدأ بعد ٣٠ عاما في تسجيل خسائر كبيرة، وقد لا تكون قادرة على الايفاء في التزاماتها، في حين ان صناديق التقاعد، التي باتت في العقد الأخيرة مسوقة في الأسواق المالية والبورصات، قالت إن استمرار الوضع الحالي سيجعلها تفقد ٣٠٪ من قيمة التعويضات.

وقال تقرير للجنة تحقيق حكومية أقيمت لإجراء بحث في الموضوع، إن سنوات العمل لا تكفي لضمان راتب تقاعدي كاف، كما أن إطالة معدل الأعمار تهدد بخسائر وعدم قدرة على تنفيذ الالتزامات المالية للمؤمنين ضمن صناديق التقاعد، بمعنى الحال ذاته في ما يتعلق بمخصصات الشيخوخة، بموجب استنتاجات لجنة التحقيق.

وحسب الإحصائيات، فإن عاملا منتظما في سوق العمل الإسرائيلية يعمل ما بين ٣٥ إلى ٤٠ عاما، وحينما يخرج إلى التقاعد، يعيش بالمعدل ١٧ عاما، يتقاضى فيها راتبا تقاعديا من توفيراته التقاعدية التي ساهم فيها مكان عمله، وهذه فترة عمل أقل بنسبة ٣٣٪ مما كانت عليه حينما ظهر توفير التقاعد لأول مرة في ألمانيا قبل أكثر من ١٣٠ عاما، كما أن جيل التقاعد بات أكثر بكثير مما كان عليه قبل ١٣ عقدا.

ورأت اللجنة في فحصها الذي استمر نحو ثلاث سنوات أن التركيبة الديمغرافية في إسرائيل، من حيث معدل الأعمار، وتقلص نسبة المشاركين في سوق العمل، اضافة إلى تراجع المداخيل، لعدة أسباب، سيؤدي إلى عجز في ميزانية مؤسسة الضمان بعد ما بين ٣٠ إلى ٤٠ عاما، وقضت بأن على الحكومة أن تعيد دينا لمؤسسة الضمان بقيمة ٤٨ مليار دولار، على مدى ٤٠ عاما.

وتقول اللجنة إنه بين العام ٢٠٣٨ والعام ٢٠٥٠ ستواجه مؤسسة الضمان عجزا في موازنتها، وأن كل من عمره اليوم ٤٠ عاما وما دون سيتأثر من هذا العجز، وهذا العجز نابع من التغيرات في التركيبة الديمغرافية ومن ابرزها ارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل، وارتفاع معدلات الحياة، وبموازاة ذلك ارتفاع عدد الشريحة السكانية خارج سوق العمل وكذلك ارتفاع معدلات الولادة بين اليهود الأصوليين، في حين انها في تراجع بين العرب، حسب ما تقره لجنة التحقيق.

ووفق مخطط حكومي سابق، جرى اقراره في السنوات القليلة الماضية، فقد كان من المفترض أن يبدأ في النصف الثاني من العام الجاري، رفع جيل التقاعد للنساء تدريجيا، وعلى مدى اقل من عامين، من ٦٢ عاما إلى ٦٤ عاما، إلا أن سلسلة مبادرات لتشريع قوانين في هذا الخصوص تزامنت مع كثرة الحديث عن حملة الاحتجاجات الشعبية، اضطرت وزارة المالية للتوصل إلى حل مرحلي مع المبادرين لهذه القوانين من كتل مختلفة، بينها الائتلاف، تقضي بتجميد سن التقاعد للنساء عند ٦٢ عاما لمدة خمس سنوات.

مقارنات مع دول أخرى

وكان وزير المالية يوفال شتاينيتس قد ادعى في لقاء صحافي مفتوح في الأيام الأخيرة أن جيل التقاعد يرتفع باستمرار في العالم، وبشكل خاص في دول منظمة الدول المتطورة OECD باستثناء إسرائيل، وعليه طالب برفع جيل التقاعد للرجال وليس فقط للنساء.

وتأتي تصريحات الوزير على الرغم من أن أبحاثا صدرت مؤخرا أكدت أن معدل سن الخروج للتقاعد في إسرائيل حوالي ٦٠ عاما، كما أن كل التقارير تؤكد على صعوبة الحصول على مكان عمل، وخصوصًا بعد سن ٤٥ عاما، وكلما جرى تقدم في العمر تزداد الصعوبة، وتصل إلى حد الاستحالة في النصف الثاني من سنوات الخمسين وصاعدا.

ارتفاع معدل الحياة في إسرائيل يشكل مصدر قلق للمؤسسة الاقتصادية ! ؟

وأمام مشهد كهذا، يكون الشخص من دون مداخيل عمل ومخصصات شيخوخة وتقاعد، ما يعني تحويل آلاف الاشخاص سنويا إلى دائرة الفقر.

وسارع رئيس لجنة العمل والرفاه البرلمانية، النائب حاييم كاتس، وهو ايضا من حزب الليكود الحاكم، للرد على وزير المالية شتاينيتس، معلنا انه لن يسمح بأي إجراء يقود إلى رفع جيل التقاعد مجددا في إسرائيل، وانضمت له رئيسة مجلس النقابات لشؤون المرأة في اتحاد النقابات العامة «الهستدروت»، غيلا فولوخ.

ورفضت فولوخ تصريحات الوزير وقالت إنها ليست دقيقة، فرفع جيل التقاعد في دول هو محدّد ولكن يتم تطبيقه بشكل تدريجي محدود، كما أنها رفضت المقارنة بين إسرائيل ودول OECD، وهذا لأن معدل عمر السكان حاليا هو شاب أكثر من دول OECD. وأضافت أن الكنيست قال كلمته حتى قبل أشهر قليلة، وطلب تجميد رفع جيل التقاعد للنساء، ليتسنى لوزارة المالية والوزارات ذات الشأن أن تضع خططا كي يكون بالإمكان استيعاب نساء في سوق العمل، أيضا وهنّ في جيل الخمسين.

وقال النائب كاتس إن جمهور النساء ما زال يواجه تمييزا في سوق العمل بشكل عام، من خلال فرص القبول للعمل ومعدلات الرواتب وغيرها، ولهذا فإن رفع جيل التقاعد للنساء يزيد من أعداد النساء المحرومات من فرص العمل، وستكون النساء أيضا محرومات من مخصصات الشيخوخة.

٦٠٪ من «الممتلكات العائلية» بحوزة ١٠٪ من السكان!

*«الممتلكات العائلية» تعني ما تملكه العائلات من البيوت وحتى التوفيرات المالية *

* ٧٠٪ من السكان في إسرائيل يملكون ٢٠٪ من «الممتلكات العائلية» فقط *

أظهر بحث أجراه قسم الأبحاث في الكنيست الإسرائيلي أن ١٠٪ من السكان في إسرائيل يملكون ٦٠٪ من الممتلكات العائلية، في حين أن ٧٠٪ من السكان يملكون ٢٠٪ فقط من قيمة هذه الممتلكات.

وتتسع الفجوات بين ذوي الأعمال الحرة وأصحاب ومديري الشركات، فهناك ١٠٪ من هذه الشريحة السكانية تملك ٨٧٪ من الممتلكات العائلية في هذه الشريحة. والأمر الأبرز في هذا المجال هو أن نسبة ١٪ من مجمل السكان في إسرائيل تسيطر على نحو ٦٥٪ من اجمالي المداخيل من الممتلكات العائلية في البلاد. ويقول البحث إن أفقر ١٠٪ من السكان تلامس حصتها في هذا الثراء الصفر.

والقصد بالممتلكات العائلية هو الأموال والعقارات التي من المفترض أن تكون خاضعة للضريبة حينما تنتقل ملكيتها من خلال الوراثة، كما هو قائم في الدول المتطورة، ويقول البحث إن هذا الثراء يزداد حجمه من جيل إلى جيل إلى مستويات ضخمة، حسب التعبير، ولكن مع هذا الارتفاع الحاد في قيمة هذا الثراء، فإن الفجوات الاجتماعية في هذا المجال سجلت مستويات غير مسبوقة.

وقد أجرى البحث تقسيما بين الممتلكات العقارية، والممتلكات المالية، ولكن الفوارق الاجتماعية تبرز بشكل خاص في الممتلكات العقارية، فمثلا معدل قيمة البيت، بمعنى المبنى وما يحوي، لدى أفقر ١٠٪ من السكان تصل إلى ١٧٢ ألف دولار، بينما هذا المعدل يقفز لدى أغنى ١٠٪ من السكان إلى ٥٤٠ ألف دولار.

ويظهر أيضا أن ٢٠٪ من السكان يملكون ٥٠٪ من الممتلكات العقارية العائلية، بينما ٥٠٪ من السكان (الأفقر) يملكون ٢٠٪ من الممتلكات العقارية العائلية، أما قيمة البيوت التي يملكها أفقر ١٠٪ من السكان فتساوي ٢ر٧٪ من قيمة البيوت في إسرائيل عامة.

أما من حيث الملكية، فإن ٤١٪ من أفقر ١٠٪ من السكان يملكون بيوتا، لترتفع هذه النسبة إلى نحو ٨٥٪ لدى أغنى ١٠٪ من السكان، بغض النظر عن الفجوة في قيمة البيوت في كل واحدة من الشريحتين.

وفي حين أن قيمة البيوت تكشف الفجوات الاجتماعية، فإن حجم الثراء يكشفه أساسا الثراء العائلي المالي، فهناك الفجوات الاجتماعية ضخمة، وهي من الأضخم في العالم. والثراء المالي هو أساسا توفيرات وإيداعات بنكية منها ما هو منقول من خلال الوراثة. ويقول البحث إن ٣٠٪ من السكان في إسرائيل يملكون ٨٠٪ من الثراء المالي العائلي، مقابل ٧٠٪ من السكان يملكون ٢٠٪ من الثراء المالي. ولكن ١٠٪ من السكان وهم الاكثر ثراء يملكون ٦٠٪ من اجمالي الثراء المالي العائلي.

وجاء هذا البحث تمهيدا لمشروع قانون تقدمت به رئيسة حزب «العمل» الإسرائيلي شيلي يحيموفيتش، ولكن معها نواب من كتل اليمين والائتلاف، وتدعو إلى فرض ضريبة ورثة، تتراوح نسبتها ما بين ٥٪ إلى ٥ر١٢٪على كل ورثة منقولة تفوق قيمة ٣ر٧٥ مليون دولار. ويقول البحث إنه في حال تم فرض ضريبة ورثة تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪، فإن ضريبة كهذه من شأنها أن تُدخل لخزينة الدولة سنويا ما بين ٥٢٥ مليون دولار، وحتى ١ر٠٥ مليار دولار، في حال تضاعفت نسبة الضريبة، فمثلا في العام ٢٠١١ توفي أربعة من كبار الأثرياء وسلاطين المال في إسرائيل، وتقدر ثروتهم مجتمعة بما بين ٣ إلى ٤ مليارات دولار، وتم توريثها من دون دفع ضرائب. في حين أن دولا متطورة تفرض ضرائب عالية على الورثة من درجة قرابة ثانية، ونسبة هائلة على ورثة لا تربطهم علاقة عائلية، فعلى مستوى الدرجة الثانية نجد أن الضريبة في بلجيكا ٣٠٪ وترتفع إلى ٧٠٪ لورثة من دون علاقة عائلية، وفي الدنمارك ١٥٪ و٣٦٪ على التوالي، وفنلندا ١٣٪ و٣٢٪، وألمانيا ٣٠٪ و٥٠٪، واليونان ١٠٪ و٤٠٪، واليابان ٥٠٪ و٦٠٪.

لكن أثبتت التجربة أن كل اقتراح لفرض ضرائب على الشرائح الغنية وأصحاب رأس المال، سترفضها حكومة بنيامين نتنياهو فورا، كما حدث قبل أقل من شهرين، حينما رفض نتنياهو رفع ضريبة الشركات، بينما وافق من حيث المبدأ على رفع ضريبة الدخل على الرواتب، ورفع ضريبة المشتريات، ثم تراجع تحت ضغط الشارع.

موجز اقتصادي

ارتفاع الدولار بنسبة ١٨٪ خلال عام واحد

سجل سعر صرف الدولار أمام الشيكل في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفاعا بنسبة ١٨٪، بعد أن تجاوز سقف ٤ شواكل، وكان آخر مرّة قفز سعر الدولار فيها فوق ٤ شواكل في الربع الأول من العام ٢٠٠٨، في حين أن سعر الصرف في شهر تموز من العام الماضي، سجل هو أيضا ادنى مستوى له في العامين اللذين سبقا ذلك التاريخ، بوصوله إلى مستوى ٣ر٤٥ شيكل، ومنذ ذلك الحين كان الدولار في حالة ارتفاع دائم، تخللتها فترات استقرار في سعره.

وتقول معاهد اقتصادية في إسرائيل إن سعر صرف الدولار أمام الشيكل الإسرائيلي سيستمر في أن يكون متأثرا من وضعية الدولار في الأسواق العالمية، إذ عاد ليسجل ارتفاعات، امام تراجع محدود لسعر صرف اليورو، في أعقاب الأزمات الاقتصادية المتنامية في عدد من الدول الأوروبية.

وحسب تقديرات في بنك إسرائيل فإن هذا الارتفاع الحاد نسبيا في سعر صرف الدولار، حقق لبنك إسرائيل المركزي أرباح بقيمة ٧ مليارات دولار، من حيث قيمة احتياطي العملات الأجنبية التي تجاوزت ٨٠ مليار دولار، بعد أن كانت في الربع الاول من العام ٢٠٠٨، في حدود ٢٨ مليار دولار.

ومن الجدير ذكره أن سعر صرف الدولار في النصف الثاني من العام ٢٠٠٤ قارب مستوى ٥ شواكل، ولكنه تراجع لاحقا بسرعة، ليستقر لعدة سنوات ما بين ٢ر٤ إلى ٣ر٤ شيكل.

ويقول المحلل الاقتصادي إيتان أفريئيل، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»، إن تراجع قيمة الشيكل أمام الدولار نابع أيضا من خروج استثمارات أجنبية بكميات ضخمة من إسرائيل إلى الخارج، ويقول إن هذه وتيرة من شأنها ان تستمر بسبب بوادر الأزمة الاقتصادية في إسرائيل، وارتفاع حجم العجز في الميزانية العامة.

وحسب أفريئيل، فإن صورة إسرائيل الاقتصادية أمام العالم تزداد سوادا، وكل المستثمرين في الأسواق المالية يعرفون ان الصادرات الإسرائيلية إلى العالم تواجه أزمة متصاعدة، وهذا قد يقود إلى تباطؤ اقتصادي، وربما يدفع المستثمرين الأجانب وغيرهم إلى نقل أموالهم إلى الخارج.

توقع ارتفاع أسعار الخبز

من المتوقع أن تشهد أسعار الخبز في إسرائيل ارتفاعا بنسبة ملحوظة، في أعقاب ارتفاع أسعار القمح والذرة في الأسواق العالمية، نتيجة ضربات للمحاصيل بفعل تقلبات أحوال الطقس، وبشكل خاص الولايات المتحدة والقارة الأميركية، التي تعتبر مصدرا أساسيا لإسرائيل لاستيراد الحبوب.

ومن المتوقع ان ترتفع أسعار الخبز بنسب تتراوح ما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪، وبشكل خاص للخبز المصنع، في حين أن نسبة ارتفاع أسعار الخبز الأساسي ستكون اقل. ومن المتوقع أيضا أن تشهد أسعار زيوت الذرة والصويا هي أيضا ارتفاعا للأسباب ذاتها.

ومن جهة أخرى، أعلنت وزارة المالية عن قرارها تخفيض الجمارك على مواد غذائية، وأيضا على معدات الكترونية وكهربائية بيتية، بشكل تدريجي ما بين عام إلى اربع سنوات، إلا أنه حسب التوقعات، فإن تخفيض الجمارك لن يخفض سعرها عما هي اليوم، بفعل ارتفاع سعر الدولار أمام الشيكل.

فمثلا ستهبط نسبة الجمارك على لحوم البقر الطازجة من ١٩٠٪ اليوم إلى ٩٠٪، ولكن هذا التخفيض التدريجي سيستمر لأربع سنوات، كما ستهبط الجمارك على العصائر من ٤٥٪ اليوم إلى ١٢٪ في غضون اربع سنوات.

ومن المفترض أن تنخفض أيضا الجمارك على المعدات الكهربائية البيتية، خاصة أجهزة التلفزيون بنسبة تخفض سعرها في السوق بنسبة ١٥٪، وهذا حتى شهر تشرين الأول المقبل، ولكن هذا التخفيض الجمركي، قد يتلاشى تأثيره بفعل ارتفاع سعر الدولار امام الشيكل.

وحسب التوقعات، فإن وزارة المالية التي سارعت للإعلان عن هذا التخفيض الجمركي في الايام الأخيرة، قد تضطر إلى التراجع عن هذه الخطوة أو تجميدها، مع كثرة الحديث عن ضرورة إجراء تقليصات في الميزانية العامة، وأيضا أمام التوقعات بتراجع عائدات الضرائب في العام الجاري والعام المقبل أيضا.

احتمال رفع الضرائب على السيارات الصغيرة

باتت السيارات صغيرة الحجم مشهدا ملفتا للنظر في الشوارع في إسرائيل، نظرا لكثرتها في السنوات الأخيرة، بعد أن شجعت الحكومة على استيرادها، وقلصت حجم الضرائب والجمارك عليها، وهذا لتشجيع التوفير في الطاقة، إلا أنه بعد هذا الاقبال الكبير على هذه السيارات، التي تنتجها شركات كثيرة، بدأت وزارة المالية تفكر في رفع نسبة الضرائب على هذه السيارات.

ومن باب المقارنة، فحتى العام ٢٠٠٨ كانت هذه السيارات الصغيرة الحجم تدخل إلى إسرائيل بأعداد قليلة، ولا تتجاوز بضع مئات من السيارات، بينما في العام ٢٠١١ بلغ عدد السيارات الجديدة من هذا الطراز أكثر من ٨٪ من السيارات الجديدة، ما يعني حوالي قرابة ١٩ ألف سيارة، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة هذه السيارات في العام الجاري إلى ٧ر٩٪ من إجمالي السيارات الجديدة، ما يعني أكثر من ٢٠ ألف سيارة.

وتتراوح أسعار هذه السيارات في إسرائيل ما بين ١٨٥٠٠ دولار إلى ٢٢ ألف دولار، وهذا حسب الطراز وشركة الانتاج، ومن المتوقع ان يؤدي رفع الضرائب على هذه السيارات إلى رفع أسعارها بحوالي ألف دولار، وهذا ما يثير استغراب أنصار البيئة، كون الحكومة شجعت على شراء هذه السيارات، نظرا لكونها اقتصادية في الوقود، وأفضل من حيث تلويث البيئة.

تغطية خاصة

هكذا تكلم فيلسوف المنظومة القيمية والسلوكية للجيش الإسرائيلي

آسا كاشير: «علينا أن نتحرّر من مبدأ التعامل برعب شديد تجاه حياة الآخرين وباستخفاف تام تجاه حياة محاربينا»!

* قرار المحكمة العليا القاضي بتحريم استخدام الجيش الإسرائيلي المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية خاطئ! *

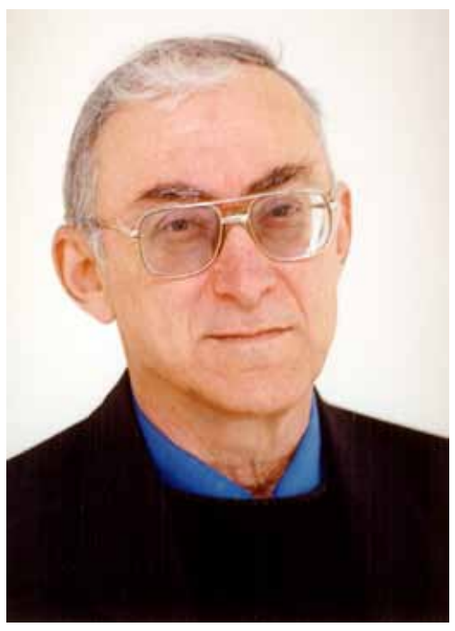

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف:

ننقل هنا ملخصاً لمقابلة مطولة أجرتها صحيفة «يسرائيل هيوم» (نشرت في ملحق عددها الصادر في أواخر حزيران ٢٠١٢) مع البروفسور آسا كاشير، الذي يعرف على أنه الفيلسوف والمؤدلج الأكبر للمنظومة القيمية والسلوكية للجيش الإسرائيلي، ويعمل أستاذاً للفلسفة في جامعة تل أبيب، وقد حصل على عدد من الجوائز الإسرائيلية الكبرى تقديراً لجهوده ومساهماته في مجالات تخصصه، ومنها «جائزة إسرائيل» في بحث الفلسفة العامة. كما يعد كاشير أحد الألسنيين المعروفين عالمياً، وله العديد من المؤلفات في الألسنيات والفلسفة والمنطق والأخلاق وغيرها. كذلك ترأس كاشير العديد من اللجان العامة المهمة وأشغل وما زال يشغل عضوية عدة لجان عامة أخرى، ويوصف على أنه «مفتي الأخلاق» الأعلى في إسرائيل... وتعتبر هذه المقابلة من الحالات النادرة التي يظهر ويدلي فيها كاشير بمقابلات وتصريحات علنية.

تمسك صارم بـ «الرسمية»

استهل كاشير، الذي ناهز السبعين من عمره، حديثه في المقابلة التي أجرتها معه إميلي عمروسي، بقوله:

«أحب التفكير الرسمي.. أنا انتمي إلى الأجيال المؤسسة للدولة.. وأنا من الذين حملوا على أكتافهم قصة قيام الدولة».

ويمضي قائلاً في حديثه عن نفسه ودوره ومساهماته:

«مهمتي هي أن أعطي الدولة وجهاً من زاوية نظر رسمية، وأن أتفحص كيفية تجسيد الدولة القومية للشعب اليهودي في أفضل طريقة وصورة، وبشكل لا يتيح للذين يعملون معي أو يصغون إليّ معرفة ماهية مواقفي السياسية».

ويضيف كاشير، كمنظر ومرجع أعلى لقواعد الأخلاق والسلوك في الجيش الإسرائيلي، معطياً مثلاً على ذلك بقوله: أنا أقول للجندي الذي يتبنى مواقف يسارية ويرفض المشاركة في مهام حماية مستوطنات، إن مثل هذا الأمر غير وارد في الحسبان في دولة ديمقراطية، وأقول للجندي المتدين الذي يرفض المشاركة في تنفيذ أوامر من نوع أوامر تنفيذ خطة الانفصال عن غزة، إن مثل هذا الأمر غير وارد في الحسبان في دولة ديمقراطية، والويل إذا ما عبرت عن ذلك بطريقة تجعل أحدهم يقول بأنه يعرف شيئاً عن رأيي في المسألة.

وعن سبب قلة ظهوره في مقابلات صحافية، يقول كاشير: «يطلبون رأيي في شؤون الساعة بشكل سطحي، ولذلك أميل إلى رفض الإدلاء بأي رأي أو تعليق. هناك صحافيون يقرأون عنواناً في جريدة، فيسارعون للاتصال بي طالبين التعقيب، قبل أن يعرفوا أي شيء عن ماهية الموضوع وقبل صدور قرار حكم أو توفر مواد ومعلومات بشأنه، لا يوجد اليوم صحافيون يتحرون الحقائق من أجل خدمة الجمهور وإطلاعه على الحقيقة».

أحداث ومواقف

البروفسور آسا كاشير (٧٢ عامًا) متزوج من «نعومي» الحاصلة أيضاً على شهادة الدكتوراة في الفلسفة، وقد أنجبا ثلاثة أولاد (ولدان وبنت)، وقتل ابنهما البكر «يهوراز» في أثناء نزهة في صحراء سيناء في أوائل السبعينيات بينما كان في إجازة من الخدمة العسكرية. وبعد ثلاث سنوات من حادث موت بكره المذكور، كان كاشير أحد الذين صاغوا وثيقة (شيفرة) السلوك الأخلاقي للجيش الإسرائيلي تحت عنوان «روح جيش الدفاع الإسرائيلي»، وفي المقالات العديدة التي نشرها منذ ذلك الوقت هاجم كاشير «رافضي الخدمة العسكرية»، وكان من المنادين بوجوب تولي الجيش الإسرائيلي نفسه التحقيقات في الحوادث والكوارث العسكرية، وعدم إلقاء مهمة إجراء مثل هذه التحقيقات على عاتق لجان خارجية.

بعد مقتل ابنه «يهوراز» في أثناء إجازة دراسية من الخدمة العسكرية، صادقت لجنة استثناءات في الجيش على قرار بالاعتراف بالعائلة كـ «عائلة ثكلى»، مما شكل تغييراً عاماً في السياسة المتبعة في هذا الصدد، وما زال هناك جدل عام يطفو على السطح في إسرائيل من حين إلى آخر بشأن ما إذا كان يجب التمييز بين جنود يلاقون مصرعهم في أثناء القتال والحروب، وجنود يصرعون في ظروف أخرى، مثلاً في حادث طرق... الخ.

وفي هذا السياق يقول البروفسور كاشير: أشعر بالاشمئزاز من هذا النقاش في المجال القيمي-الأخلاقي. إن العقد بين الجيش والجندي يقوم على التالي: أنت لي في حياتك وموتك، وسأرعاك في حياتك وموتك. إذا كنت كجيش أستطيع أن أطلب من الجندي مطالب شاملة - خدمة شاملة، مخاطرة شاملة- فأنا ملزم أيضاً بأن أوفر له رعاية شاملة.

ويضيف كاشير: التمييز بين ظروف الموت هو فهم مشوه لدى محامين مختصين بقانون المخالفات المدنية. فعلاقة المؤسسة الأمنية بموت الأفراد ليست علاقة أضرار، وبالتالي: ما هي المرحلة المقبلة؟ هل يمكن التمييز بين المقتولين أو المتوفين، وتمحيص مسألة الظروف التي سقطوا فيها بالضبط؟ عندئذٍ سنجد أنفسنا فجأة نستبعد نصف الأشخاص الذي يقتلون في أثناء نشاطات (عسكرية) تنفيذية: هذا قتل برصاصة في ظهره وليس في صدره، وذاك قتل في حادث طرق في أثناء توجهه لساحة المعركة... ربما ظن أحد ما أن هذا التهديد، بعدم الاعتراف بهم كـ «قتلى الجيش الإسرائيلي»، هو السبيل لمنع إمكانية أن يقود جندي سيارته مخموراً في أثناء عودته من ترفيه، لكن هذا هو جواب سيء. فالجيش يهتم بالجندي حتى في أثناء قيادته لسيارته عائداً من ترفيه، وحتى لو كان يفعل ذلك وهو في حالة سكر. الحل يجب أن يكون عن طريق التربية والتوعية وليس بمعاقبة عائلته.

ويمضي كاشير، الذي أسندت له أيضاً رئاسة طاقم في اللجنة التي شكلت لتفحص مسألة تخليد ذكرى رجال الاطفاء والإنقاذ الذين لاقوا حتفهم في أثناء حرائق الكرمل (قبل نحو عامين)، مشيراً في هذا السياق إلى أن الفرضية التي انطلق منها في بحث المسألة قضت بأنه لا يجوز تكريم الانسان تكريما رسميا بناء على ظروف وملابسات موته وإنما بناء على ظروف حياته.

وأضاف موضحاً: أوصينا بعدم الحاق رجال الإطفاء وقوات الإنقاذ بـ «يوم الذكرى» لقتلى الجيش الإسرائيلي (وهو ما تطالب به عوائل قتلى الحادث) وإنما إقامة تخليد مدني لهم في إطار مسار منفصل، من قبيل «يوم الذكرى لقتلى إسرائيل الذين سقطوا في أثناء نشاطات مدنية، وبضمن ذلك المتطوعون للخدمة الوطنية». وأردف: لو كنا الآن في العام ١٩٤٨ لكنت أوصيت باستبعاد قتلى الشرطة ومصلحة السجون أيضاً من يوم الذكرى الرسمي لقتلى الجيش الإسرائيلي، فهؤلاء يستحقون التخليد ولكن في مسار منفصل. القاعدة بسيطة هنا: من سقط وهو يرتدي الزي العسكري يعتبر «صريح جيش الدفاع الإسرائيلي» بغض النظر عن ظروف موته، ومن سقط وهو يخدم في منظمة/ مؤسسة مدنية لا يمكن اعتباره «صريح الجيش الإسرائيلي» بغض النظر عن ظروف موته!

صفقة شاليت

أشغل آسا كاشير أيضاً عضوية «لجنة شمغار» بشأن افتداء المختطفين، وقد تفحصت اللجنة التي ترأسها القاضي المتقاعد مئير شمغار، هذه المسألة ورفعت في مطلع العام الحالي بعد عمل استغرق عامين، تقريرها إلى وزير الدفاع إيهود باراك. وقد تضمن التقرير، الذي قدم بعد إتمام صفقة مبادلة الجندي غلعاد شاليت، استنتاجات من ضمنها توصية بأن لا يتم مبادلة مختطف إسرائيلي سوى بعدد محدود من المعتقلين الأمنيين، وانتهاج توجه مبدئي متصلب في أية مفاوضات مستقبلية لمبادلة مختطفين إسرائيليين.

في هذا الصدد رفض كاشير التطرق إلى تفاصيل التقرير، لكنه قال بأن الثمن المتمثل في إطلاق سراح «مخربين» لا يشكل مسألة كرامة قومية وإنما مسألة أمن وعدالة. وأضاف: عندما ننظر إلى قائمة المحررين في صفقة شاليت وإلى أين أخلي سبيلهم والقيود التي فرضت عليهم، لن نجد خطراً أمنياً. صحيح أنه وقع مس بالعدالة ولكن لم يكن ثمة مناص من ذلك، فنحن لن نترك جندياً في هذا الوضع فقط من أجل حماية وصون العدل.

سؤال: منذ صفقة جبريل (صفقة تبادل الأسرى العام ١٩٨٥) وإسرائيل تدفع أثماناً آخذة في الازدياد مقابل افتداء مختطفين إسرائيليين...هل يعكس ذلك إفلاساً؟!

كاشير: إن تعيين لجنة شمغار يشكل في حد ذاته إقراراً بأنه لا يمكن الاستمرار على هذا النحو.

وحول سؤال بشأن ما إذا كان الجيش الإسرائيلي يتبع ما يسمى «إجراء هنيبعل» لمنع اختطاف جنوده حتى لو اقتضى الأمر قتلهم، أجاب كاشير: هناك خطأ شائع مؤداه وجود أمر بإطلاق النار على أي جندي إسرائيلي يتم اختطافه (أسره) بدعوى أن «الجندي القتيل خير من الجندي المختطف». إن ما ينص عليه «أمر هنيبعل» هو أنه حين تقع محاولة لاختطاف جندي، ينبغي العمل على إحباط المحاولة بواسطة أوامر فتح النار من أجل إعادة الجندي المختطف سالماً. والمقصود هنا إطلاق النار على الخاطفين لا على الجندي المختطف، حتى لو نشأت خطورة معينة على حياة الجندي.

وتابع كاشير قائلاً: لقد نشأ تفكير خاطئ يقول إن الدولة ستضطر لدفع ثمن باهظ لاستعادة جندي مختطف، لكن المجتمع الإسرائيلي مستعد لتحمل وتقبل جندي ميت، وهذه رؤية كاذبة ومعيبة. لقد سمعت هذا التفسير المشوه للمرة الأولى في العام ١٩٩٥، وحينئذٍ أطلقت صرخة، وقلت إن الضرر الذي سيلحق بالدولة جراء مقتل أحد جنودها يفوق الضرر الذي سينجم عن مفاوضات لإطلاق سراحه. أنت لن تساعد الدولة إذا قتلت جندياً، فأن يقع في الأسر خير من أن يقتل بأيديك. في أثناء عملية «الرصاص المصبوب» (الحرب على غزة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩) سمعت قادة عسكريين يصرحون «لن يكون لدينا جنود مختطفون»! مغزى ذلك أنه لا ينبغي الحذر فحسب، بل ينبغي الانتحار، وعمل المستحيل، كي لا يحدث ذلك. وهذا أمر مفزّع ورهيب.

وحول الشعار القائل «مرحى للموت من أجل بلدنا»، علق البروفسور كاشير قائلاً: هذا شعار ينبغي محاربته. فالجندي يجب أن ينشأ ويتربى على أن الموت سيء. أحياناً لا مفر من المخاطرة، وأحياناً يموتون حين يخاطرون. لقد جرح ترومبلدور في «تل حاي» وحمل على حمالة إسعاف، وحين سأله الطبيب عن سلامته اقتبس قولاً لاتينياً مأثوراً: «جميل ومشرف الموت من أجل الوطن»، ثم طلب فوراً نقله إلى العلاج في «كفار غلعادي»، فهو لم يكن يرغب في الموت. وقد ترجم الطبيب الذي عالج ترومبلدور كلماته على النحو المذكور «مرحى للموت من أجل بلدنا». لا وجود لشيء اسمه قيمة أو مبدأ التضحية. هناك مبدأ التشبث بالمهمة. بمعنى إذا دعت الحاجة، فسوف نخاطر، ويجوز لنا أيضاً أن نطالب الآخرين بالمخاطرة، لكننا لا نقدس الموت.

سؤال: هل يمكن تغيير «الشيفرة السلوكية» المتبعة في الجيش الإسرائيلي؟

يقول البروفسور كاشير في إجابته عن هذا السؤال: الشيفرة راسخة ومستقرة. كلما كانت القيم مجردة أكثر، كلما كان تغييرها أقل. النظريات قابلة للتغيير، نظراً لأننا نواجه طوال الوقت ظروفًا جديدة. نظريات محاربة الإرهاب التي انشغلت بها مع الجنرال عاموس يادلين (رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً) تتطرق إلى الوضع الجديد الذي ينشط ويقيم فيه الإرهابيون بين ظهراني المدنيين. يتعين علينا التحرر من التوجه الذي يتعامل برعب شديد إزاء حياة الآخرين وباستخفاف تام تجاه حياة محاربينا. القانون الدولي يريد أن يفرض علينا فهما مؤداه أن الجنود هم مورد آيل إلى النضوب والنفاد، وأنه ينبغي المحافظة على حياة المواطنين المدنيين التابعين للعدو أكثر من المحافظة على حياة جنودنا ومقاتلينا. وأنا أقول إن الضمادات والماء هي موارد آيلة للنفاد، لكن ليس البشر.

ويذهب كاشير- الذي يوصف على أنه «ختم الأهلية» (بمعنى المرجع الأول للأخلاق والسلوك في إسرائيل)- في هذا السياق إلى القول موضحاً ومبرراً قتل المدنيين الفلسطينيين العزل:

«إذا كنا قد أنذرنا السكان المجاورين لأحد الإرهابيين- باللغة العربية- بأن عليهم مغادرة المنطقة (بواسطة المنشورات والتليفونات وبأي وسيلة أخرى) ولم يستجيبوا للإنذار، فإنهم يبقون لأنهم اختاروا أن يكونوا درعاً بشرياً للإرهابي. وأنا لا أريد أن أقتل إنساناً فقط لأنه درع بشري، وإذا كان لا يشكل خطراً علي، ولكن هل يعقل أن يخاطر جنودنا بأنفسهم من أجله؟ وهل دم مثل هذا الإنسان سميك أكثر من دم الجندي الإسرائيلي»؟!

وفيما يتعلق باستخدام الجيش الإسرائيلي المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية وهو الأمر الذي رفضته المحكمة الإسرائيلية العليا، يقول كاشير في معرض تبريره لهذا الإجراء المحرم استخدامه بموجب القوانين والمواثيق الدولية:

إذا كنت أعرف أن «مخرباً» مطلوباً يتحصن داخل أحد المنازل، فهناك إمكانيتان متاحتان لي: إمّا تدمير البيت بأكمله والتسبب بأضرار أكبر وخسائر أكثر في الأرواح، وإمّا استخدام أحد أقارب «المخرب» ليطلب منه تسليم نفسه مع العلم أن «المخرب» لن يطلق النار على أقاربه. وأنا هنا أحتاج إلى القريب أو الجار ليس من أجل تحقيق انتصار، وإنما بغية تقليص الضرر الذي يمكن أن يلحق بالجنود وكذلك بالطرف الثاني، بحيث لا يتعرض الجيران للأذى.

ويصف كاشير قرار المحكمة العليا بتحريم استخدام ما يدعى «إجراء الجار» بصورة تامة بأنه قرار «خاطئ»، ويقول: «كان ينبغي السماح بهذا الإجراء بصيغة معدلة، من قبيل استخدام مختار القرية وبموافقته».

ورداً على سؤال: هل تعتقد أن الجيش الإسرائيلي أضحى اليوم أكثر أخلاقية مما مضى؟! أجاب كاشير قائلاً: «الجيش الإسرائيلي هو الجيش الوحيد في العالم الذي تظهر في شيفرته الأخلاقية قيمة حياة الإنسان أيا كان. ليس هناك جيش آخر في العالم يقبل بمثل هذا الأمر، وقد أقر ذلك لدينا دون تردد. نحن نتحسن طوال الوقت. فحادثة مثل (قضية) الحافلة رقم ٣٠٠ (عُرفت بفضيحة الشاباك التي أعدم خلالها بدم بارد أفراد جهاز المخابرات الإسرائيلية في أواسط الثمانينيات فدائيين فلسطينيين بعد اعتقالهما على أيدي الجنود الإسرائيليين) ما كانت لتحدث اليوم. جهاز «الشاباك» في صورته الراهنة لم يكن ليقترب لمثل هذا الأمر.. من جهة أخرى فقد أضحت السياسة والتسييس في الجيش أسوأ مما مضى. فما معنى الصراع أو التنافس على منصب رئيس هيئة الأركان العامة؟! في جهاز مهني لا يجوز أن يكون هناك تنافس. لقد نشأ تقليد يدعى الانتقال بين الجيش والسياسة، كذلك فقد تغلغلت قواعد ومعايير من عالم السياسة إلى داخل الجيش الإسرائيلي».

قضايا ومواقف أخرى لآسا كاشير:

«تراجع غولدستون أثبت عدم وجود سياسة ترهيب ضد المدنيين لدى الجيش الإسرائيلي!»

* «قادة حركة الاحتجاج ليسوا طلاب عدالة اجتماعية!» *

حول ما إذا كان القاضي ريتشارد غولدستون (الذي ترأس لجنة التحقيق الدولية بشأن وقائع الحرب على غزة) يتفق معه في حديثه عن «الجيش الأخلاقي»، أجاب آسا كاشير في المقابلة نفسها قائلاً: «لقد تراجع غولدستون... إن غولدستون ب مختلف تماماً عن غولدستون أ. الأول عانى من مصادر غير نزيهة وغير موثوق بها، وتبنى بسهولة تقارير منحازة وكاذبة، وبضمن ذلك تقارير منظمات إسرائيلية، ولم يمنح إسرائيل فرصة متساوية للرد. لقد توجه إلى إعداد التقرير معتمداً على فرضيات مسبقة فيما يتعلق بالطريقة التي تدار بها إسرائيل. وفي النهاية اضطر إلى الاعتراف بأن سياسة ترهيب المدنيين لا وجود لها في الجيش الإسرائيلي، وأن هذه السياسة تتبع من جانب الطرف الآخر. نحن حذرون جداً في ذلك».

وحول سؤال: هل تشعر بوجود نتائج وثمار لعملك وجهودك في الحياة العامة؟ أجاب آسا كاشير، الذي تولى من ضمن المناصب التي أشغلها رئاسة كاتدرائية الفلسفة في جامعة تل أبيب ورئاسة كاتدرائية السلوك المهني، إلى جانب عمله كبروفسور محاضر في كلية القيادة والأركان التابعة للجيش الإسرائيلي وكلية الأمن القومي، وكبروفسور زائر في العديد من الجامعات المرموقة في أميركا وأوروبا:

هناك أشياء قمت بها ولم تثمر عن شيء، مثلاً لجنة زامير للسلوك المهني في الكنيست، ولجنة شمغار للسلوك المهني لوزراء الحكومة. في الحالتين قدمنا تقارير منهجية ونوعية، لكن السلطات سوفت العملية. لكنني لا أيأس. لم أجمع ثروة من الانشغال في آداب السلوك، وقد كان في إمكاني أن أفعل ذلك من خلال العمل في شركات تجارية. إن صياغة شيفرة السلوك والأخلاق هي مهمة قيمية.. وما يحركني ويوجهني في هذا العمل هو التفكير الرسمي، لكنني أجد نفسي في غير مرة في صراع وجدل قيمي أو أخلاقي مع آخرين. وأنا لا أخشى المواجهة. وعلى سبيل المثال فإن «معرض الجثث» في تل أبيب، يعتبر في نظري شيئاً مقيتاً للغاية، ومساً خطيراً بكرامة الميت وكرامة الإنسان.

قضية «المتسللين» الأفارقة:

يقول آسا كاشير في هذا الصدد: نحن نتحمل مسؤولية تجاه كل من يتواجد في إسرائيل، حتى وإن دخل إليها بطريقة غير مشروعة.. ويضيف: عدا عن المشاركة في الانتخابات، ينبغي أن يمنح هؤلاء (يقصد «المتسللين» الأفارقة) جميع الحقوق والخدمات، وأن لا يكون هناك فرق بيني وبينهم.. أجل يتعين علي تحمل هذا العبء، بأن لا تنشأ بؤر بطالة وأمراض أو أوبئة أو انعدام تعلم، هذا ناهيك عن أن الأطفال (أطفال العمال الأجانب والمتسللين الأفارقة) الذين يولدون في إسرائيل يجب أن يعتبروا إسرائيليين بكل ما تعنيه الكلمة.

واستطرد كاشير في هذا السياق قائلاً إنه يرغب في أن يتمكن كل من يمكث في إسرائيل من تقديم طلب للحصول على مكانة «ساكن مقيم»، مشيراً إلى أنه لا يخشى من أن يؤدي ذلك إلى انعكاسات سلبية حتى لو كان الحديث يدور على إضافة نصف مليون نسمة (من «المتسللين» والعمال الأجانب)! ورأى أن ذلك يمكن أن ينتج عنه في نهاية المطاف «إغناء ثقافي وليس خطراً» على المجتمع الإسرائيلي. وقال «نحن - أي اليهود في إسرائيل- نشكل أغلبية كاسحة، فاعلة ومهيمنة، وبالتالي لا خطر في أن نذوب فيهم، بل هم سيذوبون فينا، إذا ما كانوا يرغبون»..

ورداً على سؤال بشأن وجود أشخاص كثيرين في أحياء تل أبيب الجنوبية (حيث يتكدس معظم الأفارقة والعمال الأجانب) يمكن أن لا يوافقوا على رأيه هذا، أجاب كاشير قائلاً: «تلقيت دعوة لإلقاء محاضرة في كلية في جنوب تل أبيب، وقد وصلت قبل الموعد بنصف ساعة، تجولت خلالها ماشياً في منطقة محطة الباصات المركزية، فوجدت تشكيلة متنوعة كبيرة من الأشخاص الوديين والمؤدبين جداً، وشاهدت طعاماً ولباساً من شتى أرجاء العالم.. يسافر الناس في رحلة إلى نيجيريا مثلاً من أجل مشاهدة أشياء من هذا القبيل، ونحن لدينا هنا شيء مشوق ولطيف صار البعض يشمئز منه فجأة.. لو كان هناك تعامل من هذه الشاكلة تجاه اليهود لكنا قد أبدينا احتجاجنا. إن اتخاذ موقف من الناس بناء على لون جلدهم هو موقف بائس ومقيت.. وإذا كان لا بد من إعادة قسم منهم إلى بلدانهم، مثلاً القادمين من جنوب السودان، فيجب أن يتم ذلك في إطار عملية عودة كريمة ومفرحة وليس كعملية طرد».

ونفى كاشير أن يكون يوافق بذلك على السماح باستمرار قدوم «المتسللين الأفارقة»، وقال إنه يؤيد وجوب إقامة جدار على الحدود بين مصر وإسرائيل، على غرار الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة، حيث يسيّر الجيش دوريات وطائرات بدون طيار ووسائل مراقبة أخرى، غير أنه دعا إلى استيعاب كل من يتواجد حالياً من هؤلاء الأفارقة في إسرائيل، وقال إنه «ليس وارداً في الحسبان أن تقول بأنه لن يكون هنا آخرون.. فلا يمكن التحدث عن ذلك، لا كدولة ديمقراطية ولا كدولة يهودية».

وعن رأيه بشأن تجنيد المتدينين المتزمتين (الحريديم)، قال كاشير: «كما هي الحال مع المتسللين، نحن نعرف فيما يتعلق بتجنيد الحريديم أيضاً كيف نعالج مشاكل موضعية لكننا نواجه صعوبة في إدارة عمليات تاريخية. فالمجتمع الحريدي يمر في خضم تحول تاريخي، وإذا كان هناك ٦٠٠٠ طالب حريدي في كليات للتعليم العالي و ١٠٠٠ حريدي في الجيش فهذا دليل على أنهم بدأوا بالنزول عن الشجرة. هذه العملية تتم ببطء، ولكنها في الاتجاه الصحيح، وعلينا ألا نعيق حدوثها. علينا أن نتفهم مدى صعوبة ذلك بالنسبة لهم، والحل المستند للقوة والإكراه من شأنه فقط أن يعيدهم إلى الوراء. يجب مكافأة كل من يندمج في المجتمع الإسرائيلي، وإعطاء أفضلية تصحيحية للجندي المنخرط في الخدمة.. إن العدل والمساواة يقتضيان منا إعطاء الجندي الحريدي المتزوج مرتباً كاملاً. فالمساواة لا تعني تماثلاً في كل المعايير، ينبغي أن نأخذ في الحسبان نمط الحياة الحريدي». وشدد كاشير في هذا السياق على وجوب معالجة مشكلة المتهربين من الخدمة العسكرية بكل أنواعها وأشكالها، مشيراً إلى أن التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للرياضيين والفنانين الإسرائيليين، على سبيل المثال، تعتبر بمنزلة وقاحة وفضيحة!

وعن رأيه تجاه رافضي الخدمة لأسباب ضميرية، قال كاشير في معرض إجابته: «أنا مستعد لأن أتعلم منهم حين يكون ذلك حقيقياً. فإذا كنت أعرف أن ذلك ليس رفضاً انتقائياً، وأن شاباً ما يعلن عن رفض ضميري للخدمة، لديه قناعة راسخة بنظرية اللاعنف وليس من لحظة تسلمه لأمر التجنيد الأول، فإن أشخاصاً من هذا النوع، وطالما كان عددهم قليلاً، يمكن تسريحهم من الجيش الإسرائيلي».

وفيما يتعلق بحركة «الاحتجاج الاجتماعي» قال كاشير: «عندما ظهر الاحتجاج الاجتماعي في العام المنصرم قلت بأنه لن يتمخض عنه شيء، ذلك لأن الدولة لا تدار بهذه الطريقة.. هؤلاء ليسوا جديرين بأن يكون لهم تأثير في دولة راقية. الحكومة تمتلك تفويضاً بوصفها منبثقة عن انتخابات ديمقراطية. ويمكن للشعب أن يشير هنا وهناك إلى ظاهرة تتطلب تصحيحاً، إذ لا يمكن للحكومة بوزرائها وموظفيها، معرفة كل شيء. غير أن هذه المجموعة، التي تخرج إلى الشارع، يجب ألا يكون لها تأثير أكثر منا، نحن الناخبين. إن شرعية أفراد هذه المجموعة مستمدة فقط من صورهم التي تنشرها وسائل الإعلام، وأي دولة راقية لا تغير سياستها بسبب ما تصوره وسائل الاعلام. إذا كانوا ضحية سياسة، فليصوتوا ضدها. مظاهراتهم في جادة روتشيلد (تل أبيب) لا تعطيهم مكانة أو حقاً بتغيير السياسة المتبعة.. وثمة بعد آخر، غير محتمل في نظري، وهو أن هؤلاء الأشخاص ليسوا طلاب عدالة اجتماعية، لأن العدالة الاجتماعية تشمل إعطاء أفضلية للفقراء والضعفاء، وهؤلاء لا يعبأون حقاً بالضعفاء، وكل ما هناك هو أنهم يواجهون صعوبة في شراء شقة في تل أبيب...».

وحول استقالته قبل عدة سنوات من رئاسة مجلس الصحافة الإسرائيلية بدعوى أن «آداب المهنة الصحافية في إسرائيل وصلت إلى حد الإفلاس»، قال كاشير: «منذ إنشاء القنوات التجارية في التلفزيون، تغير جوهر مهنة الصحافة، حيث تحولت الصحافة إلى فرع من أعمال الترفيه، وهو ترفيه رخيص وهابط.. وثقافة نسبة المشاهدة تولد لهاثاً خلف منشورات سلبية. وإذا كانوا يصرون على عدم اطلاعي على الأشياء الإيجابية في البيئة التي أعيش فيها، فإن ثمة شيئاً ما يعتبر فاسداً في ثقافتنا».

واستطرد كاشير: يأتي الصحافي مع أجندة معينة، وما لا يتلاءم معها، لن ينشر. ليست هناك أية طريقة للحصول على معلومات هادئة وأمينة لا تخدم المصالح الاقتصادية لمالكي وسائل الاعلام أو مصالح المصادر ... لقد خلقت المنافسة، التي يوجد لها مغزى بمصطلحات الربح والخسارة، مناخاً فاسداً.. وفي ظل مثل هذا الوضع، لا يسمح رجالات الاعلام لقواعد السلوك والأخلاق بأن تشكل عائقاً في طريقهم، في حين هناك مجلس صحافة غير ملزم لأحد.

إعداد: بلال ضاهر

اتساع ظاهرة المدارس الخاصة في شتى أنحاء إسرائيل!

تقارير صحافية: خصخصة جهاز التعليم الإسرائيلي العام آخذة في التسارع من خلال مسار التفافي خاص في وزارة التربية والعليم

رغم السياسة المعلنة لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية المعارضة للمدارس الخاصة، إلا أنه طرأ ارتفاع كبير على عدد المدارس الخاصة، خلال العقد الأخير. كذلك يزداد عدد الطلبات التي يتم تقديمها من أجل فتح مدارس خاصة من عام إلى آخر. ووفقا لتقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الماضي، فإنه عندما تحاول وزارة التربية والتعليم كبح هذه الظاهرة، تتم إقامة مدارس خاصة بواسطة «مسار التفافي» من خلال لجنة استئناف في الوزارة نفسها، تصادق على افتتاح مثل هذه المدارس. وترى لجنة الاستئناف أن حق الأهالي في حكم ذاتي تربوي وتعليمي يعلو على مصلحة التربية والتعليم العامة والحق في المساواة، وعمليا توجه اللجنة سياسة وزارة التربية والتعليم وتؤدي إلى حدوث تراجع في جهاز التعليم العام.

وحاولت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية حتى الآن محاربة هذه الظاهرة ومنع إصدار تراخيص لفتح مدارس خاصة، لكنها لم تنجح في ذلك. لكن الوزارة تلقت، مؤخرا، إشارة من المحكمة العليا الإسرائيلية تقضي بأن منع إصدار تراخيص ليس سياسة ناجعة، وأن على الوزارة القيام بخطوة «شجاعة» تتمثل بتغيير القانون أو منع الاعتراف وتمويل المدارس الخاصة. وقال قاضي المحكمة العليا، حنان ميلتسر، خلال نظر المحكمة في التماس يتعلق بالموضوع، «إننا نلمح إلى الحاجة بأنه يجب أن يكون هناك سن قانون رئيسي». وعندما سأل القضاة مندوبي وزارة التربية والتعليم عن سبب عدم قيامهم بسن قانون، أجاب مندوبو الوزارة إن «الوزير درس اعتباراته».

لكن «هآرتس» أشارت إلى أنه واضح بالنسبة للوزارة أن سن قوانين بهذا الصدد سيؤدي إلى فتح «صندوق باندورا»، ستخرج منه كل الشرور، إذ أن هناك مئات المؤسسات التعليمية الخاصة «المعترف بها وليست رسمية»، التي تحظى اليوم باعتراف وتمويل يكاد يكون كاملا من الدولة، وعلى رأسها المؤسسات التعليمية الحريدية.

وفي هذا السياق، قدمت النيابة العامة تصريحا مقتضبا باسم وزارة التربية والتعليم، قبل ثلاثة أسابيع، جاء فيه أنه «على ضوء ملاحظات المحكمة الموقرة، قررت الملتمسة شطب الالتماس». وبهذا انتهى، بهدوء، صراع قضائي طويل، تعرضت له وسائل الإعلام بشكل واسع، أجرته الوزارة، خلال السنوات الثلاث الماضية، ضد المدرسة الخاصة «حفروتا». وأصرت الوزارة على رفضها منح رخصة للمدرسة، التي يبلغ القسط السنوي فيها ٣٥ ألف شيكل لكل طالب، وخاضت صراعا ضد الوزارة في ثلاث مستويات من المحاكم، الصلح والمركزية والعليا.

وصرح وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، غدعون ساعر، قبل سنتين تقريبا، عندما هاجم المدرسة بأن الحديث لا يدور على تعليم خاص وإنما تعليم تموله الدولة. لكن سبب شطب الالتماس، الذي يعني منح رخصة لمدرسة «حفروتا»، يسلط الضوء على «المسار الموازي»، الذي تضطر وزارة التربية والتعليم إلى مواجهته، حتى داخل أروقتها. وقد تحول هذا المسار إلى قناة مركزية لتزايد عدد المدارس الخاصة، وتم فتحه بسبب رفض الوزارة منح رخصة لمدرسة خاصة. وتسمح هذه القناة للمدرسة بالحصول على رخصة «التفافية» بواسطة تقديم استئناف إلى لجنة تابعة لوزارة التربية والتعليم.

ويشار إلى أن لجان الاستئناف هي هيئة شبه قانونية، تعمل من خلال قانون الإشراف على المدارس، وتمنح المدارس الخاصة رخصا رغم معارضة وزارة التربية والتعليم، وفيما المحاكم الإدارية ترفض التماسات الوزارة.

وقال مدير دائرة حقوق الإنسان في المركز الأكاديمي للقانون والأعمال ورئيس مركز «أدفا»، البروفسور يوسي دهان، إن «نشاط المحاكم الإدارية، وخاصة لجان الاستئناف، الذي يتم التعبير عنه من خلال قرارات مفصلة تقضي بمنح رخص للمدارس، أضفى شرعية أخلاقية وقانونية على هذه المدارس وأحدث عمليا خصخصة لجهاز التعليم».

نسبة المدارس الخاصة ١٨٪

امتنعت الوزارة حتى قبل فترة قصيرة عن نشر قرارات لجان الاستئناف ولم يكن بالإمكان معرفة عدد المدارس الخاصة التي حصلت على رخصة بواسطة هذه اللجان بشكل دقيق. رغم ذلك فإن المعطيات التي تنشرها وزارة التربية والتعليم تدل على اتساع عدد المدارس الخاصة، التي تنمو تحت جهاز التعليم العام. وتظهر هذه المعطيات أنه توجد في جهاز التعليم ٢٢٧٨ مدرسة، بينها ٤١٩ مدرسة خاصة معرفة على أنها «مؤسسات معترف بها وليست رسمية»، وذلك من دون احتساب مؤسسات التعليم الحريدية. وهذا يعني أن ١٨٪ من المدارس في إسرائيل هي مدارس خاصة.

وتزايد عدد المدارس الخاصة في إسرائيل بنسبة ٤١٪ بين السنوات ٢٠٠٠ حتى ٢٠١١. وتتجه الأمور في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع عدد الطلبات التي يتم تقديمها من أجل فتح مدارس خاصة ويتم تقديمها إلى وزارة التربية والتعليم. وتشير المعطيات إلى أنه في العام الدراسي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ تم تقديم ١١٢ طلبا لفتح مدارس خاصة، وفي العام الدراسي ٢٠١٠ - ٢٠١١ تم تقديم ٢٠٨ طلبات كهذه، ما يعني ارتفاعا بنسبة ٨٥٪ في عدد الطلبات. كما تم تقديم ٢٠٨ طلبات خلال العام الدراسي الماضي. وقد تمت المصادقة على ٨٠ طلبا ورفض ١٢٨ طلبا.

ويشار إلى أن المدرسة الخاصة «حفروتا» ليست حالة استثنائية. فقد نمت خلال السنوات الأخيرة مدارس خاصة كثيرة مثلها، تحصل من خزينة الدولة على تمويل بنسب تتراوح ما بين ٧٥٪ إلى ١٠٠٪. وتحولت مدرسة «حفروتا» إلى حالة امتحان لعدة أسباب بينها القسط الدراسي السنوي المرتفع، ٣٥ ألف شيكل، وأكثر من ذلك على ضوء المجموعة الكبيرة جدا من المحامين الذين استأجرت هذه المؤسسة خدماتهم في صراعها القضائي ضد الوزارة، إذ أنه خلافا لحالات أخرى قررت وزارة التربية والتعليم خوض صراع ضد «حفروتا».

وعلى أثر تزايد عدد المدارس الخاصة في إسرائيل وضع ساعر، في العام ٢٠٠٩، أنظمة غايتها توسيع ترجيح الرأي ومنع الاعتراف بمدارس خاصة، أو على الأقل المس بميزانيات المدارس الخاصة، التي قال ساعر إنه بفتحها «يوجد مس متوقع باندماج التلاميذ في جهاز التعليم الرسمي الحكومي».

إلا أن وضع الأنظمة لم يمنع لجان الاستئناف والمحاكم الإدارية من الاستمرار في منح رخص لمدارس خاصة في حالات كثيرة. وقد تبنت لجان الاستئناف والمحاكم الإدارية ادعاءات المدارس، التي رفضها مدير عام وزارة التربية والتعليم قبل ذلك، وبموجب هذه الادعاءات ينبغي تفسير قانون الإشراف على المدارس، الذي بموجبه يتم منح رخص للمدارس الخاصة، بشكل ضيّق. ووفقا لهذا التفسير، يتعامل القانون مع المطالب من المدرسة نفسها، لكنه لا يتضمن اعتبارات خارجية تتضمنها الأنظمة الجديدة التي وضعها ساعر، وهدفها منع المس بالمدارس الحكومية واندماج الطلاب من خلالها.

وهذا ما حدث مؤخرا في المحكمة العليا أيضا، لدى نظرها في التماس الوزارة ضد مدرسة «حفروتا»، الأمر الذي دفع الوزارة إلى سحب التماسها. وخلافا لموقف الوزارة رفضت المحكمة الربط ما بين الإشراف على المدارس والاعتراف بها. وكانت الوزارة تربط ما بين الرخصة لفتح مدرسة والاعتراف بها، لأن رخصة بدون اعتراف لا قيمة لها، إذ أن الوالد الذي يرسل ابنه إلى مدرسة غير معترف بها يرتكب مخالفة قانونية.

وقال المحامي هيرن رايخمان، من عيادة القانون والسياسة التعليمية في كلية الحقوق في جامعة حيفا، إن «الرسالة الموجهة إلى وزارة التربية والتعليم هي أن القانون الموجود لا يمكنه منع إقامة مدارس خاصة. وهذا يلزم الدولة بأن تسأل نفسها ما إذا كانت تريد تمويل هذه المدارس، وما إذا أدركت أن هذا يمس بالتعليم الحكومي. وينبغي التعامل بشكل واسع مع مسألة تمويل الدولة لجهاز المدارس الخاصة، وبصورة تتجاوز حالة مدرسة واحدة، إذ توجد مدارس كثيرة مثلها. وينبغي أن نتذكر أن الدولة تسمح، للأسف الشديد، داخل المؤسسات العامة بما تحاربه في حفروتا، مثل انتقاء طلاب وجباية رسوم من الأهالي».

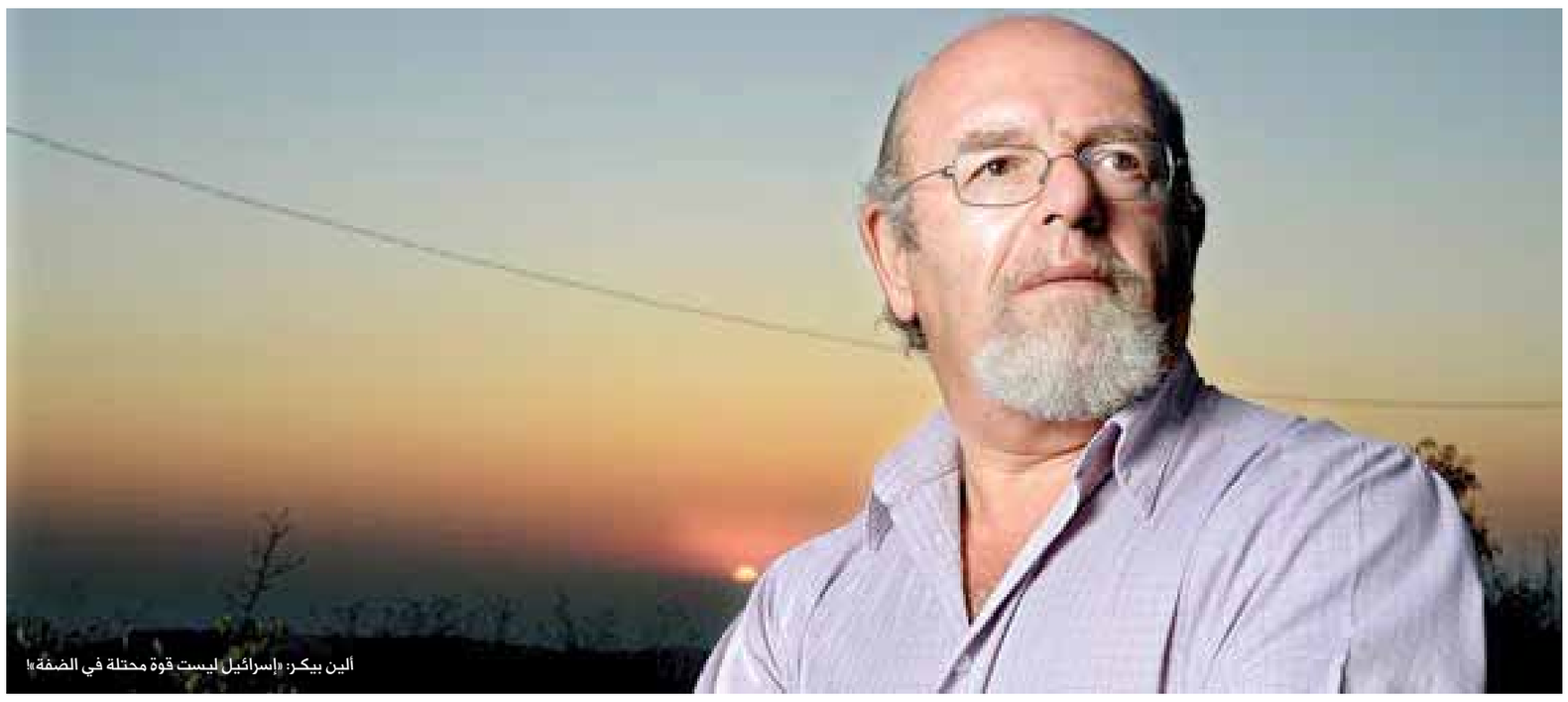
ألين بيكر: «إسرائيل ليست قوة محتلة في الضفة»!

الخبير القانوني والدبلوماسي الإسرائيلي ألين بيكر، عضو «لجنة إدموند ليفي»:

«لا يوجد احتلال إسرائيلي في الضفة وإنما سكان فلسطينيون يعيشون في ظروف احتلال»!

اعتبر الخبير القانوني والدبلوماسي الإسرائيلي ألين بيكر، العضو في لجنة فحص أعمال البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة هو «وضع فريد من نوعه. هذا وضع هو بمثابة احتلال طوال ٤٥ عاما، لكنه لا يتضمن عناصر احتلال لأنه لم تكن هناك سيادة سابقة على هذه المنطقة. ويوجد لدينا أساس تاريخي للمطالبة بهذه المنطقة، لكننا لم نجد أنه من الصواب أن نضمها، لأننا تعهدنا بإجراء مفاوضات. لذلك بقيت هذه منطقة متنازعا عليها».

وقال بيكر إنه فوجئ من الضجة التي ثارت في أعقاب الكشف عن تقرير لجنة فحص البناء الاستيطاني في الضفة الغربية برئاسة قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي. وكانت لجنة ليفي قد سلمت تقريرها إلى رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، بشكل سري في شهر حزيران الماضي، وتسرب إلى وسائل الإعلام في التاسع من تموز الحالي. وجاء في التقرير أنه لا يوجد احتلال في الضفة وأنه لا يتعين على الدولة التعامل مع نهب أراضي الفلسطينيين وإقامة بؤر استيطانية عشوائية عليها، وإنما هذا من اختصاص المحاكم الإسرائيلية بادعاء أن هذه أراض متنازع عليها.

والجدير بالإشارة أن بيكر هو خبير في القانون الدولي، وعمل لسنوات طويلة في الماضي كمستشار قانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وكان سفيرا لإسرائيل في كندا، ولديه خبرة طويلة في المفاوضات التي أجرتها إسرائيل مع لبنان والفلسطينيين.

وكشف بيكر عن عنصريته عندما قال في مقابلة أجرتها معه صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، في نهاية الأسبوع الماضي، إن الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات كان يقدم له الساندويشات وأنه «لا يمكنك الرفض عندما يقدم لك العربي الطعام، لكن من يعلم أين كانت أصابعه قبل ذلك».

«إسرائيل ليست محتلة»

يتناول تقرير لجنة ليفي موضوعين: الموضوع الأول هو مكانة المستوطنات والخلاف بشأن ملكية الأرض، مثلما انعكس، مؤخرا، في قضية البؤرة الاستيطانية العشوائية «ميغرون» وقضية الحي الاستيطاني «غفعات هأولبانا»، وكلاهما أقيما على أراض بملكية فلسطينية خاصة. والموضوع الثاني هو إجراء تدقيق قانوني لمكانة إسرائيل في الضفة الغربية.

وقالت «غلوبس» إن استنتاج لجنة ليفي بأنه «لا يوجد احتلال» استند إلى أن إسرائيل احتلت الضفة الغربية عندما كانت بيد الأردن، وأنه منذ البداية كان يوجد خلاف فيما يتعلق بسيادة الأردن عليها. وأشار تقرير اللجنة أيضا إلى أنه في العام ١٩٨٨ أعلن الأردن عن فك ارتباطه مع الضفة، وتنازل عن أية مطالب إقليمية. إضافة إلى ذلك اعتبر التقرير أنه يوجد لدى إسرائيل سبب للادعاء أن الضفة تابعة لها، وفقا لتصريح بلفور، ولأن العرب لم يوافقوا على قرار التقسيم.

وتطرق بيكر إلى مكانة سكان الضفة، الفلسطينيين، وقال إن «تعريف الاحتلال هو تعريف قانوني يستند إلى وضع واقعي موجود. لكن ما العمل أنه عندما دخلنا إلى المنطقة في العام ١٩٦٧ وجدنا هناك سكانا محليين ويتعين علينا أن ندير شؤونهم. ولذلك وافقنا على أن تسري على هؤلاء السكان الحقوق الإنسانية الممنوحة لسكان تحت الاحتلال بموجب معاهدة جنيف والقانون الدولي، لكن من دون الاعتراف بأن الحديث يدور على احتلال».

وأضاف بيكر أنه «لا يوجد احتلال، لكن يوجد سكان يتم إدارة شؤونهم من دون سيادة، ومع قيود. وهذه، فعلا، ملامح احتلال. وهذا وضع مقبول، والقانون الدولي يعترف بحالات احتلال مختلفة». وتابع أنه «قالوا لنا إنه 'إذا كان يوجد احتلال فإنه يوجد حكم عسكري، وإذا لم يكن هناك احتلال فإنكم عمليا ضممتم المناطق من دون منح السكان (الفلسطينيين) حقوقا مدنية'. لكن لا يمكن رؤية الأمور بالأسود والأبيض... وهذه ليست خدعة لغوية، وإنما هذا هو وضع فريد من نوعه. والاحتلال يكون في العادة لفترة مؤقتة، وهنا مرت سنوات طويلة جدا، ووُلد أناس ومات أناس».

وشدد بيكر على أن القانون الدولي لا يتطرق إلى الفترة الزمنية التي يمكن بعدها اعتبار الاحتلال احتلالا. وهل تسمح الفترة الطويلة التي مرت بإلغاء حقيقة أن إسرائيل هي دولة محتلة في الضفة؟ ورد بيكر على ذلك بأنه «نحن لا نقول هذا. ولو كانت إسرائيل تعتقد ذلك، لضمت هذه المناطق. نحن نقول إن كل شيء مفتوح للمفاوضات، والمستوطنات أيضا. وفي حركة السلام الآن يقولون 'أنتم تبنون المستوطنات في هذه الأثناء وهذا سيؤثر على المفاوضات'. ونحن نقول 'ليس بالضرورة'. وأنا أسكن في (مستوطنة) هار أدار وقد وقعت على اتفاقية مع دائرة أراضي إسرائيل مفادها أنه في اللحظة التي تكون فيها مطالبة بإعادة المنطقة نتيجة لعملية سياسية ما، فإنه يتعين عليّ أن أغادر. وواضح لي أن الأرض ليست مسجلة على اسمي في التابو وهي ليست لي».

وحول الحل لمكانة الفلسطينيين في الضفة الغربية، قال بيكر إنه «لا يوجد حل. طالما أن الوضع الحالي مستمر ولا يوجد حسم سياسي بين الجانبين، فإن هذا الوضع سيستمر. لذلك ثمة حاجة إلى مفاوضات سياسية. وإذا نجحنا في التقرير أن نقترح طريقة تتوقف فيها فوضى البناء اليهودي، وفي الوقت نفسه التلميح إلى القيادة السياسية بأنه يجب أخيرا التوصل إلى مفاوضات وتسوية الأمر، فإنني أعتقد أننا أدينا مهمتنا».

فرض وقائع

تعيّن على لجنة ليفي تناول موضوع الاحتلال لكي تبحث على ضوئه في ما إذا يسمح القانون الدولي لإسرائيل بإقامة مستوطنات جديدة في الضفة. وقد تم تشكيل لجنة ليفي على خلفية أنه من الناحية الرسمية يجب أن تجمد إسرائيل إقامة مستوطنات جديدة بعد اتفاقيات أوسلو. لكن الوضع مختلف على أرض الواقع، من خلال إقامة أكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية عشوائية بإيعاز ودعم من الحكومات الإسرائيلية.

وكانت المسؤولة في النيابة العامة في حينه، طاليا ساسون، قد أعدت «تقرير البؤر الاستيطانية» بتكليف من رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، أريئيل شارون، في العام ٢٠٠٥. وأشار تقرير ساسون إلى وجود نحو ١٢٠ بؤرة استيطانية عشوائية في الضفة الغربية وجميعها مقامة على أراض بملكية فلسطينية خاصة. وتعهد شارون في حينه، وخلفه ايهود أولمرت بإزالة البؤر الاستيطانية العشوائية، بينما أعلن نتنياهو عن نيته شرعنة هذه البؤر الاستيطانية.

ولفتت «غلوبس» إلى أنه في مقابل تقرير ساسون، فإن تقرير لجنة ليفي ينظر بتسامح تجاه البؤر الاستيطانية، ويؤكد على أن معظم هذه البؤر عكس نوايا الحكومات الإسرائيلية، ويعتبر أنه بإمكان هذه البؤر أن تكون قانونية، وحتى أنه بالإمكان إقامة مستوطنات جديدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل تعتبر المستوطنات قانونية، لأنها أقيمت بقرار حكومي، والبؤر الاستيطانية غير قانونية لأنها أقيمت بدون قرار حكومي رسمي.

وفوضت حكومة نتنياهو لجنة ليفي لدى تشكيلها بإزالة الإشكالية القانونية للاستيطان في الأراضي المحتلة. وجاء في ملخص تقرير اللجنة أن «استنتاجنا الأساس هو أنه من وجهة نظر القانون الدولي فإن قوانين ال'احتلال'... لا تسري في الظروف التاريخية والقانونية الفريدة من نوعها على الوجود الإسرائيلي في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) طوال عشرات السنوات. كما أن بنود معاهدة جنيف الرابعة بشأن نقل سكان (من دولة الاحتلال إلى المناطق الخاضعة للاحتلال) لا تسري، وليست غايتها أن تسري فيما يتعلق بالاستيطان مثل ذلك الإسرائيلي في يهودا والسامرة... وعلى ضوء ذلك، يوجد لدى إسرائيل الحق القانوني في الاستيطان في يهودا والسامرة، ولذلك فإن إقامة مستوطنات بحد ذاتها لا تنطوي على مخالفة قانونية».

ويذكر أن المستوطنين رحبوا بتقرير لجنة ليفي.

وكان بيكر قد كتب في وجهة نظر قانونية لصالح المستوطنين وتم تقديمها إلى محكمة إسرائيلية أنه «في أي حالة يتم فيها تنفيذ بناء أو غرس أشجار في أراضي الآخرين بصورة بريئة، فإنه يوجد حل بواسطة التعويض وليس الهدم فقط». وقد جاء تقرير لجنة ليفي بهذه الروح فيما يتعلق بالبؤر الاستيطانية.

«تعويض الفلسطينيين وليس هدم البؤر الاستيطانية»

يتناول الجزء الثاني من التقرير ما يجري على أرض الواقع، أي البؤر الاستيطانية التي أقيمت بذرائع مختلفة وعلى أراض بملكية فلسطينية خاصة. وادعى التقرير في هذا السياق أن مكانة هذه الأراضي غير واضحة.

البؤرة الاستيطانية «ميغرون» هي أحد الأمثلة البارزة. فقد أقيمت هذه البؤرة الاستيطانية في العام ١٩٩٩. وجاء في الموقع الالكتروني لهذه البؤرة أنها أقيمت بتشجيع من جهات أمنية، وأنه تم مدها ببنى تحتية من جانب شركة الكهرباء وشركة «بيزك» للاتصالات السلكية. وقالت ساسون في تقريرها إن هذه البؤرة أقيمت تحت غطاء وضع هوائية خليوية. وقدمت حركة السلام الآن التماسا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، في العام ٢٠٠٦، أكدت فيه على أن بؤرة «ميغرون» أقيمت على أراض فلسطينية بملكية خاصة. وقد اعترفت السلطات الإسرائيلية بذلك. وتم تحديد موعد لإخلاء البؤرة الاستيطانية بحلول الأول من آب المقبل، لكن حكومة إسرائيل تحاول إرجاء هذا الموعد.

وقال بيكر إن «ما يحدث في ميغرون يحدث في جميع الحالات التي يوجد فيها سجال حول ملكية الأرض. ويجب البحث في سجال كهذا في المحكمة. ولا يمكن أن يقرر ضابط برتبة متدنية أو موظف في النيابة العامة بصورة تعسفية من هو المحق. لذلك فإن إحدى توصياتنا المركزية هي (إقامة) محكمة للأراضي. وإذا قررت محكمة كهذه أن الفلسطيني مُحق، فإنه بالإمكان الإخلاء، ولكن بالإمكان دفع تعويضات أيضا».

وأضاف بيكر أن معالجة حكومة إسرائيل لقضية «ميغرون» يميز التعامل السائد حتى الآن في كل ما يتعلق بقضية البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، وأنه «منذ العام ١٩٩٣ لم يتم بناء مستوطنات جديدة وإنما توسيع (مستوطنات قائمة) أو (إقامة) بؤر استيطانية، وغالبيتها بدون تصاريح بناء لأن جانبا كهذا أو ذاك في عملية البناء لم يحصل على تصريح (علما أن إسرائيل تعهدت في اتفاقيات أوسلو بعدم إقامة مستوطنات جديدة)».

لكن بيكر اعترف بأن البؤر الاستيطانية «حصلت على أموال من وزارة الإسكان، وتلقت تشجيعا من وزراء عديدين، وتم تزويدها بكافة خدمات الهندسة من قِبل المنظمة الصهيونية العالمية. لكن التصريح النهائي، أو تصريح لجنة التخطيط أو تصريح الحدود البلدية، ناقص».

وفي رده على سؤال فيما إذا كان سيتم تصعيد البناء الاستيطاني في حال تبنت الحكومة تقرير لجنة ليفي، قال بيكر إن «هذه مسألة سياسية وليست قانونية. ونحن نقول إن على حكومة إسرائيل أن تتخذ قرارا بشأن سياستها حيال المستوطنات. فإذا كان هناك تجميد، عليها ألا تشجع وتضخ الأموال. لا يمكن أن يتم القيام بكل شيء من خلال التلميح، وأن يقول وزير في حكومة إسرائيل 'اصعدوا إلى التلال'، بينما السلطات لا تصدر تصاريح. ولذلك قلنا في نهاية التقرير إن عهد السور والبرج قد انتهى».

وأضاف بيكر أنه «فيما يتعلق بالمئة بؤرة استيطانية القائمة، إذا تم السماح بعمل اللجان المختلفة فإنه بإمكانها أن تقرر ما إذا كانت البؤرة الاستيطانية تستجيب لشروط القانون، أي أنها بُنيت من خلال خطة بناء، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب إصدار تصريح. وإذا لم يكن الأمر كذلك فإنه ينبغي الطلب من الحكومة أن تعالج الأمر».

هل ستتبنى حكومة إسرائيل توصيات لجنة ليفي؟

ذكرت صحيفة «هآرتس» أنه سبق تشكيل لجنة ليفي صراع طويل بين نتنياهو والمستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، الذي رأى أن تشكيل اللجنة يشكل التفافا على صلاحياته. لكن في نهاية المطاف تقرر تشكيل اللجنة بمستوى استشاري وقبول كافة توصياتها بعد مصادقة المستشار القانوني عليها.

من جانبه قال بيكر إنه «يوجد الكثير من السياسة حول ذلك. والمستشار القانوني للحكومة لم يحب حقيقة أن يتم أخذ ثلاثة خبراء قانونيين كبار ومن خارج مكتب المستشار. ونحن ندرك أنه طلب أن يتضمن تفويض اللجنة أن تكون توصياتها خاضعة لمصادقته، وبالنسبة لنا فإن هذا أمر واضح».

«عدالة» غريبة!

بيكر هو شريك في مكتب محاماة كبير متخصص في مجال التجارة الدولية والصناعات الالكترونية الرفيعة (هايتك). وتخصصه المميز هو في الصفقات التي يتم إبرامها في روسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق. وبين زبائن المكتب مجمع شركات الغاز «غازفروم».

كذلك يعمل بيكر مقابل هيئات حكومية في قضايا تتعلق بالمجال الدبلوماسي ومجال التجارة الدولية.

وهناك قضايا يتولاها بيكر ويمثل فيها يهودا موجودين في أنحاء متفرقة في العالم، ويسعى من خلال هذه القضايا إلى تحقيق «عدالة» غريبة من نوعها.

وقال بيكر في هذا السياق «على سبيل المثال، هناك عائلة من كندا لسجين يهودي اعتقل في تايلاند قبل ٢٠ عاما لارتكابه مخالفة في مجال المخدرات، توجهت إليّ لأمثلها هنا لغرض حصول السجين على جنسية إسرائيلية، كي يصبح بالإمكان نقله إلى إسرائيل لمواصلة عقوبته. وهناك عدد غير قليل من ملفات الطلاق التي يكون أحد الزوجين إسرائيليا والآخر، الزوج في غالب الأحيان، يعترض على مجيء أولاده إلى إسرائيل لأن الوضع خطر هنا ويتجندون للجيش وقد يُقتل. وقد توجهوا إليّ في حالات كهذه كي أظهر في المحكمة والتحدث عن الوضع في إسرائيل، وعن قانون التجنيد وما شابه».

الغايات الحقيقية لمحاولات إخراج الحريديم في إسرائيل من داخل الطوق!

بقلم: عبد الله نور الدين زعبي (*)

تظاهرة للحريديم في القدس ضد انتهاك نمط الحياة الخاص بهم.

خلفية عامة

يبلغ عدد اليهود المتشددين دينيًا (الحريديم) في إسرائيل نحو ٨٠٠ ألف نسمة، وبحسب التوقعات سيصل عددهم في العام ٢٠٢٢ إلى ما يقارب مليون وعشرين ألف نسمة.

يتوزع الحريديم في جميع مناطق إسرائيل على النحو التالي (بالنسب المئوية): مدينة القدس - ٢٧٪؛ منطقة القدس (وأساسا بيت شيمش، بيتار عيليت، موديعين عيليت)- ٦٪؛ المركز - ٢١٪؛ بني براك - ١٨٪؛ حيفا والشمال - ١٤٪؛ أسدود والجنوب - ١٤٪.

ينتمي اليهود الحريديم في إسرائيل إلى أربعة تيارات عقائدية مركزية: الحسيديم (٣٣٪)، الليتوانيون (٢٧٪)، الشرقيون (٢٨٪)، الأرثوذكس (٦٪)، وهناك تيارات ثانوية تشكل نسبة ٦٪.

وتُعد العائلات المتدينة اليهودية من أكثر العائلات إنجابا للأطفال، حيث يصل معدل الأولاد في العائلة الواحدة إلى ٦ر٥ ولد، بينما تنجب العائلة العلمانية الإسرائيلية بالمعدل ٢ر١ ولد.

وحتى عندما نتطرق إلى معدل سن الزواج في المجتمع اليهودي، نجد أن هناك فرقا بين المجتمع الحريدي المتدين والمجتمع ككُل، فمعدل جيل الزواج عند الرجال المتدينين هو ٣ر٢١ عام، بينما يصل معدل جيل الزواج عند الرجال بشكل عام في المجتمع اليهودي إلى ٢ر٢٧ عام، ومعدل جيل الزواج عند النساء في المجتمع المتدين هو ٩ر١٩ عام، بينما يصل معدل جيل الزواج عند النساء في المجتمع اليهودي بالمجمل العام إلى ٨ر٢٤ عام.

سوق العمل

أكثر من ٦٠٪ من الرجال المتدينين اليهود لا ينخرطون في سوق العمل الإسرائيلية. وينظر المحللون الاقتصاديون في إسرائيل إلى هذا المعطى بقلق كبير، حيث يعتقد معظمهم أن هذا من شأنه تقويض أركان الاقتصاد الإسرائيلي (بينما ٦٠٪ من النساء المتدينات اليهوديات تعملن مقابل أجر مدفوع رسميا).

وحاولت حكومات إسرائيل، وعلى مر الزمن، أن تجد المعادلة المناسبة لكسر هذا الطوق واختراق الجدار الاجتماعي- العقائدي الذي شيدته فئة الحريديم في الدولة وعلى رأسها القيادة الروحانية لكافة التيارات، حيث نشهد في السنوات العشر الأخيرة تدفق أموال طائلة من خزينة الدولة لاستثمارها في «الذخر والكنز الحريدي». واستمرت الحكومات بملء هذه البئر التي لا تحتوي على قاع دون تحقيق أي مكسب يُذكر للاقتصاد الإسرائيلي، ليتضح لاحقا أن نسبة الرجال المتدينين اليهود الذين انخرطوا في سوق العمل حافظت على خمولها تقريبا وارتفعت بنسبة قليلة تتقزم أمام الدعم الحكومي الهائل للمجتمع اليهودي المتدين (من ٣٦٪ العام ٢٠٠٣ إلى ٣٩٪ العام ٢٠١١).

واللافت للنظر أن حكومات إسرائيل تقوم بتمويل ميزانية أكثر من ٧٠ ألفًا من طلاب المعاهد الدينية اليهودية (أفراخيم)، فيما ينضم إلى هذه الأطر ما يقارب ٧٠٠٠ طالب سنويا بتمويل حكومي بحت.

وهناك تقارير اقتصادية تشير إلى أن الهبات والمساعدات والتمويلات التي تمنحها الحكومة لطلاب تلك المعاهد تجعلهم يعيدون التفكير مجددا بجدوى الاندماج في سوق العمل، وذلك لأن ما يجنيه الطلاب من مردود مادي عند مكوثهم في المعاهد وتلقيهم دروس التوراة هو أكبر حجما من المردود المادي الذي سيتلقونه في حال انخراطهم في سوق العمل.

وللمقارنة فقط، فإن نسبة الرجال المتدينين اليهود المنخرطين في سوق العمل بعد تخرجهم من المعاهد الدينية في نيويورك تصل إلى ٩٠٪، حيث يلتحق الخريجون فورا بمعاهد للتدريب المهني أقيمت خصيصا لمنح الطالب المهارات والقدرات لينخرطوا في سوق العمل.

أما في لندن عاصمة بريطانيا، فهذه النسبة تتراوح ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪، وبإمكاننا أن نجد في فرنسا يهودًا متدينين يمارسون مهنا حرة مثل الطب، المحاسبة والمحاماة.

وضعت الحكومة الحالية في إسرائيل نصب عينها هدفًا تبغي تحقيقه بعد عشر سنوات، وهو أن تصل نسبة الرجال اليهود المتدينين المنخرطين في سوق العمل في إسرائيل إلى ٦٣٪!! فهل حقا ستكون هناك قفزة نوعية في المجتمع اليهودي المتدين، وسيحدث تمرد على الإجماع الديني العقائدي، وبالذات على القيادة الروحانية، ضاربين عرض الحائط بكل القوانين الاجتماعية وتشريعات رجال الدين التي تحد من دمج الحريديم في سوق العمل؟ أم سيظل مزراب الحكومة اليافع يتدفق نحو هذه البئر الكبيرة صاحبة الثغرة الأوسع في الأسفل؟

التربية والتعليم و «دولة شاس»!

تخصص حكومات إسرائيل، وبالذات منذ اعتلاء الليكود برئاسة مناحيم بيغن إلى سدة الحكم في العام ١٩٧٧، ميزانيات دسمة لجهاز التربية والتعليم الخاص بالمجتمع المتدين اليهودي تفوق أي استثمار في جهاز تربية وتعليم آخر في الدولة.

وتفضيل جهاز التربية والتعليم عند الحريديم بات بمثابة سياسة مبرمجة ومنتهجة عند حكومات إسرائيل المتعاقبة بغض النظر عن الحزب الذي يترأس الائتلاف: ليكود، كاديما أو العمل.

فعلى سبيل المثال، في العام ٢٠٠٤ خصصت الحكومة الإسرائيلية مبلغًا لا يقل عن ٦٠٠ مليون شيكل لهذا الغرض. وتشير التقديرات إلى أن ما خُصص لهذا الجهاز العام ٢٠١١ هو ما يقارب المليار و١٢٠ مليون شيكل.

أهم الشروط التي تضعها الكتل المتدينة اليهودية، وبالذات شاس، لدخولها الائتلاف الحكومي هو السيطرة التامة على جهاز التربية والتعليم الخاص بها.

إن أحد إفرازات هذه العملية هو الحكم الذاتي الذي تتمتع به الكتل الحريدية وعلى رأسها شاس في مجال الثقافة والتعليم، وهناك من يصف سيطرة «شاس» على مضامين ومنهاج وصيرورة عمل هذا الجهاز بـ «دولة شاس».

وهناك أصوات في المجتمع الإسرائيلي تُحمل دافيد بن غوريون، رئيس أول حكومة في إسرائيل، هذه المسؤولية التاريخية. فبن غوريون سمح بفصل جهاز التربية والتعليم الحريدي عن الجهاز القائم آنذاك في إسرائيل مما دفع كتل المتدينين اليهود كافة إلى المطالبة بالاستقلالية أو حتى ما يشبه بالحكم الذاتي في كل ما يتعلق بهذا المجال. وهكذا بات حزب المفدال يملك جهاز تربية وتعليم خاصا به يدعى «المنهاج الديني الرسمي»، وكذلك استطاع حزب يهدوت هتوراة الظفر بهذا الامتياز وإنشاء مؤسساته الخاصة به وأطلق عليها اسم «جهاز التربية المستقل»، ناهيك عن شبكة التعليم الديني التابعة لشاس والآخذة بالانتشار أكثر وأكثر في المجتمع المتدين.

وكل ائتلاف حكومي في إسرائيل بات يرضخ لإملاءات وشروط الكتل المتدينة على مر الزمن، ولم نلمس حتى اليوم أي مساعٍ لأي رئيس حكومة في إسرائيل لوضع حد للوضعية القائمة والقاتمة هذه، بل على العكس، بتنا نرى سائر الكتل تملأ فمها بالماء وتتعامل مع هذا الموضوع كأمر حتمي وواقعي لا يمكن حتى خوض غمار طرح الموضوع مجددا على الأجندة السياسية لأي حزب. وكلنا نتذكر ما حدث في فترة إيهود باراك،عندما ترأس الحكومة بين سنوات ١٩٩٩-٢٠٠١ وأطلق شعاره المشهور «أنا رئيس حكومة لكل المواطنين»، وحتى يرضي كافة الأطراف ومن ضمنها رؤوس الاستقطاب من اليمين واليسار، شكل ائتلافا حكوميا غريبا من نوعه دمج فيه شاس وحزب ميرتس اليساري.

لكن باراك فشل فشلا ذريعا في احتواء «الكل»، وأخفق في أول صراع بين العلمانيين والمتدينين داخل حكومته عندما استقال حينها وزير التربية والتعليم يوسي سريد، رئيس حزب ميرتس، من الحكومة بعد رفضه للرضوخ لمطالب شاس المدعومة من باراك نفسه، للاستثمار أكثر بجهاز شاس التربوي وتزويده بميزانيات إضافية وخاصة.

الجيش

يخدم الجنود المتدينون في الجيش الإسرائيلي في وحدتين:

١- وحدة ٨٢٠٠: وهي وحدة تختص بالتكنولوجيا الحديثة المتطورة وعالم الحاسوب والبرمجة، وظيفتها تطوير قدرة الاستخبارات عند الجيش الإسرائيلي. ويدعى هذا المسار باسم «شاحر» (خدمة الحريديم في المسار التكنولوجي) وهو مخصص فقط للجنود المتدينين. وقد انضم لهذا المسار نحو ما يقارب ٧٠٠ جندي جديد في العام ٢٠١١، بينما تم تجنيد ١٤٦١ جنديا لهذه الوحدة في السنوات الخمس الأخيرة.

وهناك شروط خاصة للالتحاق بمثل هذه المسار ومن ضمنها أن يكون الفرد متزوجا ويراوح عمره بين ٢٢-٢٧ عامًا.

في المقابل يتعهد الجيش الإسرائيلي بفصل هؤلاء الجنود عن بيئة النساء وبأن يتواجدوا في مناطق أو غرف يدخلها الجندي الحريدي فقط. بالإضافة لذلك، يتم تجهيز الطعام حسب الشريعة اليهودية (الكشروت) ويتلقى الجنود دروس التوراة بشكل يومي ومكثف.

وثمة امتيازات أخرى يحصل عليها الجنود من وحدة «شاحر»: مبلغ ثابت وشهري لتغطية مصاريف عائلة الجندي، والالتحاق بالمعاهد الأكاديمية المتدينة بدءًا من العام الثاني للخدمة وعلى حساب الجيش طبعا وكسب مهنة في مجال التكنولوجيا لتساعده على الانخراط في سوق العمل بعد انتهاء فترة التجنيد.

يعمل هذا المسار بالتعاون مع ثلاثة أقسام مركزية في الجيش: الوحدة البحرية، وحدة الطيران ووحدة المخابرات. وتبلغ ميزانيته نحو ٢٠٠ مليون شيكل.

٢- المسار الخاص بالحريديم (ناحال حريدي)، أو ما يسمى بنيتساح يهوداه: هي خدمة في وحدة قتالية لمدة عامين، والعام الثالث معد لتمكين الجندي من احتراف مهنة وإكمال الدراسة وذلك لفتح المجال أمامه للالتحاق بسوق العمل بسهولة بعد التجربة في الجيش. ويُعد الحاخام موشيه راباد من وحدة الطيران، أكثر الشخصيات المتدينة التي باستطاعتها إقناع الشباب المتدينين اليهود بالالتحاق بصفوف الجيش ويُعول عليه كثيرا في هذا المجال. وقد استقال الأخير من صفوف الجيش في بداية شهر كانون الثاني الفائت، عقب احتدام النقاش داخل هيئات الجيش حول السماح للنساء بالصعود للمنصات والغناء في حفلات، وهو من الرافضين بشدة لذلك. ولم يستجب لطلب الجيش بإجبار الجنود المتدينين على البقاء في مثل هذه الحفلات والإصغاء للنساء، بل حتى حث جنوده على ترك هذه المناسبات لأنها تتناقض مع معتقدات الديانة اليهودية، على حد تعبيره. وقد أثارت استقالته هذه تساؤلات كثيرة عند كبار المسؤولين في الجيش بعد تفجر هذه القضية، وتخوف البعض من نزوح الشاب اليهودي المتدين عن الخدمة العسكرية لأسباب عقائدية.

إقصاء النساء والإسرائيلي «الآخر»

في الآونة الأخيرة هناك تغطية مستمرة من قبل وسائل الإعلام لما نسميه عملية إقصاء النساء عند المجتمع المتدين اليهودي المُصغر. ومن يمعن النظر جيدا يرى أن هذه الظاهرة منتشرة في المجتمع الإسرائيلي منذ قيام الدولة.

إن الأجر الذي تتلقاه المرأة الأشكنازية هو ضعفا ما تتلقاه المرأة غير الأشكنازية تقريبا. والنساء الإسرائيليات اللاتي يتبوأن مناصب عليا في سوق العمل معظمهن من الفئة الأشكنازية (ناهيك أصلا عن التمييز الصارخ والواضح بين المرأة اليهودية والمرأة العربية الفلسطينية).

إن ظاهرة إقصاء النساء عن مركز الحدث وسوق العمل هي ظاهرة قديمة نوعا ما في المجتمع الإسرائيلي. على سبيل المثال، فإن مماطلة الحكومات في إقرار قانون التعليم المجاني من سن ٣ أعوام هي وسيلة لإقصاء النساء عن سوق العمل (في الآونة الأخيرة تتحدث حكومة نتنياهو عن تطبيق هذا القانون، ولكن الكثير من المختصين يشككون في أن تتوفر لدى هذه الحكومة إمكانيات لتطبيقه فعلا). ومعروف أن هناك عائلات كثيرة لا تملك الموارد المادية لتمويل تعليم أطفالها في هذا السن المبكر مما يحدو بالأم للتخلي عن العمل وملازمة ابنها في البيت.

ومع أن ظاهرة إقصاء النساء في المجتمع اليهودي المتدين هي ظاهرة ظلامية، حيث لا يُعقل أن يتم الفصل بين النساء والرجال في حافلات النقل، ولا يُعقل أن تُمنع المرأة من الظهور على المسرح للغناء ولتأدية عروض أمام الرجال، غير أن الهجوم الأخير من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلية ومتخذي القرار في البروج العاجية، هو هجوم على كل ما يندرج تحت إطار «الآخر». والهجوم على المجتمع اليهودي المتدين نابع من دوافع عنصرية بحتة معادية لكل إسرائيلي «آخر» لا تندرج معاييره ومقوماته في إطار القوقعة الأشكنازية المتعجرفة، وهي عنصرية تشتط أكثر فأكثر ضد كل من هو غير إسرائيلي و«آخر».

(*) متخصص في الشؤون الاقتصادية، قرية سولم- مرج ابن عامر.

أزمة التعليم العالي في إسرائيل: لجان وتوصيات و «عقد ضائع» لا ينتهي!

بقلم: سليم سلامة

يختلف المهتمون في تحديد المجالات التي تحظى بالإجماع في المجتمع الإسرائيلي، باستثناء واحد منها، تحديدا، يبدو أن ليس ثمة خلاف حول كونه يستقطب إجماعا، شاملا وحقيقيا، من مختلف شرائح المجتمع الإسرائيلي ومكوّناته. إنه الدور الذي لعبه، ولا يزال، التعليم العالي في إسرائيل في إرساء أسس الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين، توطيد دعائمهما وتعزيز قطاعاتهما عبر تحقيق غير قليل من الإنجازات. وتبدو تأثيرات جهاز التعليم العالي جلية واضحة على أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال، لا مكان لعدها أو حصرها.

لكن مسيرة الانجازات هذه، المتحققة بواسطة التعليم العالي وبفضله، تتعثر من جراء الأزمة التي تعصف به خلال السنوات الأخيرة الماضية وتشد به إلى الوراء.

وكنا قد عرضنا لمسببات هذه الأزمة، معالمها، مميزاتها وأثمانها في استعراضنا للقسم الأول من الدراسة التي أعدها البروفسور عامي فولونسكي وأصدرها، مؤخرا، «مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية» ضمن «سلسلة أوراق السياسة»، تحت عنوان «بعد العقد الضائع، التعليم العالي في إسرائيل إلى أين؟» (راجع ملحق «المشهد الإسرائيلي» - ٢٠١٢/٦/٢٦).

في القسم الثاني من هذه الدراسة، يوثق فولونسكي موجزا لعمل عدد من اللجان المهنية المختصة التي شُكّلت خصيصا لبحث الأزمة في قطاع التعليم العالي في إسرائيل ولوضع مقترحات حلول للخروج منها. ويقول إن هذه اللجان المهنية، جميعها، التي أقيمت ونشطت منذ العام ٢٠٠٧ وصاعدا، وضعت إصبعها على موضع الكسر في جهاز التعليم العالي وسعت إلى التأشير إلى وجهات التطور المستقبلي المرغوبة التي من شأنها ضمان تقدم البحث العلمي ودفعه إلى الأمام مع تركيز خاص على كونه يمثل، أيضا، إحدى الوسائل الأساسية الهامة لتقليص الفجوات الاجتماعية.

العديد جدا من الوثائق والدراسات التي تعالج موضوع السياسات التعليمية في إسرائيل تربط، ربطا وثيقا، بين سوق العمل، النمو الاقتصادي والتعليم العالي. وإحدى أبرز هذه الوثائق هي تلك التي وضعها «المجلس القومي للشؤون الاقتصادية» في ديوان رئيس الحكومة في العام ٢٠٠٧، وتضمنت رؤية اقتصادية – اجتماعية مستقبلية للأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٠، تقوم على أساس اعتبار النمو الاقتصادي «هدفا مركزيا في السعي إلى تقليص دائرة الفقر من خلال زيادة فرص العمل، من جهة، ودفع التعليم قدما، من جهة أخرى». وقد أشارت تلك الوثيقة إلى حقيقة أن العرب والحريديم يشكلون نحو ٦٠٪ من الفقراء في إسرائيل، بينما تبلغ نسبتهم من تعداد السكان نحو ٢٥٪. وتأسيسا على العلاقة الوثيقة بين انعدام فرص العمل وبين الوقوع في براثن الفقر، فإن دمج هاتين المجموعتين السكانيتين في سوق العمل يشكل شرطا أوليا، بل مسبقا، لخروجهما/إخراجهما من دائرة الفقر والضائقة. بيد أن الخروج من هذه الدائرة، بدوره، لا يمكن أن يتحقق من غير التعلم والتعليم. ولهذا، أوصى «المجلس القومي للشؤون الاقتصادية» في وثيقته تلك بإضافة مسارات تعليمية مهنية، بما في ذلك في مؤسسات التعليم العالي، بغية تأهيل أبناء هاتين المجموعتين وإعدادهم للانخراط في سوق العمل.

وقد ركزت تلك الوثيقة، بشكل خاص، على اعتبار أن أحد الأهداف المركزية للنمو الاقتصادي يتمثل في رفع نسبة المشاركة في سوق العمل بين أبناء ٢٥ - ٦٤ عاما، بحيث يناط بمؤسسات التعليم العالي دور أساس في تحقيق ذلك، من خلال خلق الظروف المواتية لفتح أبواب التعليم العالي أمام النساء العربيات، اللاتي تعانين من نسبة متدنية جدا من حيث المشاركة في قوة العمل وفي سوق العمل في البلاد.

بعد هذه الوثيقة، صدرت وثيقة أخرى، في العام نفسه (!!)، وضعتها لجنة خاصة شكلها رئيس الحكومة آنذاك، إيهود أولمرت، برئاسة وزير المالية السابق، أبراهام (بايغه) شوحط، أنيطت بها مهمة «وضع توصيات لإخراج التعليم العالي من أزمته المتواصلة». وقد شددت تلك اللجنة، في توصياتها التي قدمت إلى الحكومة في العام ٢٠٠٧، على أن خروج جهاز التعليم العالي من حالة الأزمة والتراجع التي يتخبط فيها وانتقاله إلى مسار التجدد والتعافي منوط ببضعة شروط أساسية، أهمها: زيادة ميزانيات البحث العلمي في الجامعات، تجنيد وضم محاضرين من ذوي الكفاءات العلمية المثبتة إلى العمل في التدريس الجامعي، زيادة عدد الطلاب في درجات الدكتوراه، رفع مستوى التدريس الجامعي وتركيز الجهود لتحسين ورفع مستويات البحث العلمي.

وخلافا لتوصية «المجلس القومي للشؤون الاقتصادية»، رأت هذه اللجنة، التي ركزت توصياتها وحصرتها في مجال جودة التدريس والبحث، أن توسيع منالية التعليم الجامعي يشكل حجر عثرة أمام تطوير الجودة الأكاديمية. ولهذا، فقد أوصت بتقليص هذه المنالية إلى ما يعادل نسبة التكاثر الطبيعي المتوسطة بين عامة السكان، فقط – أي، نسبة ٢٪ فقط في السنة الواحدة، وذلك بواسطة زيادة نحو ١٤,٠٠٠ طالب جامعي فقط خلال خمس سنوات.

وقد سوغت اللجنة توصيتها هذه بالأعداد المتزايدة من الطلاب في الكليات الأكاديمية الخاصة التي انتشرت بشكل واسع منذ أوائل التسعينيات «الأمر الذي وجه ضربة قاسية لجودة البحث والتعليم الجامعيين، على حد سواء»، مضيفة أن «التريث في استيعاب طلاب جدد في الجامعات من شأنه أن يتيح لها إصلاح الخلل الذي أصابها خلال العقد الأخير»!

ولا تجد هذه اللجنة أي حرج في النظر إلى توسيع منالية التعليم العالي، بشكل لافت منذ أوساط التسعينيات، باعتباره «عنصرا هداما» وبأنه «يشكل حجر رحى على عنق الأكاديميا» يفسر التراجع الحاد الذي حصل في جودتها وفي إنجازاتها.

وعوضا عن مبدأ المنالية لكل راغب في التعليم العالي في إسرائيل، شددت هذه اللجنة على وجوب اعتماد مبدأ «الامتياز والتميز» الذي «بدونه، لن يقوم جهاز تعليم عال جدير بهذا الاسم».

أما الوثيقة الثالثة فقد أعدها طاقم ترأسه البروفسور زئيف تدمور وشارك فيه إيلي هوروفيتس (الذي تولى إدارة شركة «طيفع» لصناعات الأدوية) ودافيد بروديت (الذي تولى منصب مدير عام وزارة المالية ومدير قسم الميزانيات فيها)، والذي تشكل بمبادرة من مفوضية العلوم والتكنولوجيا الأمريكية – الإسرائيلية. هذه الوثيقة، التي أطلق عليها اسم «إسرائيل ٢٠٢٨ – رؤيا واستراتيجية اقتصادية – اجتماعية في عالم عولمي»، قدمت إلى الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٨، وهي تحاول رسم صورة اقتصادية – اجتماعية لدولة إسرائيل على عتبة الذكرى السنوية الـ ٨٠ لإقامتها. وقد خصص الطاقم فصلا كاملا من دراسته هذه للتعليم العالي في إسرائيل.

ركزت هذه الوثيقة، بوجه أساس، على الحاجة الملحة إلى تقليص الفجوات العميقة في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة في المجال الاقتصادي، في مستويات المداخيل ومستويات الإنتاجية. ويعزو الطاقم هذا التقاطب الاقتصادي، بين أسباب أخرى، إلى الفجوات العميقة في مجال التعليم، عامة، والتعليم العالي خاصة، والتي تتجسد تأثيراتها في نسب المشاركة في قوة العمل. ويقرر أعضاء الطاقم: إن هذا الواقع يؤدي إلى كبح النمو الاقتصادي وتفتيت المجتمع في إسرائيل.

وتقترح هذه الوثيقة النظر إلى التعليم بوصفه جسرا حيويا لتحقيق الرؤيا العلمية – الاجتماعية – الاقتصادية الجديدة لدولة إسرائيل. وانطلاقا من هذه الرؤية، توصي هذه الوثيقة بتوسيع وتعميق البحث العلمي على قاعدة الامتياز والتنافس الأكاديميين، إضافة إلى السعي لضمان أن يشكل الشباب نسبة ٧٥٪ من الطلاب الجامعيين، سوية مع إجراء تغييرات بنيوية في قطاع التعليم العالي، سعيا لبلوغ حالة تعمل فيها مؤسسات التعليم العالي في أربعة مستويات، تشجع المنافسة والامتياز وتنميهما، وتكمل بعضها بعضا. وتوضح هذه الوثيقة أن المستوى الأعلى من بين الأربعة المقترحة يفترض أن يشمل جامعتين اثنتين متفوقتين بحيث تُدرجان بين المؤسسات الأكاديمية الـ ٢٠ الأبرز والأرقى في العالم. أما المستوى التالي فيشمل جامعات بحثية تمنح جميع الدرجات الأكاديمية، تليها – في المستوى الثالث – كليات أكاديمية، ثم – في المستوى الرابع – كليات لمسارات تعليمية من سنتين اثنتين فقط، جماهيرية ومهنية، تشكل تطويرا لمؤسسات التعليم فوق الثانوي المنتشرة حاليا. وتوصي هذه الوثيقة بإتاحة المجال أمام بعض هذه الكليات الجماهيرية والمهنية لاستيعاب طلاب من الحريديم الذين يرغبون في الدراسة في مؤسسات تتلاءم مع منظومتهم القيمية والاجتماعية.

ورأت هذه الوثيقة أن هذه المستويات الأربعة من مؤسسات التعليم العالي تلبي ضرورة مضاعفة عدد الطلاب، من ٢٥٠ ألفًا في العام ٢٠٠٧، إلى ٦١٠ آلاف في العام ٢٠٢٨.

وأما الوثيقة الرابعة فقد أعدها طاقم خبراء تابع لـ «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) بطلب من «مجلس التعليم العالي» في إسرائيل، وقدمت إليه في العام ٢٠١٠. وقد عكف الطاقم، بشكل أساس، على فحص الدور الذي يلعبه قطاع التعليم العالي ومدى مساهمته في تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل في إسرائيل بوجه عام، وفي منطقة الجليل بوجه خاص.

ويبرز هذا التقرير المنجزات الاقتصادية التي حققتها إسرائيل، إضافة إلى الاتساع المتسارع في مجال التعليم العالي، لكنه يؤكد في المقابل – كما الوثائق الثلاث الأخرى السابق عرضها – ازدواجية الاقتصاد الإسرائيلي التي تفسر أسباب وخلفيات الفجوات العميقة في المجتمع الإسرائيلي، والتي ترتبط بصورة وثيقة بقطاع التعليم العالي.

ويشير هذا التقرير إلى الفجوات العميقة في مجال التعليم بين مجموعات سكانية مختلفة، مؤكدا أن التحصيلات العلمية الأدنى تتركز، أساسا، لدى مجموعتي العرب والحريديم، إلى درجة أن النصف من مجموع الشبان في مقتبل العمر بين هاتين المجموعتين لا يحصلون على التأهيل الكافي الذي يتيح لهم الدخول إلى جهاز التعليم العالي والانخراط فيه. وعلى ذلك، يؤكد التقرير إنه إذا لم تجر تغييرات جوهرية وسريعة في هذا الشأن، فإن نسبة مرتفعة من العاملين الجدد الذين سيرغبون في الالتحاق بسوق العمل على عتبة العام ٢٠٢٠ سيكونون ممن يفتقرون إلى المهارات والمؤهلات المناسبة.

وفي باب التوصيات، يؤكد تقرير «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» على ضرورة توسيع وتعميق منالية التعليم العالي، وضرورة ملاءمة المناهج التعليمية لاحتياجات المجتمع في البيئة التي تنشط فيها الكليات، وضرورة توسيع ونقل الصلاحيات من المركز إلى الأطراف سعيا إلى تمكين البيئة التي تعمل فيها الكليات من التأثير والمساهمة في بلورة وصياغة برامج التعليم، وضرورة تطوير مستوى جديد من مؤسسات التعليم فوق الثانوي التي تعتمد، أساسا، مسارات تعليمية من سنتين اثنتين فقط تتيح منح شهادات غير أكاديمية لكنها مطلوبة في سوق العمل، وضرورة تعميق وتوثيق التعاون بين أنواع ومستويات مختلفة من المؤسسات التعليمية، وضرورة تعميق الصلة المباشرة بين الصناعة / سوق العمل وبين مؤسسات التعليم بغرض تطوير وإعداد برامج «التعلم مدى الحياة» (Life Long Learning).

لجان وتشخيصات وتوصيات... بدون تنفيذ!

ليس ثمة من يوهم نفسه في إسرائيل بأن حل الأزمة الخانقة التي يعاني منها التعليم العالي في إسرائيل، والتي أطلق عليها عامي فولونسكي في دراسته التي عرضنا لها هنا وصف «العقد الضائع»، هو حل سهل وممكن التحقيق بين ليلة وضحاها. فمن الواضح أن هذه الأزمة، التي تولدت من أسباب شتى وتفاقمت من جراء عوامل مختلفة وعديدة، تحتاج إلى كبير جهد وكثير وقت لكي تبدأ مسيرة الخروج منها فتبدأ معها، أيضا، عملية تصحيحية لأضرار جسيمة خلفتها هذه الأزمة على مختلف أصعدة الحياة في إسرائيل، الاقتصادية – الاجتماعية – العلمية وغيرها.

واللافت أن مسببات الأزمة، عواملها ومفاعيلها، وكذلك السبل المختلفة المحتملة للخروج منها، كانت موضع بحث وتمحيص وتشريح في أكثر من نقطة زمنية وبمباضع أكثر من طاقم من الخبراء، كما عرضناها أعلاه.

لكن ما لا يبشر بتغيير في احتمالات الحل، أو الشروع في تنفيذه، هو أن اللجان المهنية المختصة تتعاقب على الملف ذاته، فتكدس التقارير بما تتضمنه من تشخيصات وتوصيات، من دون الانتقال خطوة أخرى ضرورية نحو التنفيذ. وطالما بقي «العقد الضائع» رهن التشخيص والتوصيات، فقط، فمن المرجح أن الأزمة باقية على حالها، ومن ثم تفاقمها، فيستمر الضياع إلى ما بعد العقد، على أفق مفتوح من التدهور والنكوص لن ينغلق إلا بتغيير جوهري في السياسة الرسمية وسلم أولوياتها.

«جمعية حقوق المواطن» في تقرير جديد:

سياسات حكومات إسرائيل المتعاقبة أدت إلى تجفيف الخدمات الاجتماعية المقدمة للجمهور!

الناطقة الإعلامية في جمعية حقوق المواطن لـ «المشهد الإسرائيلي»: الواقع الاقتصادي- الاجتماعي الصعب هو نتاج قرارات واعية اتخذها المسؤولون

كتبت هبة زعبي:

أصدرت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» في شهر تموز الحالي تقريرًا بعنوان «بين التطبيق والتجفيف» هو الأول من نوعه ويشمل ٢٠٠ صفحة، تتابع ويحلل السياسات الاقتصادية- الاجتماعية المتبعة في إسرائيل والتي أدت إلى تقليص الخدمات الاجتماعية منذ ٣٠ عاما، بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها إسرائيل في العام ١٩٨٢.

وتؤكد الجمعية أن الحديث هنا لا يدور على خطأ أو نزوة وإنما على «تطبيق منهجي لطرق وأساليب لتجفيف وتقليص الخدمات الاجتماعية تتكرر في مجالات مختلفة»، بحسب ما تقول مؤلفة التقرير المحامية طالي نير، التي تؤكد أن ما حدث يرتكز على أيديولوجيا مشتركة تكرس تقليص التدخل الحكومي.

ويشير التقرير إلى أن إسرائيل «تحولت إلى دولة لا ينجح فيها الكثير من المواطنين في ممارسة حقهم الأساس في العيش الكريم ضمن مستوى معيشي لائق».

وبحسب التقرير فإن «السياسات الحكومية، التي كرست تقليص نشاط القطاع العام ودعت إلى نقل المسؤولية عن توفير كافة الخدمات الاجتماعية لأيدي قوى السوق الخاصة، أدت إلى انسحاب دراماتيكي للدولة من مسؤوليتها بشأن تطبيق الحقوق الاجتماعية في مجالات السكن، والصحة، والتربية والتعليم، والتشغيل والرفاه. ونقلت هذه المسؤولية للسوق الخاصة بدون أن تأخذ في الحسبان، بالصورة المناسبة، تأثيراتها الاجتماعية، وبدون أن تقدم لمواطني إسرائيل بدائل أو امكانية حقيقية للتعامل مع تآكل حقوق الإنسان الخاصة بهم. وشعر بهذه النتائج العديد من المواطنين، من خلال الدوس على الحقوق والتعمق الكبير للفجوات الاجتماعية».

والمسؤولية عن تجفيف الخدمات الاجتماعية لا تقع فقط على كاهل التقليصات في ميزانيات الوزارات المختلفة ذات العلاقة، فالتقرير يشير إلى أنه بالإضافة إلى التقليصات من الميزانيات، والتي ارتكزت عليها الانتقادات الجماهيرية للوضع، قامت الحكومة باتخاذ سلسلة من الخطوات المكملة، والتي طرحت أحيانا وفي مرات متباعدة كثيرا أمام النقاش الجماهيري، ومن ضمنها يمكن إدخال خصخصة خدمات اجتماعية عديدة، ومنع مبادرات لإجراء تغيير قانوني يساهم في تعزيز الحقوق الاجتماعية، وإقدام الأغلبية بواسطة قانون التسويات على تجميد تطبيق قوانين اجتماعية أو بكل بساطة الامتناع عن تطبيق قوانين تم قبولها.

وتُضاف إلى كل العوامل السابقة سياسة الضرائب في الأعوام العشرة الأخيرة، والتي استفاد منها بشكل أساس المواطنون الذين ينتمون إلى الطبقات الثرية. وانتقل عبء الضرائب بصورة تدريجية إلى كاهل الطبقة الوسطى والطبقات الضعيفة في المجتمع، كما أن التخفيض العام للعبء الضريبي مع الإنفاق الكبير على الميزانية الأمنية، جعلا إمكانية صرف ميزانيات على الخدمات الاجتماعية ضئيلة جدا.

وينتقد التقرير المحاكم الإسرائيلية التي منحت الحكومة والكنيست دعما قانونيا للمس بشبكة الحماية الاجتماعية.

ويشير التقرير إلى امتيازات انتقائية منحت لمجموعات سكانية معينة استنادا إلى أصل عرقي أو أداء خدمة عسكرية، أمّنت سكوتها وتقبلها للنظام القائم. وتم إضعاف العمل المنظم، الذي يمكن أن تكون لديه الإمكانية لمنع جزء من الضرر الذي لحق بسوق العمل، وليس أقل أهمية «نظمت حملات نزع شرعية عن كل من تضرر من هذه السياسة، وخصوصا عن الأشخاص الذين تدهور وضعهم بسبب هذه السياسات إلى حياة الفقر»

وحسب التقرير فإن السياسات الاقتصادية الجديدة بدأت في إسرائيل العام ١٩٨٥، مع خطة استقرار الاقتصاد التي أدارها رئيس الوزراء شمعون بيريس ووزير المالية إسحق مودعي، مع ذلك فإن الربط بين الاقتصاد الإسرائيلي المنهار والنهج الاقتصادي الذي استورد من الولايات المتحدة بدأ قبل ذلك.

وبموجب التقرير، الذي اعتمد على أبحاث سابقة، فإنه في خريف ١٩٨٣ قام وزير الخارجية الأميركية في ذلك الوقت، جورج شولتس، بتعيين طاقم من أربعة اقتصاديين مهمتهم تقديم الاستشارة للحكومة الإسرائيلية. وكان بينهم البروفسور هربرت ستاين، من تلامذة منظر السوق الحرة البروفسور ميلتون فريدمان، وستانلي فيشر، محافظ بنك إسرائيل في السنوات الأخيرة. والتقى الطاقم الأميركي في واشنطن مع كبار المسؤولين من وزارة المالية الإسرائيلية وبدأ تعاون ثابت بين الجانبين.

والأزمة الاقتصادية من بداية سنوات الثمانين حتى منتصفها تمكن من القول بأنها سمحت لوزارة المالية وبنك إسرائيل أن يغيرا وبصورة غير مسبوقة وجه الاقتصاد الاسرائيلي. إضافة لذلك عرضت التغييرات كما لو أنها فرضت من الخارج. وقال التقرير :«لقد نشأ في ذلك الوقت إجماع نادر بين اليمين واليسار على أن التغييرات المؤسساتية لا يمكن منعها. وهكذا تغيرت النظرية الاقتصادية- الاجتماعية في إسرائيل، من خلال مصادرة حق الجمهور في نقاش الموضوع، بحجة أن الحديث يدور هنا على أسئلة مهنية فقط».

وكانت نتائج ذلك ما يلي: انخفاض الإنفاق العام من ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٠ إلى ٤٢٪ في العام ٢٠١١، وخفض الضرائب على رؤوس الأموال بصورة كبيرة، وارتفاع مدخولات الدولة من الضرائب غير المباشرة، والتي تمس بصورة كبيرة بالطبقات الضعيفة، أكثر من مدخولاتها من الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل، التأمين الوطني). ونتيجة لذلك فإن نظام الضريبة في إسرائيل يعتبر من الأنظمة الأقل محافظة على المساواة بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المتقدمة OECD.

وقد تضرّر أصحاب الدخل المنخفض في إسرائيل مرتين، فهم يدفعون ضرائب أكثر بالنسبة لمدخولاتهم، وينالون خدمات أقل بسبب تقليصات الصرف الحكومي على الخدمات الاجتماعية. أمّا أصحاب الدخل العالي فيستطيعون بالطبع اقتناء خدمات الصحة والتعليم وغيرها بالنقود، لكن أغلبية الجمهور لا توجد لديها إمكانية للقيام بذلك في كل المجالات.

والطريقة الرائجة لتجفيف وتقليص الخدمات الاجتماعية هي تقليص الميزانيات العامة، مثل الحالة في جهاز التربية والتعليم قبل عدة سنوات، أو التقليصات في مخصصات التأمين الوطني، والتي جرت بصورة كبيرة في العام ٢٠٠٣ حين شغل بنيامين نتنياهو منصب وزير المالية.

ووفق تقديرات التقرير، سجل بين الأعوام ١٩٩٠ - ٢٠١١ انخفاض بأكثر من ٥٠٪ في استثمار الدولة في خدمات التشغيل. وقد استغلت عدم قدرة خدمات التشغيل على أداء عملها كتبرير لنقل أجزاء من نشاطها إلى جهات خاصة.

ووردت في التقرير أقوال لريمون ليفي، الذي شغل منصب مدير قسم تطوير القدرات البشرية في خدمات التشغيل، وترك عمله العام ٢٠٠٥، أكد فيها «لقد رفضت برامج لإصلاح وتجديد خدمات التشغيل على يدي وزارة المالية، وكان هناك اتجاه واضح لإتاحة إمكانية تفاقم الوضع وتعزيز عملية خصخصة الخدمات المباشرة في سوق العمل».

وينتقد التقرير عدم وجود جدل عام في هذا الشأن داخل المجتمع الإسرائيلي.

عن خلفية كتابة التقرير تحدثنا مع نيريت موسكوفيتش، الناطقة الإعلامية في «جمعية حقوق المواطن». وقد تعذر علينا الحديث مع معدة التقرير المحامية طالي نير لكونها في إجازة ولادة.

سؤال: هل انطلاق حملة الاحتجاجات هو الذي دفعكم إلى إجراء التقرير؟

جواب: استمر العمل على التقرير حوالي عام ونصف العام، وقد بدأ العمل عليه قبل انطلاق الاحتجاجات الاجتماعية، وكانت المبادرة من قبل طالي بهدف فهم حيثيات ما يجري، بعد متابعة وعمل طويل لها في الشأن الاجتماعي - الاقتصادي، حيث تشكلت لديها فرضيات أرادت فحصها، على سبيل المثال: وجود تدخل منخفض جدا للمساعدة الحكومية في الشأن الاجتماعي، وهذا أمر نعرفه من تجربتنا، وأحد الأمور التي ساعدتنا على فهم الأمور هو انضمام إسرائيل إلى منظمة OECD حيث جعلنا هذا الأمر ندخل ضمن إحصائياتهم والتي استعنا بها كأدوات مقارنة وفهمنا مكانة إسرائيل على القائمة بالنسبة لدول أخرى في المجالات المختلفة وبشكل أساس الاستثمار في الخدمات الاجتماعية، حيث برزت إسرائيل في المواقع الأخيرة من القائمة. وهناك أمور أخرى لامسناها وعايشناها من خلال تجربتنا، إضافة إلى عملية الخصخصة التي قامت بها الحكومة وأدت إلى تدهور الخدمات العامة بشكل كبير جدا، وسمعنا عن حالات كثيرة نفذت فيها الخصخصة بصورة غير مسؤولة، ومن خلال التقرير حاولنا ربط الخطوط بين النقاط المختلفة لفهم خلفية ما يجري.

غليان اجتماعي في اسرائيل.

سؤال: وما هو موقفكم من المعلومات المطروحة في سياق التقرير؟

جواب: هذا التقرير هو الأول من نوعه، ولم يتوفر أي تقرير سابق قادر على تفسير وتوضيح الصورة الحقيقية لكل هذا، وهو يتطرق إلى الفلسفة الاقتصادية السياسية التي أدت إلى هذا الوضع، وإلى سنوات الثمانين خلال الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الدولة، حيث حضر للبلاد خبراء اقتصاد أميركيون ومن ضمنهم ستانلي فيشر، أشاروا إلى ضرورة إجراء مجموعة من الخطوات لتنشيط وتحرير الاقتصاد. من المهم أن نشير هنا إلى أننا لسنا ضد تحرير الاقتصاد وتنشيطه، لكن المشكلة أن جزءا من هذه الخطوات كان إجراء تقليصات في الخدمات العامة.

سؤال: ألم تتوقعوا انطلاق الاحتجاجات الاجتماعية؟

جواب: قبل فترة قصيرة من انطلاقها عملنا على مشروع حاولنا بواسطته تنشيط الوعي الجماهيري للخطوات الاجتماعية- الاقتصادية التي لا تطاق في الدولة، وخرج نشيطونا للشارع وعلقوا الملصقات، وكان الرد الذي تلقيناه من الناس في الشارع: أنتم صادقون وتعبرون عن الحقيقة، لكن لا يمكن عمل أي شيء. في الماضي يمكن القول بأن جذور وبراعم الاحتجاجات الاجتماعية أدركتها جميع المنظمات الاجتماعية وحذرت منها وكان للإعلام دور بهذا، ونحن استندنا إلى واقع كان موجودا تحدث عنه الناس في كل مكان وتحدث عنه كل إسرائيلي من واقعه اليومي، لكن الشكل الذي خرجت به الاحتجاجات والحماس الكبير الذي رافقها والجاهزية للحديث عن هذه القضايا والتي كنا نواجه صعوبة في إثارتها في السابق واستوعبها الناس كأمور مملة ومعقدة وصعبة، كل ذلك يؤكد أن هناك نهوضًا جماهيريًا مباركًا.

سؤال: هل سيساهم التقرير في عملكم في المستقبل؟

جواب: لا شك في أنه سيساعدنا في فهم العلاقات بين الأمور المختلفة، لكن الأهم هو أن يقرأه المواطنون بعمق، وكلما تعرف الجمهور على هذه الأمور بصورة أعمق فإنه سيفهم الطريقة والعملية التي أدت إلى خلق الواقع الذي يعيشه وعليه أن ينظر إلى واقعه بصورة ناقدة أكثر. على سبيل المثال، فإن الحكومة تسعى دائما لتسويق قضية الخصخصة على أنها ستخلق تنشيطا للاقتصاد ومنافسة، لكن الواقع والذي يظهر أيضا في التقرير يثبت أن هذا التنشيط الاقتصادي يستفيد منه المقاول فقط والذي يقدم خدماته بأقل تكلفة وأكثر ربحا، وليس شرطا أن يقدم أفضل خدمة للجمهور، وعلى الجمهور أن يفهم أن واقعه هذا ليس قدرا وإنما نتاج لقرارات اتخذها مسؤولون، وعليه أن يتقصى الأسباب التي أدت لوجود خدمات جماهيرية ليست فعالة، مثلا قضية موشيه سيلمان الذي توفي بعد إحراقه نفسه سببها التقليصات الكبيرة في وزارة الإسكان، وإن قارنا الوضع هنا بين اليوم وبين ما كان قبل ٢٠ عاما فإننا نلاحظ تغييرا كبيرا، فعلى مدار أعوام طويلة لم تشتر إسرائيل أي شقة من السكن الجماهيري على الرغم من وجود قانون يلزم وزارة الإسكان بأن تشتري شققا أكثر لصالح السكن الجماهيري. ونحن نخطط لطرح التقرير ضمن دائرة أكبر وأوسع وأن نقوم بإدارة نقاشات علنية خاصة به.

سؤال: بماذا تميزت الردود عليه؟

جواب: الأمر يتعلق بمن يرد، فالنشيطون الاجتماعيون يرونه جيدا وينظرون إليه بإيجابية، لكن نلنا ردًا من مستشار لوزير المالية خلال برنامج في الراديو قال فيه بصوت عال إن التقرير تافه وإن الوضع جيد!.

كتب إسرائيلية جديدة

إعداد: سعيد عياش

مرثية لماضي المجتمع الفلسطيني

اسم الكتاب: «هندسة النص- البيت العربي كنص اجتماعي»
تأليف: كوبي بيلد
إصدار: منشورات ريسلينغ

يلج هذا الكتاب إلى بيوت «الآخرين»- العرب الفلسطينيين- ويمكن قراءته كمرثية لعالم الماضي للمجتمع الفلسطيني، ويحاول المؤلف من خلاله تزويد القارئ العبري بأداة، أو منظومة مشاعر معينة، تمكنه من تأمل البيت العربي/ الفلسطيني كنص اجتماعي. ويعكس العنوان الرئيس للكتاب بالعبرية- «أرخيتيكستورا» (هندسة النص)- منهج التفكير المتقدم الذي ينطلق منه مؤلفه والذي يسعى إلى تناول البيت كنص يمكن قراءته وتكوين إطلالة معينة من خلال مضمونه على المجتمع المنتج والمستخدم للحيز. ويمكن القول إن البعد النصي (السياسي والاجتماعي والثقافي) الكامن في الهندسة المعمارية، والذي يضيئه هذا الكتاب بأشكال مختلفة، هو جوهر موضوعه.

وتنعكس في زيارة التجوال التي يأخذ المؤلف القارئ فيها إلى بيوت ومساكن عربية عادية وبسيطة داخل الخط الأخضر، صورة القاطنين فيها والتي تطل من خلال أشكال تصميم الحيز واستخدامه، وتكشف كل زيارة لشقة عادية تماما «شيئا خاصا» لا مثيل له في أي مكان آخر، حسبما جاء في تقديم للكتاب. وفي هذا الكتاب تقف أشكال سكن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وكذا أنماط حياتهم في صلب عملية تأمل تاريخية في أساسها، ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر وانتهاء بمطلع القرن الحادي والعشرين، وفي التفاصيل فإن صورة المجتمع الفلسطيني في قرى وبلدات منطقة وادي عارة هي التي تنعكس بشكل أكثر تخصيصا، في مرآة البيت العربي- الفلسطيني الذي يتخذه المؤلف موضوعا لكتابه المثير والمجدد في الأدبيات العبرية الحديثة. ويطرح كل فصل من فصول الكتاب بعدا مختلفا لنوع التأمل المبني فيه - والذي يصفه أحد النقاد الإسرائيليين على أنه «نظرة سوسيو هندسية»- لتشكل هذه الأبعاد معا تجسيدا لمثل هذه النظرة، وتركب في الوقت ذاته صورة معينة، يعكس المؤلف فيها العلاقات بين حرفة البناء والتكاتف الاجتماعي، بين النسيج الحيزي والبنية العائلية، بين الشكل الهندسي والهوية الجنسوية، وبين تصميم البيت والصورة الثقافية.

يشار إلى أن المؤلف، د. كوبي بيلد، هو مهندس معماري ومؤرخ يعنى بدراسة المجتمع العربي- الفلسطيني في إسرائيل، ويعمل أيضا باحثا ومحاضرا في «معهد بن غوريون لدراسة إسرائيل والصهيونية» في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، وهو أيضا زميل باحث في «معهد ترومان لدفع السلام».

هندسة النص- البيت العربي كنص اجتماعي.

تيار الشعر الشرقي في إسرائيل

اسم الكتاب: «ما معنى أن تكون أصليا: الشعر الشرقي في إسرائيل»
تأليف: يوحاي أوبنهايمر
إصدار : منشورات ريسلينغ

يتحدث هذا الكتاب عن الشعر الذي كتب بالعبرية من قبل أدباء وشعراء شرقيين خلال العقود الأربعة الأخيرة، والذي يعبر عن تجارب ومواقف فكرية وثقافية، تعكس رغم الاختلاف والتباينات التي تشف عنها «حيز كتابة مشتركًا». ووفقا لما ورد في تقديم الكتاب، فإن «وعي الشرقية» الذي يتشاطر فيه أبناء طوائف شرقية / يهودية مختلفة ينفذ إلى طائفة من المجالات التي تتناولها أشعار وكتابات الأدباء الشرقيون، فهذا الوعي مرتبط- حسب التقديم ذاته - برؤية الهوية الذاتية والجماعية لهؤلاء الأدباء، وبنفس القدر الذي يتعلق فيه الوعي ذاته بموقفهم من التقاليد الأدبية العربية واللغة العبرية التي يكتبون بها، وكذلك فهمهم للزمن والحيز الإسرائيليين، وارتباطهم بثقافات وأزمنة وحيزات أخرى.

وفي محاولة للخروج من الدائرة النقدية الضيقة لبحث الأدب العبري، والذي اقتصر على تناول الشكل أو القالب الذي وضع فيه الشرقيون كـ «آخر» في خطاب الجمالية الثقافي الأشكنازي/ الغربي، والذي يقصي أيضا التجربة الشرقية إلى الهامش، يبحث هذا الكتاب في الشعر الشرقي بمصطلحات «الأدب المنفوي»، والتي تساعد في تشخيص قدرة هؤلاء الشعراء على ابتداع أشكال كتابة لا تشكل نسخا لأنماط كتابه قائمة، بل تقدم فنا شعريا جديدا للمنفوية الشرقية، كما جاء في تقديم الكتاب، الذي يتناول بالدراسة والبحث نتاجات شعراء وشاعرات إسرائيليات من أصول شرقية، لم تحظ بأي اهتمام بحثي في إسرائيل سوى في السنوات الأخيرة، سواء كأفراد أو كمجموعة.

وتكمن الأهمية الهستوريوغرافية لهذا الكتاب في كونه «يؤشر إلى اتجاهات تطور تيار جديد يشكل بديلا للشعر الإسرائيلي السائد « وذلك عن طريق «تشخيص الصيرورة المتبلورة للكتابة من الهوامش الإثنية» في المجتمع الإسرائيلي، في السنوات الأخيرة.

يشار إلى أن المؤلف، البروفسور يوحاي أوبنهايمر، يعمل أستاذا للأدب في جامعة تل أبيب، وقد صدرت له عدة أبحاث ومؤلفات منها «من وراء الجدار: تمثيل العرب في الأدب القصصي العبري والإسرائيلي» (٢٠٠٨) و«الحق الكبير في قول لا- الشعر السياسي في إسرائيل» (٢٠٠٣).

ما معنى أن تكون أصليا: الشعر الشرقي في إسرائيل.

تبلور هوية «فتح»

اسم الكتاب: «حركة فتح: الإسلام، القومية والسياسة في الكفاح المسلح»
تأليف: عيدو زيلكوفيتش
إصدار: منشورات ريسلينغ

جاء في تقديم هذا الكتاب: إن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) تشكل علامة فارقة مركزية في الصيرورة السياسية والاجتماعية الفلسطينية، وقد قامت منذ تأسيسها ببناء «شجرة الخلود» الوطني الفلسطيني وأقامت «أساطير وطنية» تحولت إلى مكون رئيس في الذاكرة الجماعية الفلسطينية، وفي هذا الإطار «منحت فتح الدين مكانة شرف».

ويبحث الكتاب في العلاقات التاريخية والدور الاجتماعي للدين الإسلامي داخل حركة «فتح»، التي تعتبر «حركة وطنية ثورية». ويشير إلى أن الإسلام لعب دورا مركزيا في فترة تبلور هوية الحركة التي «كانت نواة مؤسسيها من خريجي حركة الإخوان المسلمين» وفقا لما يقوله المؤلف، مضيفا أن زعامة حركة «فتح» استخدمت أفكارا إسلامية، كانت مقبولة لدى غالبية الجمهور الفلسطيني، وذلك من أجل تعبئة وتجنيد الجماهير في النضال ضد إسرائيل... فعلى خلفية «عمليات الأسلمة التي مر بها المجتمع الفلسطيني والشرق الأوسط منذ العام ١٩٦٧، استطاعت فتح العزف على وتر الشعور الديني وتجنيده لصالح نشاطها السياسي، وكل ذلك على أرضية السلبية التي اتسمت بها حركة الإخوان المسلمين، والتي امتنعت عن الانخراط في الكفاح المسلح ضد إسرائيل». غير أن ظهور حركتي «الجهاد الإسلامي» و«حماس»، واللتين طرحتا أجندة إسلامية جلية للنضال ضد إسرائيل في ثمانينيات القرن الماضي، وضعتا تحديا جوهريا أمام حركة «فتح» وهذا التحدي تعاظم في أعقاب التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية بزعامة «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية، في أواسط التسعينيات، وكذلك في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠. وفي تلك الفترة اضطرت «فتح» أيضا إلى مواجهة تحديات داخلية طرحتها فصائل وأجنحة عسكرية تنتمي إلى صفوفها، والتي تبنت مصطلحات ومفاهيم إسلامية، خارجة عن طوع الحركة. ويستند الكتاب إلى تشكيلة واسعة وكبيرة من المصادر والمراجع باللغة العبرية، ساعيا إلى تشخيص وتحليل ما يصفه المؤلف بـ «الخطاب الإسلامي لحركة فتح في مراحلها المختلفة، سواء كحركة تحرر وطني أو كحركة سياسية تسعى للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل».

يعمل المؤلف مدرسا في قسم تاريخ الشرق الوسط وزميل باحث في مركز «عزري» لدراسة إيران والخليج العربي في جامعة حيفا، وزميل باحث زائر في جامعة غوتينغن في ألمانيا.

حركة فتح: الإسلام، القومية والسياسة في الكفاح المسلح.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»